بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة آل البيت

كليّة إدارة المال والأعمال
قسم اقتصاديّات المال والأعمال

مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي الأردني

THE CONTRIBUTION OF AGRICULTURAL SECTOR IN THE JORDANIAN GDP

إعداد
عبد الله سرور أحمد السليمان

إشراف
الدكتور تركي مجحم الفواز

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في اقتصاديّات المال والأعمال

عمادة الدراسات العليا
جامعة آل البيت

الفصل الأول ٢٠١٤م

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تفويض

أنا **عبد الله سرور أحمد السليمان**، أفوض جامعة آل البيت بتزويد نسخ من رسالتي للمكتبات أو المؤسسات أو الهيئات أو الأشخاص عند طلبهم حسب التعليمات النافذة في الجامعة.

التوقيع:

التاريخ:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إقرار والتزام بقوانين جامعة آل البيت وأنظمتها وتعليماتها

أنا الطالب: عبد الله سرور أحمد السليمان الرقم الجامعي: ١١٢٠٥٠٧٠٠٩

التخصص: اقتصاديات المال والأعمال الكلية: إدارة المال والأعمال

أعلن بأنني قد التزمت بقوانين جامعة آل البيت وأنظمتها وتعليماتها وقراراتها سارية المفعول المتعلقة بإعداد رسائل الماجستير والدكتوراة عندما قمت شخصياً بإعداد رسالتي الموسومة بـ:

مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي الأردني

وذلك بما ينسجم مع الأمانة العلميّة المتعارف عليها في كتابة الرسائل والأطروحات العلميّة. كما أنني أعلن بأن رسالتي هذه غير منقولة أو مستلّة من رسائل أو أطروحات أو كتب أو أبحاث أو أيّة منشورات علميّة تم نشرها أو تخزينها في أيّة وسيلة إعلاميّة، وتأسيساً على ما تقدم فإنني أتحمّل المسؤوليّة بأنواعها كافة فيما لو تبيّن غير ذلك بما فيه حق مجلس العمداء في جامعة آل البيت بإلغاء قرار منحي الدرجة العلميّة التي حصلت عليها وسحب شهادة التخرج مني بعد صدورها من غير أن يكون لي أيّ حق في التظلّم أو الاعتراض أو الطعن بأيّة صورة كانت في القرار الصادر عن مجلس العمداء بهذا الصدد.

توقيع الطالب: ..... التاريخ / /٢٠١٤

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عمادة الدراسات العليا

جامعة آل البيت

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة

(مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي الأردني)

وأجيزت بتاريخ: / / ٢٠١٤م

إعداد

عبد الله سرور أحمد السليمان

المشرف

الدكتور تركي مجحم الفواز

أعضاء لجنة المناقشة		التوقيع
الدكتور تركي مجحم الفواز	(رئيساً) المشرف	.....
الدكتور حسين الزيود	عضواً	.....
الدكتور علي القضاه	عضواً	.....
الدكتور علاءالدين الطراونة	عضواً	.....

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإهداء

إلى والدّي العزيزين

إلى زوجتي وأبنائي

إلى أختي وإخواني

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

شكر وتقدير

الشكر لله أولا

أتقدم بالشكر الجزيل للدكتور تركي مجحم الفواز الذي ساعدني على إنجاز هذا العمل، كما أتقدم بالشكر لأعضاء لجنة المناقشة على وقتهم الثمين وإثرائهم لهذا العمل، وأتقدم بالشكر الجزيل لمعلمي وأستاذي الفاضل الدكتور حسين الزيود الذي كان له طيب الأثر في كل مراحل الدراسة وإعداد الرسالة في جامعة آل البيت.

كما أتقدم بالشكر إلى كل الزملاء والأصدقاء والأهل الذين ساعدوني في إنجاز رسالتي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة المحتويات

Contents

الملخص ..... ك
ABSTRACT ..... ل
الفصل الأول الإطار العام للدراسة ١
المقدمة: ٢
أهميّة الدراسة: ٣
مشكلة الدراسة: ٤
أهداف الدراسة: ٤
فرضيات الدراسة: ٥
منهجيّة الدراسة: ٥
هيكل الدراسة: ٦
التعريفات الإجرائيّة: ٦
الدراسات السابقة: ٧
أولاً- الدراسات العربية: ٧
ثانياً- الدراسات الأجنبية: ١٠
الفصل الثاني الإطار النظري ١٢
المبحث الأول : التنمية الاقتصاديّة ١٣
مقدمة: ١٣
أولاً: مفهوم التنمية الاقتصاديّة ١٣
ثانياً: نظريّات التنمية الاقتصاديّة ١٤
المبحث الثاني : القطاع الزراعي ١٨
أولاً: أهميّة القطاع الزراعي ١٨
ثانياً: التنمية الزراعيّة في الأردن ١٨
ثالثاً: السياسة الزراعيّة ١٩
الفصل الثالث القطاع الزراعي في الاقتصاد الأردني ٢٠
مقدمة: ٢١
المبحث الأول : الأهميّة الاقتصاديّة للزراعة في الأردن ٢٢
أولاً: مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي في الأردن ٢٣
ثانياً: مساهمة القطاع الزراعي في التجارة الخارجيّة الأردنية: ٣٠
أ- الصادرات الزراعيّة ٣٠
ب- المستوردات الزراعيّة: ٣٤
ج- الميزان التجاري الزراعي ٣٨
ثالثا: القوى العاملة في القطاع الزراعي ٤٢
رابعاً: العمالة الوافدة في القطاع الزراعي الأردني ٤٦
المبحث الثاني : الإنتاج الزراعي الأردني ٤٧
أولا: الإنتاج النباتي ٤٧
ثانياً: الإنتاج الحيواني ٥٠
المبحث الثالث : المشكلات والمعوّقات التي تواجه القطاع الزراعي ٥٢
أ- مجموعة المعوّقات والمشكلات ذات العلاقة بالموارد الطبيعيّة والبيئيّة: ٥٢

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ب- مجموعة المعوّقات والمشكلات الهيكليّة والفنيّة: ٥٢
ج- مجموعة المعوّقات والمشكلات ذات الطابع الاجتماعيّ والاقتصاديّ: ٥٣
د- مجموعة المشكلات والمعوّقات المؤسسيّة والتشريعيّة: ٥٣
الفصل الرابع المنهجيّة والتحليل القياسي ٥٤
مقدمة ٥٥
١- النموذج القياسي: ٥٥
٢- تقدير رأس المال في الاقتصاد ٥٨
٣- متغيّرات الدراسة: ٥٩
الفصل الخامس النتائج والتوصيات ٦٤
أولاً: نتائج الدراسة ٦٥
ثانياً: التوصيات ٦٧
قائمة المراجع ٦٩
أولاً- المراجع باللغة العربية ٧٠
ثانياً- المراجع باللغة الإنجليزية ٧٣

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
٣-١	مساحات الأراضي ونسبتها من المساحة الكليّة ومعدل سقوط الأمطار فيها	٢٣
٣-٢	التوزيع القطاعي للناتج المحلي الإجمالي في الأردن (١٩٨٠ – ٢٠١٢)	٢٦
٣-٣	قيمة الصادرات الوطنيّة والصادرات الزراعيّة ونسبة مساهمة الصادرات الزراعيّة من الصادرات الوطنيّة (١٩٨٠-٢٠١٢)	٣١
٣-٤	قيمة المستوردات الوطنيّة والمستوردات الزراعيّة ونسبة مساهمة المستوردات الزراعيّة من المستوردات الوطنيّة (١٩٨٠-٢٠١٢)	٣٥
٣-٥	العجز في الميزان التجاري الزراعي وصافي التدفّقات والتكوين الرأسمالي المحتسب	٣٩
٣-٦	توزيع العمالة الأردنية حسب النشاط الاقتصادي ١٩٨٠-٢٠١٢	٤٣
٣-٧	كميات الإنتاج النباتي (طن)	٤٨
٣-٨	المساحات الكليّة (المروية والبعلية) لمجموعات الإنتاج النباتي في الأردن خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٢) بالدونم	٤٩
٣-٩	كميات الإنتاج الحيواني (طن)	٥١
٤-١	تقدير دالة الإنتاج المحلي الإجمالي على مستوى الفرد (y)	٦١
٤-٢	تقدير دالة نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي (AGQ).	٦٢
٤-٣	تقدير دالة نسبة العمالة الزراعيّة إلى العمالة الكليّة (AGE).	٦٣

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
٣-١	عدد السكّان خلال الفترة من عام ١٩٨٠ – ٢٠١٢	٢٧
٣-٢	قيمة الناتج المحلي الزراعي خلال الفترة من عام ١٩٨٠ – ٢٠١٢	٢٨
٣-٣	قيمة الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة من عام ١٩٨٠ – ٢٠١٢	٢٩
٣-٤	قيمة الصادرات الزراعيّة خلال الفترة من عام ١٩٨٠ – ٢٠١٢	٣٢
٣-٥	قيمة الصادرات الوطنيّة خلال الفترة من عام ١٩٨٠ – ٢٠١٢	٣٣
٣-٦	قيمة المستوردات الوطنيّة خلال الفترة من عام ١٩٨٠ – ٢٠١٢	٣٦
٣-٧	قيمة المستوردات الزراعيّة خلال الفترة من عام ١٩٨٠ – ٢٠١٢	٣٧
٣-٨	قيمة صافي التكوين الرأسمالي خلال الفترة من عام ١٩٨٠– ٢٠١٢	٤٠
٣-٩	العجز في الميزان التجاري الزراعي خلال الفترة من عام ١٩٨٠ – ٢٠١٢	٤١
٣-١٠	توزيع العمالة الكليّة خلال الفترة من عام ١٩٨٠ – ٢٠١٢	٤٤
٣-١١	توزيع العمالة الزراعيّة خلال الفترة من عام ١٩٨٠ – ٢٠١٢	٤٥

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي الأردني

إعداد الطالب

عبدالله سرور أحمد السليمان

إشراف

الدكتور تركي مجحم الفواز

الملخص

هدفت الدراسة إلى التعرّف على مدى مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي الأردني، كما هدفت إلى معرفة أثر التغيّرات الهيكليّة في القطاع الزراعي على النمو الاقتصادي والطلب على العمالة الزراعيّة للفترة الزمنية (١٩٨٠-٢٠١٢).

ولتحقيق ذلك؛ تم استخدام أسلوب الانحدار، حيث توصّلت الدراسة إلى وجود أثر إيجابيّ لنسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي (القيمة المضافة) وأثر سلبيّ لنسبة مساهمة العمالة الزراعيّة إلى العمالة الكليّة على النمو الاقتصادي متمثلا بالناتج المحلي الحقيقي على مستوى الفرد. بينما دلَّت النتائج على وجود أثر سلبيّ للناتج المحلي الإجمالي على مستوى الفرد، وأثر إيجابيّ لصافي التدفّقات على نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي. كما بيّنت الدراسة وجود أثر سلبيّ لصافي التدفّقات، ووجود أثر إيجابيّ لعدد السكّان على نسبة مساهمة العمالة الزراعيّة إلى العمالة الكليّة.

كما أظهرت الدراسة وجود فجوة غذائيّة حادّة في المملكة، خاصّة في إنتاج الحبوب كالقمح والشعير، وارتفاع في أعداد العمالة الوافدة التي تعمل في القطاع الزراعي.

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

The contribution of agricultural sector in the Jordanian GDP

By

ABDALLAH SROUR ALSULIMAN

Supervisor

DR. TURKY M. AL FAWAZ

ABSTRACT

This study aimed to identify the extent of the contribution of the agricultural sector in the GDP (Gross Domestic Product) of Jordan, It also aimed to investigate the effect of structural changes in the agricultural sector on economic growth and demand for agricultural labor for the period between (١٩٨٠-٢٠١٢).

To achieve that goal, the method of regression has been used, where the study has found a positive effect of the contribution of the agricultural sector in GDP (Added value) and a negative effect of the proportion of agricultural labor's contribution to total employment represented by the real GDP growth at the individual level.

While the results indicated the existence of a negative effect of GDP at the individual level and a positive effect of net inflows on the percentage contribution of the agricultural sector in GDP, the study also showed the existence of a negative effect of net inflows and a positive effect of population on the proportion of agricultural labor's contribution to total employment.

The study also showed the existence of an acute food gap in the kingdom, particularly in cereals such as wheat and barley production, and an increase in expats working in the agricultural sector preparation.

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

الفصل الأول
الإطـار العـام للدراسـة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المقدمة:

يُعَدُّ القطاع الزراعي من القطاعات المهمّة التي تسهم في عمليّة التنمية الاقتصاديّة، وإن هناك ثمّة أسباب جعلت التنمية الزراعيّة محط اهتمام أيّة دولة، فالزيادة في عدد السكّان ومدى تلبية القطاع الزراعي لاحتياجات تلك الدولة، فضلاً عن مدى التطوّر في مستوى المعيشة والظروف الدوليّة التي تؤثر في تحديد مدى أهميّة الاعتماد على الذات، أو مدى إمكانيّة الاعتماد على الغير في توفير الاحتياجات الغذائيّة؛ كلها تسهم في تحديد درجة اهتمام المجتمع بالتنمية الزراعيّة. (عبد السلام، ١٩٨٢).

ويُعَدُّ القطاع الزراعي - بشقّيه النباتي والحيواني - سابقاً من ركائز الحياة بالنسبة للاقتصاد الأردني، فهو يشكّل عاملاً و مدخلاً مهمّاً للعديد من القطاعات الاقتصاديّة الأخرى كالصناعة الغذائيّة، وقطاع الخدمات، والتجارة، لذلك فهو موجود دائماً في مجمل النشاطات الاقتصاديّة في الأردن. فضلاً عن مساهمته الإيجابيّة في المحافظة على البيئة والتنوع الحيوي والحماية من التصحّر. من خلال تحقيقه للأمن الغذائي الذي هو جزء مهم جداً من الأمن الاجتماعي والسياسيّ، لذلك لا تقتصر أهميّة الزراعة على مساهمتها المباشرة في الاقتصاد الأردني، بل إنه يشكّل أحد المرتكزات الأساسيّة في بناء الاقتصاد الوطني، على الرغم من تنوّع القطاعات الاقتصاديّة الأخرى المختلفة وتعددها (الاستراتيجيّة الزراعيّة، ٢٠٠٩).

إن عدم توافر إمكانيّة العمل خارج حدود القرية في بداية تشكل الدولة الأردنية؛ كان حافزاً يدفع الفلاحين إلى التمسك بالأرض؛ باعتبارها مصدر رزقهم الوحيد، فكانت القرية الملاذ الأول والأخير لأبنائها. ومع تطوّر الدولة الأردنية وتوسّع مؤسساتها وإنشاء البنية التحتيّة من خدمات عامة وزيادة الإنفاق الحكومي؛ أصبحت الهجرة من الريف إلى المدينة ظاهرة ملموسة بهدف العمل في مؤسسات الدولة، فبدلاً من البحث الجديّ في كيفية معالجة مشكلات هذا القطاع الحيويّ، وتوفير مستلزمات تطوّره بدعم المزارعين وتشجيعهم على إنشاء جمعيّات إنتاجيّة واستهلاكيّة تحلّ محلّ السماسرة، وإنشاء جمعيّات تملك الأجهزة والمعدات الزراعيّة الحديثة لتقديم خدمات للمزارعين بأسعار مناسبة، وتوفير التقاوي والبذور المحسّنة والأسمدة. امتصّت أجهزة الدولة جزءاً كبيراً من العاطلين عن العمل، وأخذت هذه الظاهرة بالاتساع إلى أن أصبحت ظاهرة سلبيّة (الوثيقة الزراعيّة، ٢٠٠٩).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أهميّة الدراسة:

يُعَدُّ القطاع الزراعي من القطاعات الاقتصاديّة الهامّة التي تؤثر في التنمية الاقتصاديّة في الأردن، ولقطاع الزراعة أهميّة خاصّة في التنمية الاقتصاديّة؛ باعتبار أن العوامل التي يتأثر بها تختلف من حيث درجة الاستقرار عن العوامل التي تتأثر بها القطاعات الاقتصاديّة الأخرى، و هذا ينعكس على القيمة المضافة إلى هذا القطاع، والتي تتميّز بالتذبذب وانخفاض الأرباح، مما يحدُّ من التوجه الاستثماري لهذا القطاع، حيث بلغت نسبة مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي في عام ١٩٨٠م حوالي ٧.١% وانخفضت هذه النسبة في عام ٢٠٠٠م انخفاضاً كبيراً حيث وصلت إلى ٢% فقط، وارتفعت هذه النسبة في عام ٢٠١٢ إلى حوالي ٢.٧%.

تكمن أهميّة القطاع الزراعي، في التأثير على المتغيّرات الاقتصاديّة الكليّة كالاستهلاك والاستثمارات والميزان التجاري، كما تلعب الزراعة دوراً كبيراً في توفير الأسواق للقطاعات الاقتصاديّة الأخرى عن طريق شراء المنتجات النهائيّة لهذه القطاعات كمدخلات لقطاع الزراعة، وتلعب دوراً آخرَ في زيادة إنتاج القطاعات الاقتصاديّة الأخرى عن طريق توفير مدخلات الإنتاج لهذه القطاعات من المنتج النهائي الزراعي، إضافة إلى ذلك أن القطاع الزراعي وفي شتى الدول يلعب دوراً رئيسياً في تحقيق الأمن الغذائي الوطني، مما يوفر القدرة على مواجهة الأزمات.

وانطلاقاً من هذه الأهميّة؛ تبرز الحاجة إلى ضرورة القيام بدراسة تحليليّة لواقع القطاع الزراعي في الأردن والعوامل المؤثرة فيه وانعكاسات هذا القطاع على المتغيّرات الاقتصاديّة الكليّة، وبالتالي على التنمية الاقتصاديّة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مشكلة الدراسة:

تكمن مشكلة الدراسة في الإجابة على العديد من التساؤلات الملحّة، وأهم هذه التساؤلات ما يأتي:

١. ما مدى مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي الأردني؟

٢. ما هي العلاقة بين النمو في معدل دخل الفرد ومساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي؟

٣. ما تأثير صافي التدفّقات على نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي وتأثيره على نسبة مساهمة العمالة الزراعيّة إلى العمالة الكليّة؟

٤. ما هي العوامل المؤثرة على العمالة الزراعيّة، وأثر نسبتها إلى العمالة الكليّة؟

٥. ما هي العوامل المؤثرة في الإنتاج الزراعي الأردني بشقيه النباتي والحيواني؟

٦. ما هو دور القطاع الزراعي في التجارة الخارجيّة للأردن؟

٧. ما أثر نسبة مساهمة العمالة الزراعيّة إلى العمالة الكليّة على النمو الاقتصادي متمثلاً بالناتج المحلي الإجمالي الحقيقي على مستوى الفرد؟

٨. ما أثر عدد السكّان على نسبة مساهمة العمالة الزراعيّة إلى العمالة الكليّة؟

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة التعرّف إلى العديد من الأمور المتعلّقة بالقطاع الزراعي، من أهمّها:

١- قياس مدى مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي الأردني.

٢- إظهار العلاقة بين النمو في معدل دخل الفرد على مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي.

٣- قياس تأثير صافي التدفّقات على نسبة مساهمة القطاع الزراعي على الناتج المحلي الإجمالي وتأثيره على نسبة مساهمة العمالة الزراعيّة إلى العمالة الكليّة.

٤- معرفة العوامل المؤثرة على العمالة الزراعيّة وقياس أثر نسبتها إلى العمالة الكليّة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٥- التعرّف إلى دور القطاع الزراعي في التجارة الخارجيّة للأردن.

٦- قياس أثر مساهمة العمالة الزراعيّة إلى العمالة الكليّة على النمو الاقتصادي متمثلا بالناتج المحلي الإجمالي الحقيقي على مستوى الفرد.

٧- قياس أثر عدد السكّان على نسبة مساهمة العمالة الزراعيّة إلى العمالة الكليّة.

٨- التعرّف إلى واقع الإنتاج الزراعي الأردني بشقية النباتي والحيواني.

فرضيات الدراسة:

تتلخص فرضيات الدراسة فيما يأتي:

١- يوجد أثر إيجابيّ ذو دلالة احصائية لنسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي على النمو الاقتصادي، متمثلا بالناتج المحلي الحقيقي على مستوى الفرد (القيمة المضافة).

٢- يوجد أثر سلبيّ ذو دلالة احصائية لنسبة مساهمة العمالة الزراعيّة إلى العمالة الكليّة على النمو الاقتصادي متمثلاً بالناتج المحلي الإجمالي الحقيقي على مستوى الفرد.

٣- يوجد أثر سلبيّ ذو دلالة احصائية ما بين الناتج المحلي الإجمالي للفرد على نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج الإجمالي.

٤- يوجد أثر إيجابيّ ذو دلالة احصائية ما بين صافي التدفّقات على نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي.

٥- يوجد أثر سلبيّ ذو دلالة احصائية لصافي التدفّقات على نسبة مساهمة العمالة الزراعيّة إلى العمالة الكليّة.

٦- يوجد أثر إيجابيّ ذو دلالة إحصائية لعدد السكّان على نسبة مساهمة العمالة الزراعيّة إلى العمالة الكليّة.

منهجيّة الدراسة:

لتحقيق الأهداف المرجوّة من الدراسة؛ اعتمدت الدراسة بشكل أساسي على المنهج التحليلي الوصفي في بعض أجزائها المتعلّقة بالإطار النظري، وذلك بالاستعانة بالكتب والأبحاث والدراسات السابقة والمجلات العلميّة المتعلّقة بالموضوع لبلورة الإطار النظري للدراسة والمنهج التحليلي لتفسير كافة الظواهر الاقتصاديّة المرتبطة بها، وتم استخدام نموذج قياسي وإحصائي (اسلوب الانحدار) ليبين لنا واقع ومستقبل القطاع الزراعي الأردني، أما جمع المعلومات فتم من

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

خلال النشرات والتقارير الصادرة عن البنك المركزي الأردني ودائرة الإحصاءات العامة، بالإضافة إلى النشرات الصادرة عن وزارة الزراعة، والجمعيّة العلميّة الملكيّة، ووزارة التخطيط، وتم إعداد البيانات التي تتعلق بالقيمة المضافة إلى القطاع الزراعي، وعدد العمال، وحجم الصادرات والمستوردات الزراعيّة، وحجم رأس المال لذلك القطاع، وحجم الأراضي المزروعة، وبيانات أخرى تم تحليلها وتفسيرها وتقويمها بالطرق والمعايير العلميّة والموضوعيّة بما يخدم أغراض هذه الدراسة.

هيكل الدراسة:

تحتوي هذه الدراسة على خمسة فصول، حيث يتكوّن هذا الفصل من الإطار العام المتعلق بالدراسة، ويتكوّن الفصل الثاني من الإطار النظري ويتمثل في توضيح مفهوم التنمية الاقتصاديّة وبعض نظريّات التنمية الاقتصاديّة ونبذة عن القطاع الزراعي، والتطرّق إلى أهم الدراسات المحلية والأجنبيّة في مجال القطاع الزراعي.

أما الفصل الثالث فتضمّن البحث في مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي، والميزان التجاري الزراعي ومساهمة الأيدي العاملة الزراعيّة في مجموع العمالة الكليّة والإنتاج الزراعي.

أما الفصل الرابع فقد تم فيه استخدام التحليل القياسي للنماذج المستخدمة في هذه الدراسة حيث تم قياس مدى مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي الأردني. وإظهار العلاقة بين النمو في معدل دخل الفرد ومساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي. وقياس تأثير صافي التدفّقات على نسبة مساهمة القطاع الزراعي على الناتج المحلي الإجمالي وتأثيره على نسبة مساهمة العمالة الزراعيّة إلى العمالة الكليّة. ومعرفة العوامل المؤثرة على العمالة الزراعيّة وقياس أثر نسبتها إلى العمالة الكليّة. والتعرّف على دور القطاع الزراعي في التجارة الخارجيّة للأردن. وقياس أثر مساهمة العمالة الزراعيّة إلى العمالة الكليّة والنمو الاقتصادي متمثلا بالناتج المحلي الإجمالي الحقيقي على مستوى الفرد. وقياس أثر عدد السكّان على نسبة مساهمة العمالة الزراعيّة إلى العمالة الكليّة. والتعرّف إلى واقع الإنتاج الزراعي الأردني بشقيه النباتي والحيواني.

أما الفصل الخامس؛ فقد استعرض النتائج وأهم توصيات الدراسة.

التعريفات الإجرائيّة:

القيمة المضافة للقطاع الزراعي: مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأرض: مساحة الأراضي المزروعة.

التغيّرات الهيكليّة: هي التغيّرات الاقتصاديّة المنتظمة التي ترافق النمو الاقتصادي مقاساً بمعدل نمو الدخل الفردي الحقيقي.

القوى العاملة: عدد السكّان الذين لهم القدرة على العمل والراغبين فيه من كلا الجنسين والذين تتراوح أعمارهم ما بين (١٥-٦٤) سنه حسب التحديد الدولي. باستثناء العجزة وذوي العاهات، غير القادرين على العمل، مع أنهم في سن العمل.

رأس المال: ما يقوم الإنسان بإنتاجه أو تصنيعه من وسائل الإنتاج المختلفة من آلات وأجهزة ومكائن ومعدات وأبنية وإنشاءات، و هي جميع العناصر والأموال الماديّة التي تم إنتاجها بواسطة الإنسان والتي لا تطلب لذاتها، بل من أجل استعمالها في إنتاج السلع الاستهلاكيّة، أو في إنتاج السلع الإنتاجيّة أو الاستثماريّة.

الاهتلاك: هو النقص في قيمة رأس المال المستخدم.

التكوين الرأسمالي: هو الزيادة في رأس المال.

التكوين الرأسمالي الصافي = التكوين الرأسمالي الإجمالي – قيمة الاهتلاك.

الدراسات السابقة:

أجريت عدّة دراسات سابقة حول التنمية الزراعيّة بصور مختلفة وحول التنمية الاقتصاديّة بشكل عام، وأهم هذه الدراسات ما يأتي:

أولاً- الدراسات العربية:

دراسة النجفي (١٩٨٨):

تم فيها تقدير الدّالّة الإنتاجيّة للزراعة العراقيّة إذ استخدمت الدراسة المنهج الاقتصادي لتفسير العلاقة الدّالّة بين قيمة الإنتاج الزراعي والمتغيّرات المؤثرة فيه، وخلصت إلى أن الزراعة العراقيّة تتميّز باقتصاديّات الحجم المتزايد، كما أنها تستخدم الأساليب الإنتاجيّة كثيفة رأس المال.

دراسة زيتون (١٩٩٧):

عن دور قطاع الزراعة في الاقتصاد الأردني، كان من أهم نتائجها تراجع دور قطاع الزراعة في الاقتصاد الأردني، إذ انخفضت مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي من (١٠.٦) %

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عام ١٩٦٨ إلى (٥.٧) % في عام ١٩٩٥، وانخفضت نسبة العمالة الزراعيّة إلى العمالة الكليّة من(٢٢.٣) % في عام١٩٦٨ إلى (٦.٤%) في عام ١٩٩٣، كما تراجعت أهميّة الصادرات الزراعيّة في الصادرات الوطنيّة، ففي الوقت الذي كانت تشكل الصادرات من المنتجات الزراعيّة ما نسبته (٤٥.٩) %في عام ١٩٦٨، من إجمالي الصادرات الوطنيّة؛ انخفضت النسبة لتصل إلى (٩.٩%) في عام ١٩٩٥، كما أنه وعلى الرغم من انخفاض نسبة العجز في الميزان التجاري الزراعي إلى الميزان التجاري الزراعي الكلي من (٢٢.٥) % عام ١٩٦٨ إلى (٢٠.٢) % عام ١٩٩٥، إلا أن العجز المزمن في الميزان الزراعي لا يزال يشكّل نسبة مرتفعة من العجز الكلي في الميزان التجاري الأردني.

دراسة الحلاق ورحاحلة (١٩٩٩):

وقد تحدثت عن النمو الاقتصادي الزراعي في الأردن، دراسة تحليليّة ١٩٦٨-١٩٩٣ وكان من أهم نتائجها أنه على الرغم من الجهود المبذولة لتنمية القطاع الزراعي إلا إن دوره ظلَّ هامشيّا في الاقتصاد الأردني، سواء بمساهمته في الناتج المحلي الإجمالي الذي لم يعد يساهم إلا في (٧.٩٦) % عام ١٩٩٣ وبمساهمته في توظيف العمالة الأردنية التي بلغت (٤.٦) %عام ١٩٩٣.

كانت مرونة الصادرات الزراعيّة بالنسبة للمستوردات الزراعيّة موجبة، أي أن تخفيض العجز في الميزان التجاري الزراعي لابدّ أن يتم من خلال متغيّر يؤثر على الصادرات الزراعيّة بشكل مستقل.

دراسة طلافحة (١٩٩٣):

كان من أهم نتائجها أن التغيّرات الهيكليّة في القطاع الزراعي التي صاحبت النمو الاقتصادي والنمو السكّاني ساهمت بانخفاض نسبة العمالة الزراعيّة إلى العمالة الكليّة المحلية، بالإضافة إلى انخفاض مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي لصالح القطاع الصناعي، وهذا يتفق مع سياسة النمو غير المتوازن.

دراسة عزايزة (١٩٩٨):

دراسة قياسيّة للفترة الواقعة ما بين عامي (١٩٧٠-١٩٩٥)، وكان من أهم نتائجها أن هناك انخفاضاً في المساهمة النسبية للقطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي عبر فترة الدراسة، وكذلك انخفاض مساهمته في العمالة الكليّة والصادرات، ورغم الارتفاع الملحوظ في الإنتاج والصادرات بالقيم المطلقة، نتيجة نمو نسبة مساهمة القطاعات الأخرى بمعدل أكبر من نمو نسبة مساهمة القطاع الزراعي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

دراسة الريموني والعزّي (١٩٩٨):

وكان من أهم نتائجها أنه وبالرغم من أن مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي لا تحتل المرتبة الأولى، إلا أنه ما زال يمثل إحدى القطاعات الاقتصاديّة الرئيسة المساهمة في عمليّة تنمية الاقتصاد الأردني. وبيّنت هذه الدراسة بأن حوالي ٤٠% من نمو القطاع الزراعي في الفترة محل الدراسة تعود لاستخدام الوسائل التكنولوجيّة الحديثة (المكننة الزراعيّة والأسمدة الكيماويّة).

دراسة الجالودي (١٩٩٧):

هدفت الدراسة إلى معرفة وقياس التغيّرات التي حدثت في هذا القطاع خلال الفترة من (١٩٦٨-١٩٩٣)، حيث تم تقدير دالّة الإنتاج الزراعي وتحديد مصادر النمو فيه وتقدير مرونة الإحلال بين عناصر الإنتاج للتعرف إلى الأنماط الإنتاجيّة المستخدمة فيه. وقد كانت أهم النتائج والتوصيات أن هناك انخفاضاً في نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج الإجمالي المحلي، وانخفاضاً في نسبة العمالة الزراعيّة في المجموع الكلي للعمالة الأردنية ونموها بمعدلات سنويّة سالبة، نتيجة انتقالها للعمل في القطاعات الاقتصاديّة الأخرى في الأردن، والتي زادت أهميتها في الاقتصاد الوطني، كما بيّنت الدراسة أن القطاع الزراعي يعاني من مجموعة من المشكلات أهمها تأثره بالظروف المناخيّة المتقلّبة وقلّة مساحة الأراضي الزراعيّة في المملكة وانحسارها بسبب الزحف العمراني عليها وندرة المياه وضعف النظام التسويقي والقاعدّة الصناعيّة الصغيرة وعدم ثبات السياسة الزراعيّة.

دراسة أبو فوده (١٩٩٧):

تناولت هذه الدراسة القطاع الزراعي في التنمية الاقتصاديّة في الأردن للفترة الواقعة ما بين عامي (١٩٧٤-١٩٩٤)، هادفة إلى إظهار دور القطاع الزراعي في الاقتصاد الأردني، وأظهرت أن لعناصر إنتاج العمل ورأس المال دوراً في زيادة القيمة المضافة الزراعيّة، وبيّنت أن الإنتاجيّة المتوسطة للعمل والأرض منخفضة نسبياً مقارنة مع القطاعات الاقتصاديّة الأخرى، ومن ناحية تأثير القطاع الزراعي على التجارة الخارجيّة، فقد بيّنت الدراسة أن خُمس العجز في الميزان التجاري يعزى إلى العجز في الميزان التجاري الغذائي. كما أظهرت الدراسة أن هناك فجوة غذائيّة حادّة في المملكة وخاصّة في إنتاج الحبوب كالقمح والشعير، وبعض المنتجات الحيوانيّة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانياً- الدراسات الأجنبية:

دراسة Ercaker et al. (٢٠١٢):

استخدمت البيانات المتسلسلة للفترة الزمنيّة (١٩٧٠-٢٠١٠) لبيان دور وأهميّة القطاع الزراعي في تركيا، وقد توصّلت الدراسة إلى أن القيمة المضافة للقطاع الزراعي لها تأثير إيجابي على الناتج المحلي الإجمالي التركي، بينما حجم العمالة في القطاع الزراعي والصادرات الزراعيّة لهما تأثير سلبيّ على الناتج المحلي الإجمالي.

دراسة Sheikh et al. (٢٠١٢):

استخدمت البيانات المتسلسلة للفترة الواقعة ما بين عامي (١٩٨٠-٢٠١٠) لبيان أهميّة القطاع الزراعي في الباكستان، وقد توصّلت الدراسة إلى وجود أهميّة كبيرة للقطاع الزراعي في نمو الناتج المحلي الإجمالي الباكستاني، ويجب على الحكومة الباكستانية تنفيذ كافة الوسائل والسياسات الكفيلة بالمحافظة على أهميّة القطاع الزراعي للحصول على أعلى مستوى في الناتج المحلي الإجمالي.

دراسة Matahir (٢٠١٢):

استخدمت البيانات المتسلسلة للفترة الواقعة ما بين عامي (١٩٧٠-٢٠٠٨) لبيان التحقيق التجريبي للعلاقة بين القطاع الزراعي والقطاع الصناعي في ماليزيا، وقد توصّلت الدراسة إلى أن النمو الاقتصادي يعتمد كلياً على القطاع الزراعي في الفترة الأولى من الدراسة، وأخذ دوره بالتراجع نتيجة لوسائل الإنتاج غير الفعّالة المستخدمة في عمليّات الإنتاج، وتراجع حجم الأيدي العاملة فيه نتيجة هجرتها إلى القطاع الصناعي، ومن جهة أخرى دعم الحكومة الماليزيّة للقطاع الصناعي في جميع الخطط والوسائل، مما أدى إلى تراجع دور القطاع الزراعي.

دراسة Safdari (٢٠١١):

استخدمت البيانات المتسلسلة للفترة الواقعة ما بين عامي (١٩٧٠-٢٠٠٧) وذلك لبيان محددات القطاع الزراعي للدول النامية (حالة إيران)، وقد توصّلت الدراسة إلى تراجع سنوي مستمر لإنتاجيّة هذا القطاع، وضعف إنجاز هذا القطاع في مواجهة التمدد الكبير في حجم العمالة في المناطق الريفيّة، وأن النمو الاقتصادي في المستقبل سوف يأتي من جهة أخرى.

دراسة ERH-Cheng Hwa (١٩٨٨):

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

استخدمت البيانات المقطعيّة لقياس مساهمة القطاع الزراعي في النمو الاقتصادي، حيث طبقت الدراسة على (٥٧) دولة منها (٤٢) دولة نامية للفترة من (١٩٦٠-١٩٧٠) ثم طبقتها على (٨٢) دولة منها (٦٩) دولة نامية، وقد توصّلت الدراسة إلى إن مساهمة القطاع الزراعي في النمو الاقتصادي لا تقل عن دور الصادرات في ذلك، وخلصت إلى أن التنمية الزراعيّة وكذلك الريفيّة يجب أن توضع على رأس قائمة الأولويات الاستراتيجيّة للتنمية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثاني
الإطــار النظـري

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الأول : التنمية الاقتصاديّة

مقدمة:

إن تنمية القطاع الزراعي تلعب دوراً بارزاً ومهماً في تحقيق النمو الاقتصادي، والذي يؤدي بدوره إلى نمو باقي القطاعات الاقتصاديّة الأخرى، وكون القطاعات الاقتصاديّة لها روابط جذب أماميّة وخلفيّة مع بعضها؛ فإن نمو هذه القطاعات يؤدي إلى عمليّة التنمية الاقتصاديّة المتكاملة، بالإضافة إلى البعد البيئي أيضاً بما ينطوي على ذلك من الحفاظ على التنوّع الحيوي والتوازن البيئي الذي يكفل ديمومة الموارد وحفظ حقوق الأجيال القادمة فيها ويؤمّن ظروف التنمية المستدامة (الاستراتيجيّة الوطنيّة للتنمية الزراعيّة، ٢٠٠٩).

في البداية يجب أن يتم التفريق ما بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصاديّة، فالنمو الاقتصادي يعني النمو في معدل دخل الفرد، والتنمية الاقتصاديّة تعني تلك التغيّرات التي تطرأ على تركيبة الاقتصاد نتيجة النمو الاقتصادي، فالتطوّر الاقتصادي يعني وجود نمو اقتصادي ولكن النمو الاقتصادي لا يعني تطوّرا أو تنمية اقتصاديّة.

ونظراً لأهميّة القطاع الزراعي في أي اقتصاد، فقد أجريت العديد من الدراسات الاقتصاديّة لتبيان الأهميّة والدور الاقتصادي الذي يلعبه هذا القطاع، من خلال العديد من الطرق القياسية والمؤشرات المختلفة، كما يلعب القطاع الزراعي دوراً هاماً في توفير الموارد النقدية واستخدامها في توفير الاحتياجات الرئيسة للتنمية الاقتصاديّة، فضلاً عن دوره في الحد من البطالة وتوفير الأيدي العاملة للقطاعات الاقتصاديّة الأخرى وبالأخص تلك التي تعتمد على القطاع الزراعي في منتجاتها.

أولاً: مفهوم التنمية الاقتصاديّة

التنمية الاقتصاديّة بالمفهوم الشمولي تتمثل بالارتفاع في مستوى الدخل القومي أو الفردي المقرون بحدوث تغيّرات جوهريّة في تركيبة الاقتصاد من حيث ارتفاع مساهمة الإنتاج الصناعي في الناتج المحلي مع الانخفاض في نسبة مساهمة الزراعة فيه، وارتفاع نسبة السكّان المتحضرين، وتغيّر التركيبة العمريّة للسكّان وتغيير الأنماط الاستهلاكيّة بالانتقال في نمط الاستهلاك من السلع الضروريّة إلى السلع المعمّرة والكماليّة، وهناك مفهوم العصريّة الذي يتعدى الاقتصاد إلى الحديث عن تحضير المجتمع وتطوير النظام السياسي فيه (Gillis et al.,١٩٩٢).

وفي تعريف أخر للتنمية (سلامة،١٩٩١): إنها عمليّة متعددة الأبعاد تتضمن إجراء تغييرات جذريّة في الهياكل الاجتماعيّة والسلوكيّة والثقافيّة والنظم السياسيّة والإداريّة جذباً إلى جنب، مع

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

زيادة معدلات النمو الاقتصادي وتحقيق العدالة في تحقيق الدخل القومي واستئصال جذور الفقر المطلق في مجتمع ما، أي أنها عمليّة خفض أو قضاء على الفقر.

والتنمية هي مجموعة الإجراءات والتدابير الواعية لتطوير الهيكل الاقتصادي والاجتماعي وتحقيق زيادة الإنتاج السلعي والدخل الحقيقي للفرد واستمرار ذلك لفترة زمنية طويلة لفائدة غالبيّة أفراد المجتمع، بحيث تلعب الدولة دوراً أساسيّاً في هذه العمليّة (الدوري، ١٩٨٧).

ولأن النمو الاقتصادي، والتنمية الاقتصاديّة مهمّان جدا بالنسبة للبلدان، وكانا من الأهداف الاقتصاديّة الرئيسة لا سيما في البلدان النامية، فهي تسعى جاهدة للحفاظ على معدل نمو معيّن، ولكن البلدان المتقدمة تسعى إلى تحقيق معدل نمو معيّن مع تحقيق التنمية الاقتصاديّة (Janik, ٢٠٠٢).

ويرى كوزنتش (١٩٦٦) بأن النمو الاقتصادي الحديث للدولة يتضمّن زيادة ثابتة في إنتاج الفرد تصاحبها غالباً زيادة في السكّان وتغيّرات هيكليّة كبرى في المؤسسات أو الممارسات الاجتماعيّة والاقتصاديّة.

ثانياً: نظريّات التنمية الاقتصاديّة

تناقضت نظريّات التنمية الاقتصاديّة فيما بينها لوضع نماذج لتفسير ظاهرة التخلف، ولبحث السبل التي من خلالها يمكن نقل البلدان المتخلّفة إلى دائرة التنمية. نورد منها:

أ- آدم سميث (١٧٢٣-١٧٩٠)

يحلل آدم سميث مسألة النمو في الاقتصاديات الرأسماليّة بطابع تفاؤلي، وبنى أفكاره على مبدأ التخصص وتقسيم العمل، ويرى أن الأرباح هي الأساس في تكوين المدّخرات وفي زيادة معدّلات التكوين الرأسمالي.

وربط درجة هذا التقسيم بحجم السوق، جاعلا من الادخار مستلزما أساسيا للنمو الاقتصادي، وعارض تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، وبالجهود الرامية إلى عرقلة حريّة التجارة والمنافسة الحرة (O'Sullivan and Sheffrin, ٢٠٠٣) .

ويعتبر أدم سميث تقسيم العمل نقطة البداية في نظريّة النمو الاقتصادي، حيث تؤدي إلى أعظم النتائج في القوى المنتجة للعمل.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وفقاً لآدم سميث تتمثل عناصر النمو في كل من المنتجين والمزارعين ورجال الأعمال والتي تقودهم إلى توسيع أعمالهم، مما يؤدي إلى زيادة التنمية الاقتصاديّة؛ ولكن سميث يرى في نفس الوقت إمكانات التدهور في الاقتصاد ويحذر من وصوله إلى الركود في الأمد الطويل (إسماعيل، ١٩٨١).

ب- نظرية ديفيد ريكاردو (١٧٧٢-١٨٢٣)

تعتبر نظريّة ريكاردو متشائمة في التحليل، فقد انتقل من فكرة تزايد الغلّة إلى فكرة تناقص الغلّة، حيث يرى أن عمليّة النمو تنتهي بوضع اقتصادي لا حركة فيه ولا زيادة في الاستثمار أو الأرباح أو السكّان.

اعتبر ريكاردو الزراعة القطاع الإنتاجي الأكثر أهميّة في الاقتصاد الوطني؛ ولكنه تشاءم في تحليله من إمكانيّة تأمين الغذاء الكافي للسكّان المتزايدين بمعدلات مرتفعة، وهو في ذلك لم يتصوّر -كما يبدو- آفاق التقدم التكنيكي والفني، مما أسهم ذلك في التأثير على رفع إنتاجيّة العمل ووحدة المساحة في القطاع الزراعي.

يقسم ريكاردو في تحليله المجتمع إلى ثلاث طبقات أساسية، وهي: طبقة الرأسماليين، وطبقة العمال، وطبقة ملاك الأراضي الزراعيّة، ويرى بأن الرأسماليين يلعبون دورا رئيسياً في النشاط الاقتصادي بحكم تأسيسهم للمنشآت الإنتاجيّة الصناعيّة وتزويدها بمعدات ولوازم العمل الإنتاجي وتشغيل العمال وإعادة استثمار الأرباح المتحققة بالنتيجة زيادة الإنتاج والاستخدام، أما العمال فيرى ريكاردو بأنهم لا يملكون المستلزمات الإنتاجيّة ويعتمدون على الرأسماليين في الحصول عليها وعلى الأجور التي يعيشون بها (Schumpeter & Backhaus, ٢٠٠٣).

يعتقد ريكاردو أن حرية التجارة توفر للدول إمكانيّة التمتع بمزايا التخصص وإمكانيّة العمل الدولي، حيث يزداد الدخل العالمي باستغلال الثروات بكفاءة في الأقطار الداخلة في التجارة.

ويؤمن ريكاردو في الوقت بمبدأ التدخل الحكومي في بعض الحالات كفرض التعرفة الجمركيّة لحماية الصناعات الناشئة داخل الدولة.(القاضي، ١٩٧٥)

ج- نظرية ماركس (١٨١٨-١٨٨٣)

اختلف ماركس (Marx) مع الكلاسيكيين (سميث، وريكاردو) من حيث تركيزهم على النظام الرأسمالي الذي اعتبروه أساس العمليّة التنموية. بينما ينظر ماركس إلى الرأسماليّة كتشكيلة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

اقتصاديّة اجتماعيّة لها سماتها الخاصّة، حيث تمثل إحدى مراحل تطوّر المجتمعات البشريّة والتي سبقتها مراحل المشاعيّة البدائيّة والعبوديّة والإقطاعيّة وتليها الاشتراكيّة، حيث تصل البشريّة إلى مجتمع لا صراع فيه ولا طبقات ولا ملكيّة خاصّة لوسائل الإنتاج.

ويضيف ماركس بأن النظام الرأسمالي يصل مرحلة من التطوّر تبدأ بعدها العلاقات الإنتاجيّة بعرقلة التطوّر اللاحق للقوى المنتجة والسبيل إلى الخلاص من ذلك هو الثورة الاجتماعيّة أو الاشتراكيّة التي بإحلالها للملكيّة الاجتماعيّة لوسائل الإنتاج محل الملكيّة الخاصّة ستقضي على جميع التناقضات الرأسماليّة ومنها فوضى الإنتاج بين العمل ورأس المال. (بكري، ١٩٨٨)

د- نظريّة شومبيتر:

تقول نظريّة شومبيتر: إن المنظم الفرد يضع خططاً إنتاجيّة بدافع الحصول على أقصى ربح ممكن، وهو بدوره يؤدي إلى إشعال المنافسة بينه وبين الآخرين.

إن النمو الاقتصادي يعتمد على عنصرين رئيسين هما المنظم وثم الائتمان المصرفي الذي يوفر للمنشاة الإمكانات الماديّة اللازمة للابتكار والاختراع والتجديد.

تفترض هذه النظريّة اقتصاد تسوده حالة من المنافسة الكاملة وفي حالة توازن استاتيكي، وفي هذه الحالة لا توجد أرباح، ولا أسعار فائدة ولا مدخرات ولا استثمارات، كما لا توجد بطالة اختياريّة، ويصف شومبيتر هذه الحالة باسم التدفق النقدي (عجمية والليثي، ٢٠٠٣).

هـ- نظريّة الدفعة القويّة ونظريّة النمو المتوازن

تم الجمع بين النظريتين معا للتشابه الكبير بينهما، فنظريّة النمو المتوازن هي في الواقع امتداد لنظريّة الدفعة القويّة.

يُعَدُّ روزنشتين رودن ورانجر نيرسكه وارثر لويس (Lewis, Nurske, Rodan) أصحاب نظريّة الدفعة القويّة ونظريّة النمو المتوازن.

إن الفكرة الأساسيّة لهاتين النظريتين هي أن هناك حاجة إلى دفعة قويّة أو برنامج كبير ومكثف متمثلة بالقيام باستثمارات ضخمة لإقامة الهياكل الاقتصاديّة الأساسيّة وإنشاء مشروعات متكاملة عديدة، حيث يمكن ذلك الاقتصاد من الخروج من طريق الركود، ويضيف: إن سياسة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التنمية الاقتصاديّة ينبغي أن تستهدف إقامة التوازن بين الزراعة والصناعة في برامجها، وبخلاف ذلك فإن تخلف أي منهما عن الأخر لابدّ أن يعرقل نمو القطاع الأخر (النجفي والقرشي، ١٩٨٨).

و- نظريّة النمو غير المتوازن

من أبرز روّاد هذه النظريّة فرانسوا بيرو والبرت هير شمان (Hirchman, Perroux)، ونأخذ هنا تحليل هير شمان: تأخذ نظريّة النمو غير المتوازن اتجاها أخر مغايرا لنظريّة النمو المتوازن، حيث يتم تخصيص الاستثمارات لقطاعات معيّنة بدلاً من توزيعها بالتزامن على جميع القطاعات الاقتصاديّة الأخرى، وهنا يعني أن إقامة مشروعات جديدة تعتمد على ما حققته مشروعات أخرى من وفورات خارجيّة تقوم عليها مشروعات ومن ثم إقامة مشروعات أخرى تالية، وتستند هذه النظريّة على حقيقة أن حلقة الفقر المفرغة ترتبط بصغر حجم السوق المحلي.

ويؤكد هيرشمان على أهميّة النمو غير المتوازن لظروف الدول النامية، حيث يتيح لها ذلك الاقتصاد استغلال الموارد والطاقات المتاحة ويحفّز على الاستثمار في قطاعات أخرى، حيث يمكن اعتبار الاستثمار في الحالة الأخيرة مدفوعا كمحاولة لاستعادة التوازن المختل (عجميّة والليثي، ٢٠٠٣).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني : القطاع الزراعي

أولاً: أهميّة القطاع الزراعي

إن القطاع الزراعي في الأردن يُعَدُّ ركيزة أساسيّة في التنمية بأبعادها الاقتصاديّة والبيئيّة والاجتماعيّة من حيث مساهمته في الميزان التجاري، خصوصاً أنه لا يزال مولداً أساسياً للنشاطات في القطاعات الاقتصاديّة الأخرى، وخاصّة قطاعي الخدمات والصناعة، ويتمثل الجانب الأهم من مساهمته في التنمية الاجتماعيّة في دوره في الحد من الهجرة إلى المدن وتوفير فرص العمل لسكّان الريف والبادية وتحقيق التنمية الشاملة للمجتمعات الريفيّة، إضافة إلى تعزيز دور المرأة.

كما ويُعدُّ قطاع الزراعة من أكثر قطاعات الاقتصاد ارتباطاً بالموارد الطبيعية التي ستكون عرضة لتدهور خصائصها وإمكاناتها الإنتاجيّة؛ إذا أهمل استغلالها بصورة متوازنة ومستدامة (وزارة الزراعة، ٢٠٠٦).

وبالرغم من الدور الحيوي الذي يلعبه القطاع الزراعي في الاقتصاد الوطني الأردني وفي تأمين كثير من الاحتياجات الأساسيّة للسكّان؛ إلا أن هذا القطاع مازال يعاني من مجموعة من المشكلات المتمثلة في التراجع المستمر في مساحة الأراضي الزراعيّة المنتجة بسبب توسع النشاط العمراني غير المخطط له على حساب الأراضي الزراعيّة، كذلك تذبذب إنتاج الزراعة المطريّة بسبب تذبذب الأمطار في المواسم المختلفة وعدم انتظام توزيعها ضمن الموسم الواحد وافتقار خطط الحكومة التنمويّة الزراعيّة الشموليّة والتكامل والاستمرار الذي يؤمّن لعمليّة التنمية الزراعيّة الاستقرار والبناء التراكمي والاستدامة.

وبحسب البيانات الصادرة عن البنك المركزي الأردني تقدر نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية عام ٢٠١٢ نسبة لا تتجاوز ٣.١% مقابل ٦.٩% عام ١٩٩٠ و ٩.٧% عام ١٩٧٨، وهذا إن دل على شيء؛ فإنما يدل على تراجع الاهتمام في ذلك القطاع، فضلاً عن التغيّرات الاقتصاديّة والاجتماعيّة التي حصلت في الأردن وغيرها من العوامل. (البنك المركزي الأردني، ٢٠١٣).

ثانياً: التنمية الزراعيّة في الأردن

التنمية هي عنصر أساسي للاستقرار والتطوّر الإنساني والاجتماعي. وهي عمليّة تطوّر شامل أو جزئي مستمر، وتتخذ أشكالاً مختلفة تهدف الارتقاء بالوضع الإنساني والنهوض به إلى الرفاه والاستقرار والتطوّر بما يتوافق مع احتياجاته وإمكاناته الاقتصاديّة والاجتماعيّة والفكريّة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتنقسم التنمية إلي قسمين، هما، التنمية الطبيعيّة، والتنمية البشريّة، فالتنمية الطبيعيّة هي التجديد في بعض الموارد الزراعيّة، أما التنمية البشريّة فهي تنمية عقل الإنسان بالعلم والعلوم وتوعية الإنسان بما هو جديد سواء كان علماً أو مجالاً جديداً (نبيل، ٢٠١٠).

والتنمية الزراعيّة تعني تنمية الريف بالمفهوم الشمولي، أي تطوير وتحديث جميع مناحي الحياة لسكّان الريف، فبالإضافة إلى تطوير الزراعة وما ينتج عنها من زيادة في الإنتاج الزراعي ثم زيادة في الدخل الفردي؛ يجب تطوير الحياة الريفيّة في مجالات العمالة والتعليم والصحة وغيرها، على أن تأخذ مبدأ الشموليّة لتطال التنمية جميع مناحي الحياة الاقتصاديّة والتكامل بين تنمية القطاع الزراعي وتنمية بقيّة القطاعات الاقتصاديّة (Arnon, ١٩٨١).

ثالثاً: السياسة الزراعيّة

إن أهداف السياسة الزراعيّة تعتبر كأهداف أيّ سياسة اقتصاديّة أخرى، حيث تتخذ بعض الإجراءات وتوضع لها القوانين اللازمة لتحقيقها، وإن من أولى أهداف أيّ تنمية هو توظيف أكبر عدد من العاطلين عن العمل والوصول إلى درجة معينة من الاكتفاء الذاتي. حيث تعتبر السياسات الزراعيّة في معظم البلدان النامية فاشلة ودليل ذلك الفجوة الغذائيّة الحاصلة بزيادة نسبة المستوردات الزراعيّة وانخفاض الصادرات الزراعيّة، ويترتب على هذا الفشل زيادة الفقر ونقص الغذاء والاعتماد على المستوردات.Mitchell)، (١٩٨٥

أما في الدول المتقدمة؛ فيسعى واضعو السياسات إلى استخدام أفضل الطرق والأساليب التكنولوجيّة التي تسهم في تحقيق الرفاه لأفراد المجتمع من خلال توفير كامل للمنتجات بجودة عالية وآمنة بأقل التكاليف الممكنة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصـل الثالـث
القطــاع الزراعي في الاقتصـاد الأردني

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مقدمة:

تنبع أهميّة القطاع الزراعي كونه يشكّل المصدر الرئيس لدخل حوالي ٢٠% من القوى العاملة، ويفترض أن يكون المصدر الرئيس للغذاء وللأمن الغذائي في بلادنا، ويتمتّع هذا القطاع بأهميّة خاصّة لا تنحصر بالمردود المادي، على الرغم من أهميّة ذلك، فللقطاع الزراعي أهميّة اقتصاديّة واجتماعيّة، فهو يسهم في معالجة قضايا الفقر والبطالة، حيث أن هذا العمل يسهم في اقتصاد الأسرة الريفيّة وفي تخفيف آثار الفقر، بالإضافة إلى إسهام المرأة في الاقتصاد المنزلي عن طريق حديقة المنزل، في تربية الطيور والمواشي وزراعة الحديقة لتحقيق اكتفاء ذاتي.

يزداد الاهتمام بالزراعة في هذه المرحلة بالذات، حيث يشهد العالم أزمة غذاء بسبب الجفاف والتصحّر والانحباس الحراري الناجم عن تلوث البيئة من قبل الدول الصناعيّة الكبرى، والاستخدام الجائر للحبوب في إنتاج الطاقة الحيويّة من قبل بعض الدول الصناعيّة. وأوصت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) بتوفير الإمكانات الماديّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة لكافة البشر في الحصول على الغذاء الكافي والصحي الذي يؤمن العناصر الغذائيّة الضروريّة للقيام بفعاليات الحياة الصحيّة (منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، ٢٠١٣).

إن الأردن يملك من المقومات ما تمكّنه من توفير حد معيّن من الغذاء، وتسهم في تخفيف الاعتماد على الاستيراد، حيث تتمتع منطقة الأغوار الأكثر دفئا في فصل الشتاء بميزة الإنتاج المبكّر خاصّة للخضار والفواكه. والتي تعتمد على الرّي، أما المناطق المرتفعة فتتراوح نسبة هطول الإمطار فيها، ما بين ٢٠٠ ملم إلى ٦٠٠ ملم، وبشكل عام فإن ٩٠% من الأراضي لا يتجاوز معدل سقوط الأمطار فيها عن ٢٠٠ ملم، مما يقتضي تطوير مصادر المياه من خلال زيادة السدود على الأودية الوفيرة، والاستفادة من مياه الشتاء والتقدم العلمي التكنولوجي في مجال تحسين كفاءة الرّي، بالإضافة إلى أهميّة استغلال المياه الباطنيّة في إقامة المشاريع الزراعيّة الاستراتيجيّة في زراعة الحبوب والأعلاف وإنشاء مزارع حيوانيّة (وزارة الزراعة، ٢٠١٢).

إن محدوديّة مساحة الأراضي الزراعيّة، واعتماد معظمها على مياه الأمطار أسهم في تذبذب الإنتاج الزراعي، وساعد على عزوف العديد من الفلاحين والمزارعين عن الزراعة، لكونها غير مضمونة النتائج.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الأول : الأهميّة الاقتصاديّة للزراعة في الأردن

للقطاع الزراعي أهميّة كبيرة في أيّ اقتصاد، حيث انه يوفّر المواد الغذائيّة للإنسان، ويسهم في الناتج المحلي الإجمالي ويخفف نسبياً من البطالة، ويوفّر المواد الأولية للصناعة فضلاً عن دوره في الميزان التجاري.

إن القطاع الزراعي هو أقل القطاعات الاقتصاديّة اهتماما من قبل المستثمرين ولا يحظى برعاية رسميّة كالقطاعات الأخرى. وقد أسهم ارتفاع أسعار الأراضي الزراعيّة وإجراءات الضم إلى حدود البلديات بإدخال الأراضي الزراعيّة إلى سوق الصفقات العقاريّة، كما أن تفتت الملكيّة الناجم عن نظام الإرث؛ أسهم في تقليل الحيازة الزراعيّة وحولها إلى مساحات وشرائط (موارس) من الصعب استثمارها؛ لصغر مساحتها أو لطبيعة شكلها بعد تقسيمها بين الورثة.

كل ذلك يكشف عن فشل السياسات الرسميّة في توفير حاضنة للقطاع الزراعي ورعايته، لا بل أسهمت هذه السياسة في إفشال هذا القطاع الهام، وقد برز التراجع بشكل ملموس في أواسط السبعينات وفي ظل تضخم جهاز الدولة وامتصاص مؤسساتها للجزء الأعظم من القوى العاملة في القطاع الزراعي، أما المرحلة الثانية فكانت متزامنة ومتأثرة في الأزمة الاقتصاديّة التي شهدتها البلاد في أواخر الثمانينات، وكان لسياسة تحرير التجارة التي جاءت ضمن إجراءات التصحيح الاقتصادي التي طبقتها الحكومة في مطلع التسعينات أثر بالغ على تراجع القطاع الزراعي، وبانضمام الأردن إلى منظمة التجارة العالميّة عام ٢٠٠٠م، اختفت إمكانيّة دعم ومساندة القطاع الزراعي بفضل الالتزامات التي قطعتها الحكومة على نفسها والتشريعات التي أصدرتها، والتي حرمت القطاع الزراعي من الدعم، ليس هذا فحسب؛ بل فتحت البلاد على مصراعيها لدخول المنتجات الزراعيّة من مختلف أنحاء العالم لمنافسة مزارع بسيط لا يملك التكنولوجيا الزراعيّة والدراسات البحثيّة التي تسهم في زيادة الإنتاجيّة (الخطيب، ٢٠٠٦).

لقد تعرّض القطاع الزراعي إلى إهمال من قبل الحكومة والقطاع الخاص، وتم التعامل مع هذا القطاع بلغة السوق (ربح وخسارة)؛ الأمر الذي أدّى إلى مضاعفة المصاعب والمشكلات أمام الزراعة، لذلك لا بدّ من إعادة النظر في السياسة الزراعيّة، ليس وفقا للمنظور والرؤيا الاستثماريّة الرأسماليّة فحسب؛ بل وبرؤية وطنيّة اجتماعيّة، باعتبار هذا القطاع أهم ركائز الاستقرار الاجتماعي في المرحلة القادمة، فلم يعد ممكناً إغفال هذه الجوانب من الآن فصاعدا وإلا تعرّض المجتمع إلى ضغوط اقتصاديّة واجتماعيّة لا يمكن السيطرة عليها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تبلغ مساحة الأردن ٨٩ ألف كم٢ موزعة بحسب التقارير الإحصائية لوزارة الزراعة موزعة كما في الجدول الآتي:

الجدول (٣-١)

مساحات الأراضي ونسبتها من المساحة الكليّة ومعدل سقوط الأمطار فيها

المنطقة	المساحة الف كيلو	النسبة من المساحة الكلية	معدل سقوط الأمطار السنوي ملم
شبه الصحراويّة	٨٠,٨	٩٠,٥٪	اقل من ٢٠٠
الجافّة	٥,١٠٠	٥,٧٪	٢٠٠-٣٥٠
شبه الجافّة	١,٩٠٠	٢.١٠٪	٣٥٠-٥٠٠
شبه الرطبة	١,٠	١,١٪	أكثر من ٥٠٠
المساحة المائيّة	٠,٥	٠,٦٪	
المجموع	٨٩,٣	١٠٠٪	

المصدر: وزارة الزراعة الأردنية.

ويبين الجدول (٣-١) أن المناطق شبه الصحراويّة تشكل مجمل مساحة الأراضي في الأردن، إذ تصل نسبتها إلى٩٠.٥% وبمعدل سقوط أمطار أقل من ٢٠٠ ملم سنويا. أما المناطق الجافّة فتشكل ما نسبته ٥.٧% من مجمل مساحة الأراضي في الأردن وبمعدل هطول (٢٠٠-٣٥٠) ملم سنوياّ. أما المناطق شبه الجافّة فتشكل ما نسبته ٢.١% من مجمل مساحة الأراضي في الأردن وبمعدل هطول (٣٥٠-٥٠٠) ملم سنوياً. والمناطق شبه الرطبة فتشكل ما نسبته ١.١% من مجمل مساحة الأراضي في الأردن وبمعدل هطول أكثر من ٥٠٠ ملم سنوياً.

إن الأراضي المستغلة زراعيا ما يقارب (٣.٨) مليون دونم، أي ما تشكل نسبته (٤٢.٦٩٦%) من مجموع مساحة الأراضي الصالحة للزراعة، وهذا يدل على عدم الاستغلال الأمثل للأراضي الزراعيّة، ويعاني القطاع الزراعي شحاً في الموارد المائية لاعتماده على مياه الأمطار غالباً في الإنتاج الزراعي، إذ تركّزت الزراعة على بعض المساحات الطبيعية سهلة الإنتاج، ولم ترتبط عمليّة الإنتاج بالأمن الغذائي (وزارة الزراعة، ٢٠١٣).

أولاً: مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي في الأردن

تراجع دور القطاع الزراعي في الاقتصاد الأردني، إذ شكّلت نسبة متوسط مساهمته في الفترة الواقعة ما بين عامي (١٩٨٠-١٩٨٩) في الناتج المحلي الإجمالي ما يقارب (٥.٦٨%)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وظلّ يتمتع بمساهمة ملحوظة في التسعينات، فبلغت نسبة متوسط مساهمته في الفترة من عام (١٩٩٠-١٩٩٩) في الناتج المحلي الإجمالي ما يقارب (٤.٤٨%) ثم انخفضت في الفترة من عام (٢٠٠٠-٢٠١٢) إلى ما يقارب (٢.٤٢٤%) (البنك المركزي الأردني).

يلاحظ مما تقدم أن هناك انحداراً كبيراً في مساهمة القطاع الزراعي بالناتج المحلي الإجمالي خلال السنوات (١٩٨٠-٢٠١٢)، وكان هناك عدّة أسباب وراء هذا الانحدار منها اعتماد الزراعة في الأردن بشكل أساسي على مياه الأمطار التي تتذبذب من عام إلى أخر، والى ظروف طبيعية مثل: الجفاف، والصقيع، فضلاً عن ضعف القدرات التسويقيّة لدى المزارعين، وعدد الحلقات التسويقيّة، وتفتت الملكيات الزراعيّة بسبب الزحف العمراني وتقسيم الإرث غالباً، كما أن للسياسة التنمويّة التي اتبعتها الحكومة بالتركيز على القطاعات الأخرى غير الزراعيّة خاصّة القطاع الصناعي والسياحي أسهمت في تراجع القطاع الزراعي. بالإضافة إلى الانخفاض في المساهمة القطاعيّة، ويمكن الملاحظة من خلال الجدول (٣-٢) الانخفاض في القيمة المطلقة، فقد انخفضت -على سبيل المثال- من ٢١٤.٣ مليون دينار في عام ١٩٩٠ إلى ١٢٠.٩ عام ٢٠٠٠م.

إن ذلك الانخفاض للسنوات المذكورة والسنوات اللاحقة قد يعزى جزئيًا إلى شحّ الأمطار وانخفاض نسبة الهطول، إضافة إلى تزامنها مع اتخاذ بعض الإجراءات مثل تحرير التجارة في السلع الزراعيّة وإلغاء الإعانات الزراعيّة وخفض الرسوم الجمركيّة على الواردات الزراعيّة والقضاء على الحواجز التجاريّة غير الجمركيّة. كذلك قد يعزى إلى أن قطاع الخدمات قد أصبح -بمرور الوقت- يحظى بنسبة مساهمة مرتفعة في الناتج المحلي الإجمالي وزيادة مساهمة القطاعات الأخرى غير الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي، وهذا يعود إلى ما أشرنا إليه في اعتماد الزراعة على مياه الأمطار التي تكون متذبذبة من موسم لآخر؛ مما أدى إلى هجرة العاملين والأسر الزراعيّة إلى المدن والعمل ضمن القطاعات الاقتصاديّة الأخرى، خاصّة قطاع الخدمات (وزارة المياه والري، ٢٠١٠).

إن خطورة ذلك الانخفاض سواء في المساهمة القطاعيّة أو حتى في القيمة المطلقة لا يقاس فقط من الناحية الاقتصاديّة، على الرغم من أن التنمية الاقتصاديّة هي الأساس لأيّ تنمية ريفيّة متكاملة، بل إنها المولّد الرئيس لفرص العمل والدخل في المناطق الريفيّة.

إن الخطورة تنبع من أهميّة ودور الزراعة في إبطاء الهجرة من المناطق الريفيّة إلى المناطق الحضريّة، مما يؤدي إلى تفاقم مشكلات الفقر والبطالة فيها، أضف إلى ذلك إلى دور الزراعة في الحفاظ على الموارد الطبيعية (الأرض، والمياه، والغطاء النباتي) ومنع تدهورها.

ويجب الأخذ بعين الاعتبار أن هذا الانحدار في مساهمة القطاع الزراعي بالناتج المحلي الإجمالي لا يعني انخفاض كميّة الإنتاج الزراعي أو عدم جودتها، بل على العكس، فقد اكتسب

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المنتج الزراعي الأردني جودة عالية ونجاحاً نسبياً أدّيا إلى زيادة الطلب المحلي والعالمي على المنتجات الزراعيّة، إلا إن السبب الرئيس في هذا الانخفاض في النسبة هي القفزة الكبيرة والتركيز الأكبر على القطاعات الأخرى كقطاع الخدمات والقطاع الصناعي والإنشاءات.

ويبين الجدول (٣-٢) التوزيع القطاعي للناتج المحلي الإجمالي الأردني منذ عام ١٩٨٠م ولغاية ٢٠١٢م. كما يبين عدد سكّان المملكة والناتج المحلي على مستوى الفرد.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (٣-٢)

التوزيع القطاعي للناتج المحلي الإجمالي في الأردن (١٩٨٠ – ٢٠١٢)

السنة	القطاع الزراعي		الصناعة والتعدين	الخدمات		الناتج المحلي الإجمالي	عدد السكّان	الناتج المحلي على مستوى الفرد
	مليون دينار	%	مليون دينار	مليون دينار	%	مليون دينار	مليون دينار	مليون دينار
١٩٨٠	٨٣.٢	٧.١٤٣	١٩٠.٧	٦٧٣.٧	٥٧.٨٣٨	١١٤٦.٨	٢.٢٣٣	٥٢١.٦٣٠
١٩٨١	٧٩.٨	٥.٥٠٨	٢٥٧.١	٨٣٩.٢	٧٥.٩٢٨	١٤٤٨.٧	٢.٣١٩	٦٢٤.٧٠٩
١٩٨٢	٩٢.٩	٥.٦١٣	٢٨٨.١	٩٧٢.٧	٨٥.٩٥٥	١٦٤٩.٩	٢.٤٠٩	٦٨٤.٨٩٠
١٩٨٣	٩١.٩	٦.١٥١	٢٦٩.٩	١٠٤١.٩	٨٥.٣١٧	١٧٨٦.٦	٢.٥٠٢	٧١٤.٠٦٩
١٩٨٤	٩٧.٧	٥.١١٦	٣٤٢.٦	١١٣٨.٩	٥٩.٦٣٨	١٩٠٩.٧	٢.٥٩٩	٧٣٤.٧٨٣
١٩٨٥	٩٦.٦	٤.٩١٧	٣١١.١	١٢٢٤.٣	٦٢.١٢٨	١٩٧٠.٦	٢.٧	٧٢٩.٨٥٢
١٩٨٦	١١٤.٣	٥.١٠٢	٣٠٦.٤	١٢٦٢.٦	٥٦.٣٥٣	٢٢٤٠.٥	٢.٨٠٥	٧٩٨.٧٥٢
١٩٨٧	١٣٤.٧	٥.٨١٩	٣٢٩	١٢٩١.٢	٥٦.٤٦٦	٢٢٨٦.٧	٢.٩١٤	٧٨٤.٧٢٩
١٩٨٨	١٣٧.٦	٥.٨٥٦	٣٣٠	١٣٦٩.٢	٥٨.٢٧٤	٢٣٤٩.٦	٣.٠٢٧	٧٧٦.٢١٤
١٩٨٩	١٣٢.٧	٥.٤٧١	٤٦١.٩	١٤٠٦.٤	٥٧.٩٨٦	٢٤٢٥.٤	٣.١٤٤	٧٧١.٤٣٨
١٩٩٠	١٩٠	٦.٨٨٢	٥٤٨	١٤٨٣.١	٥٣.٧١٨	٢٧٦٠.٩	٣.٧٠١	٧٩٦.١٠٧
١٩٩١	٢١٤.٣	٧.٢٤٥	٥٣٠.٦	١٦٣٥.٨	٥٥.٣٠١	٢٩٥٨	٣.٨٤٤	٧٩٩.٢٤٣
١٩٩٢	٢٤٧	٦.٨١٤	٦٠٣.٤	١٨٩٥.٣	٥٢.٤٩٤	٣٦١٠.٥	٣.٩٩٣	٩٣٩.٢٥٦
١٩٩٣	١٩٩.٢	٥.١٢٨	٦١٢.٩	٢١٢٤.٧	٥٤.٧٠٠	٣٨٨٤.٣	٤.١٣٩	٩٧٢.٧٧٧
١٩٩٤	١٩٢.٩	٤.٤٢٦	٦٨٨	٢٣٣٤.٧	٥٣.٥٦٩	٤٣٥٨.٣	٤.٢٦٤	١٠٥٢.٩٨٤
١٩٩٥	١٧٣.٧	٣.٦٨٤	٧٥٢.٤	٢٥٤٠.٧	٥٣.٨٩٠	٤٧١٤.٦	٤.٣٨٣	١١٠٥.٦٧٥
١٩٩٦	١٥٨.٦	٣.٢٢٩	٨٢٨.١	٣٩٢٥.٥	٧٩.٩١٣	٤٩١٢.٢	٤.٥٠٦	١١٢٠٧٣٩
١٩٩٧	١٤٨.٣	٢.٨٨٧	٩٠٩.٣	٤٠٧٩.٩	٧٩.٤١٤	٥١٣٧.٥	٤.٦٢٣	١١٤٠.١٤٦
١٩٩٨	١٤٤.٧	٢.٥٧٩	١٠٣٣.٦	٤٤٣١.٥	٧٨.٩٩٦	٥٦٠٩.٨	٤.٧٣٨	١٢١٣.٤٥٤
١٩٩٩	١١٥.٩	٢.٠٠٦	١٠٥٣.٨	٤٦٠٨.٤	٧٨.٩٩٦	٥٧٧٨.١	٤.٨٥٧	١٢١٩.٥٢٣
٢٠٠٠	١٢٠.٩	٢.٠١٥	١١١٣.١	٤٧٦٤.٨	٧٩.٤٢٩	٥٩٩٨.٨	٤.٩٧٨	١٢٣٥.٠٨٣
٢٠٠١	١٢٤.٣	١.٩٣٥	١١٧٨.٢	٥٠٦١.٣	٧٩.٥٣٣	٦٣٦٣.٨	٥.٠٩٨	١٢٧٨.٣٨٥
٢٠٠٢	١٤٨.٩	٢.١٩٢	١١٩٥.٧٤	٥٤٤٩.٣٦	٨٠.٢٠٨	٦٧٤٩	٥.٢٣	١٣٣٢.٦٧٩
٢٠٠٣	١٧٨.٣	٢.٤٦٧	١٣٨٠.٦٨	٥٦٦٩.٧٢	٧٨.٤٣٣	٧٢٢٨.٧	٥.٢٣	١٣٨٢.١٦١
٢٠٠٤	٢٠٢.١	٢.٤٩٨	١٥٤٥.٣٤	٦٣٤٣.٣٦	٧٨.٤٠٢	٨٠٩٠.٨	٥.٣٥	١٥١٢.٢٩٩
٢٠٠٥	٢٤٦.٢	٢.٧٥٨	١٤٧٠.٤٥	٦٩٣٨.٧٥	٧٧.٧٤٢	٨٩٢٥.٤	٥.٤٧٣	١٦٣٠.٨٠٦
٢٠٠٦	٢٧٥.٨	٢.٦٥٨	٢٢٥١.٩٨	٧٨٥٠.٠٢	٧٥.٦٤٢	١٠٣٧٧.٨	٥.٦	١٨٥٣.١٧٩
٢٠٠٧	٣١٨.٨	٢.٤٦٦	٢٩١٧.٧٦	٨٨٢٠.٣٤	٧٣.١٥٦	١٢٠٥٦.٩	٥.٧٢٣	٢١٠٦.٧٤٥
٢٠٠٨	٣٨٩.٩	٢.٥٥٠	٣١٩١.٨٧	١١٤٨٠.٢	٧٦.٢٥٠	١٥٠٥٦	٥.٨٥	٢٥٧٣.٦٧٥
٢٠٠٩	٤٧٦.١	٢.٩٢٧	٣٢٦٩.٤٦	١٢٥٢٠.٤	٧٦.٩٧٣	١٦٢٦٦	٥.٩٨	٢٧٢٠.٠٦٧
٢٠١٠	٣٧٥.٢٤	٢.٠٠٠	٣٩٢١.٢٥	١٤٤٦٥.٥	٧٧.١٠٠	١٨٧٦٢	٦.١١٣	٣٠٦٩.١٩٧
٢٠١١	٥١١.٣	٢.٩٠١	٤٢٤٧.٣٤	١٤٨٥٣.٦	٧٨.٢	٢٠٤٧٦.٦	٦.٢٤٩	٣٢٧٦.٧٨٠
٢٠١٢	٥٠٦.٤	٢.٧٤٦	٤٥٩٨.٥٦	١٥١٢٨.٦	٧٨.٤	٢١٩٦٥.٥	٦.٣٨٨	٣٤٣٨.٥٥٦

المصدر: - دائرة الإحصاءات العامة الأردنية
- البنك المركزي الأردني

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

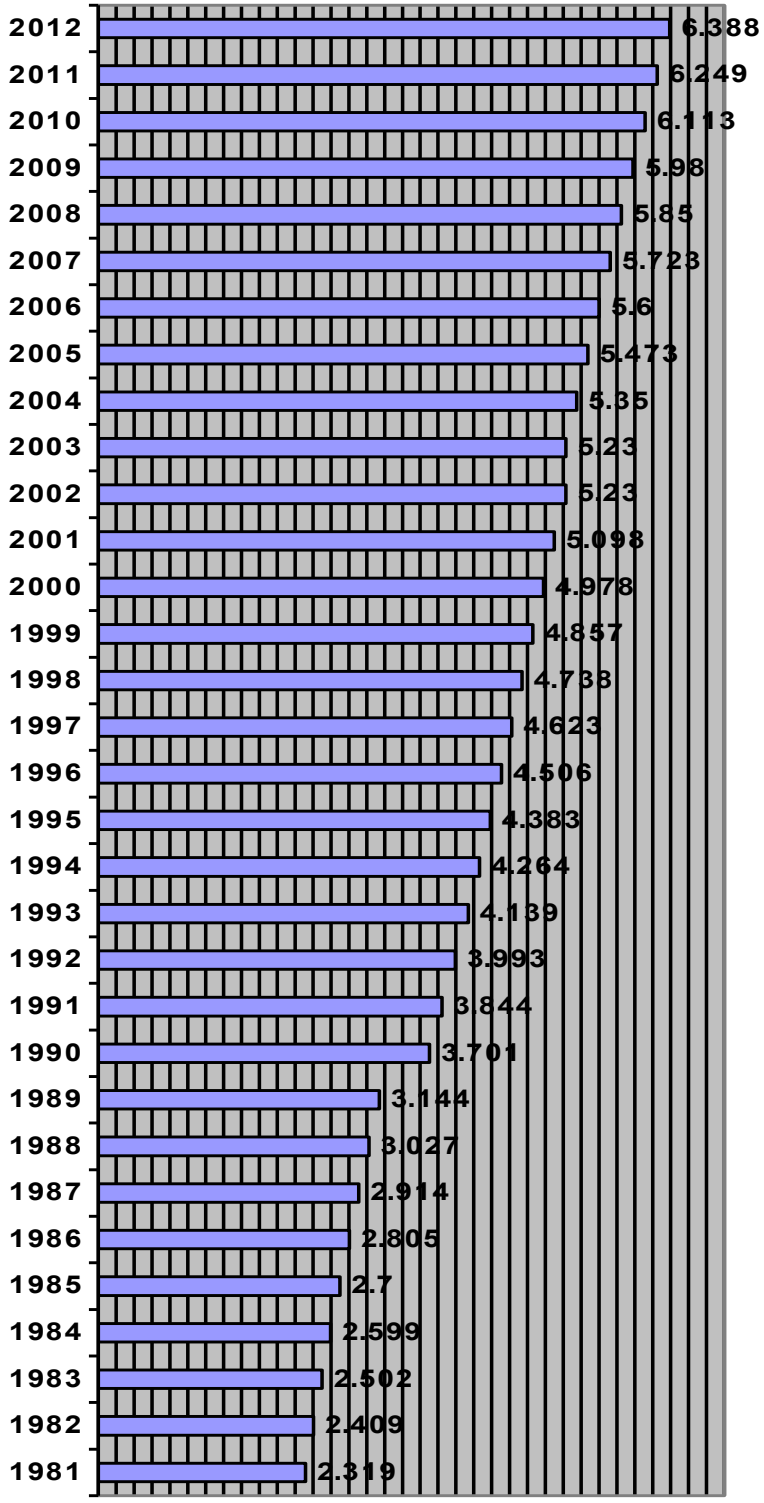

الشكل رقم (٣-١)

عدد السكّان خلال الفترة من (١٩٨٠-٢٠١٢)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

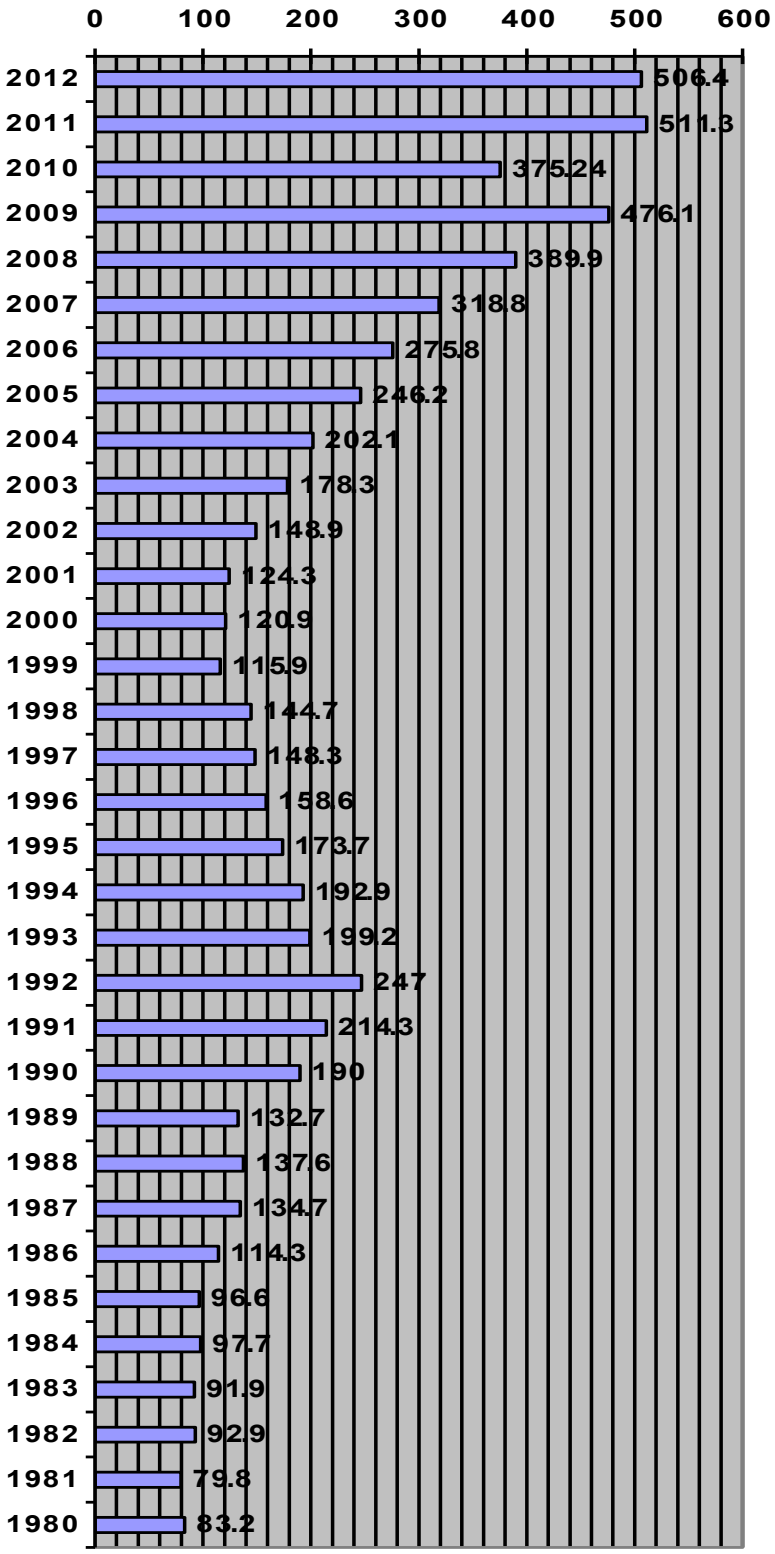

الشكل رقم (٣-٢)

قيمة الناتج المحلي الزراعي خلال الفترة من عام (١٩٨٠-٢٠١٢)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

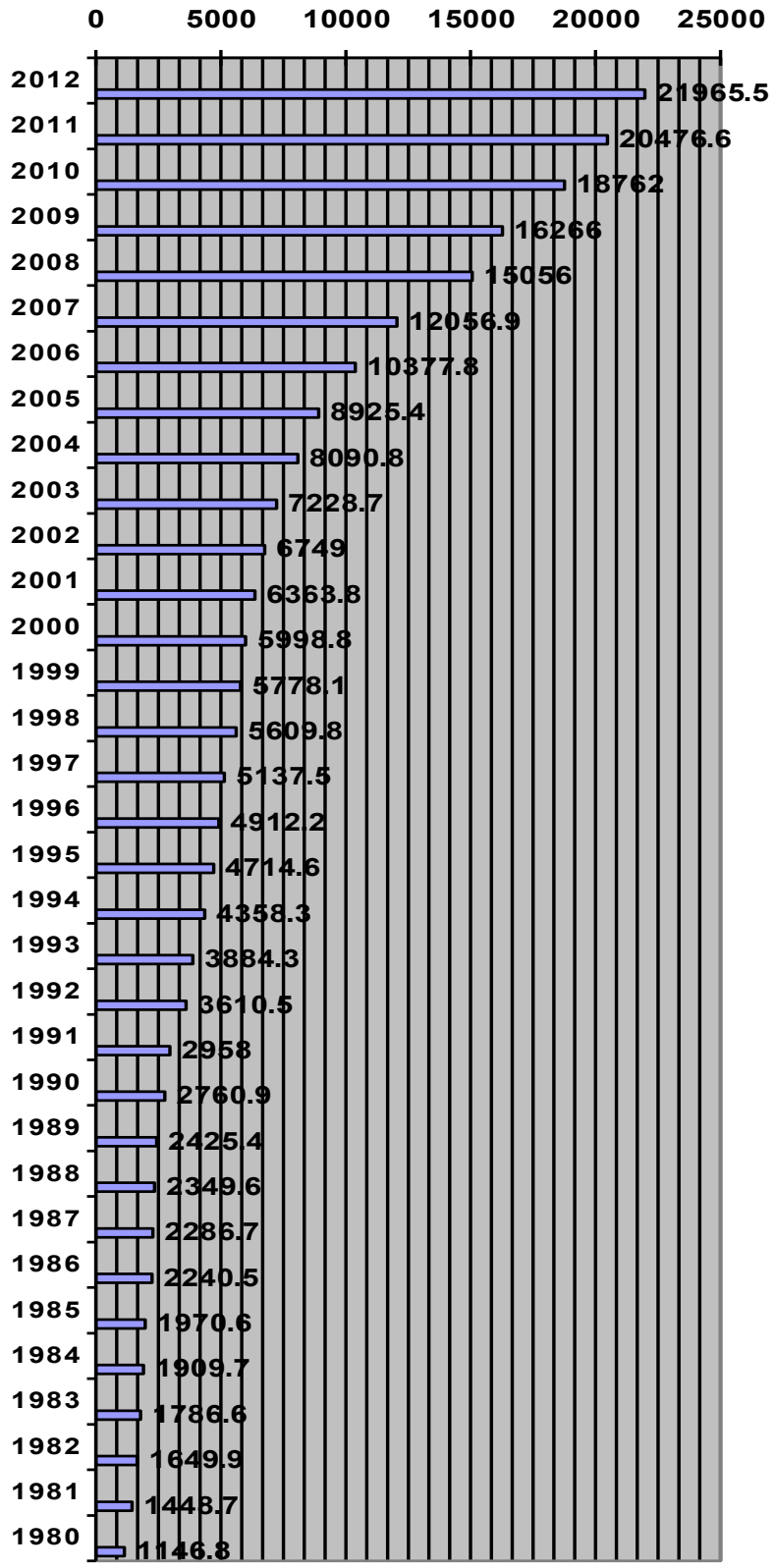

الشكل رقم (٣-٣)

قيمة الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة من (١٩٨٠-٢٠١٢)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانياً: مساهمة القطاع الزراعي في التجارة الخارجيّة الأردنية:

تعكس التجارة الخارجيّة في أيّة دولة مستوى النشاط الاقتصادي فيها، وتُعَدُّ من المتغيّرات التي تؤثر في جانبي العرض والطلب، إذ أنها تعطي صورة واضحة عن الإنتاج في كافة القطاعات الاقتصاديّة، كما أنها تعكس جانب الاستهلاك المحلي ونسبة الواردات منه، وهي بذلك تشكل حافزاً على النمو الاقتصادي كما تُعَدُّ وسيلة رئيسة لإحداث تعاون اقتصادي بين الدول. ويشكّل الميزان التجاري الزراعي واحداً من أجزاء الميزان التجاري الكلي، ويتبين ذلك من خلال مساهمة كل من المستوردات والصادرات الوطنيّة الكليّة.

أ- الصادرات الزراعيّة

لا يُعَدُّ الأردن بلداً زراعياً، ويتضح هذا من نسبة الأراضي الصالحة للزراعة، إلا أنه يتوافر فيه موارد طبيعيّة وبشريّة تلعب دوراً هاماً في تطوير القطاع الزراعي لكي يعمل على تعزيز التنمية الشاملة، وعلى الرغم من الزيادة الكبيرة في الصادرات الزراعيّة؛ إلا أن هناك تراجعاً في نسبة مساهمة القطاع الزراعي في تكوين حجم الصادرات الزراعيّة نتيجة لأسباب عديدة كاتباع الأساليب التقليديّة في العمليّة الإنتاجيّة، وضعف العمليّة التسويقيّة، وعدم القدرة على فتح أسواق خارجيّة وغيرها...، وإن الصادرات الزراعيّة ما زالت تشكل جزءاً من الصادرات الوطنيّة (وزارة الزراعة، ٢٠١٢)

نلاحظ من خلال الجدول (٣-٣) أن نسبة مساهمة صادرات القطاع الزراعي من الصادرات الوطنيّة الكليّة بلغت كحد أعلى عام ١٩٨٣م إذ بلغت ما يقارب (٢٢.٦٧٣%) وكحد أدنى عام ١٩٨٩م إذ بلغت ما يقارب (٩.٠٩٩%). ونلاحظ أن متوسط نسبة مساهمته كانت خلال الفترة (١٩٨٠م-١٩٨٩م) ما يقارب (١٦.٤٢٣%) من الصادرات الوطنيّة، وبلغت في الفترة (١٩٩٠م-٢٠٠٠م) إلى ما نسبته (١٦.٧٢%) من الصادرات الوطنيّة وفي الفترة من (٢٠٠١م-٢٠١٢م) حوالي (١٥.٣١%) من الصادرات الوطنيّة، إن ثبات نسبة مساهمة صادرات القطاع الزراعي من الصادرات الوطنيّة الكليّة إلى حد كبير يؤشر على أن ليس هناك تطوّر وتوسع في حجم الصادرات الزراعيّة بسبب ضعف التطوّر في الإنتاجيّة وثباتها غالباً في القطاع الزراعي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول (٣-٣) يبين قيمة الصادرات الوطنيّة والصادرات الزراعيّة ونسبة مساهمة الصادرات الزراعيّة من الصادرات الوطنيّة (١٩٨٠-٢٠١٢)

القيم بالمليون دينار أردني

العام	الصادرات الوطنيّة	الصادرات الزراعيّة	نسبة مساهمة الصادرات الزراعيّة من الصادرات الوطنيّة
١٩٨٠	١٢٠.١	٢٩.٢٦	١٩.٦
١٩٨١	١٦٩.٠	٤٠.٦٧	١٩.٥
١٩٨٢	١٨٥.٦	٤٥.١٠	٢١.١
١٩٨٣	١٦٠.١	٤١.٢٩	٢٢.٧
١٩٨٤	٢٦١.١	٤٧.١٥	١٦
١٩٨٥	٢٥٥.٤	٤٥.٦٨	١٧.١
١٩٨٦	٢٥٥.٦	٤٤.٨٣	١٦.٤
١٩٨٧	٢٤٨.٨	٣٧.٣٢	١٣.٦
١٩٨٨	٣٢٤.٨	٣٢.١٣	٩.٢
١٩٨٩	٥٣٤.١	٥٣.٩٢	٩.١
١٩٩٠	٦١٢.٣	٦٥.٦٩٦	٩.٨
١٩٩١	٥٩٨.٦	٩٦.٥٠٩	١٤.٤
١٩٩٢	٦٣٣.٨	٩٩.٧٥١	١٤.٥
١٩٩٣	٦٩١.١	١٤٦.٤٢٤	٢٠.٣
١٩٩٤	٧٩٣.٩	١٥٩.٩٥٧	١١.٥
١٩٩٥	١٠٠٤.٣	٢٥٥.٧٣٢	٩.٩
١٩٩٦	١٠٣٩.٨	٢٣١.١٩٥	٢٢.٢
١٩٩٧	١٠٦٧.٢	٢٧٣.٨٩٠	٢٥.٧
١٩٩٨	١٠٤٦.٤	٢٢٩.٠٤٩	٢١.٩
١٩٩٩	١٠٥١.٤	١٧٩.٧٢٦	١٧.١
٢٠٠٠	١٠٨٠.٨	١٦٩.٤٤٨	١٥.٧
٢٠٠١	١٣٥٢.٤	٢٠١.٦٠٠	١٤.٩
٢٠٠٢	١٥٥٦.٧	٢٣٩.٩٣٢	١٥.٤
٢٠٠٣	١٦٤٧.٧	٢٣٨.٩٢٥	١٤.٥
٢٠٠٤	٢٣٠٦.٦	٣٥٦.٣٩٩	١٥.٥
٢٠٠٥	٢٥٧٠.٢	٣٩٥.٥٤٠	١٥.٤
٢٠٠٦	٢٩٢٩.٣	٤٥١.٠٠٢	١٥.٤
٢٠٠٧	٣١٨٣.٧	٤٨٩.٧٢٦	١٥.٤
٢٠٠٨	٤٤٣١.١	٦٠٢.٦٣٧	١٣.٦
٢٠٠٩	٣٥٧٩.٢	٥٨١.٨٥٩	١٦.٣
٢٠١٠	٤٢١٦.٩	٦٩٣.١٢٩	١٦.٤
٢٠١١	٤٨٠٥.٩	٧٩٥.٢٨٣	١٦.٥
٢٠١٢	٤٧٤٩.٦	٨٦٤.٣٨٥	١٨.٢

المصدر: البنك المركزي الأردني.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

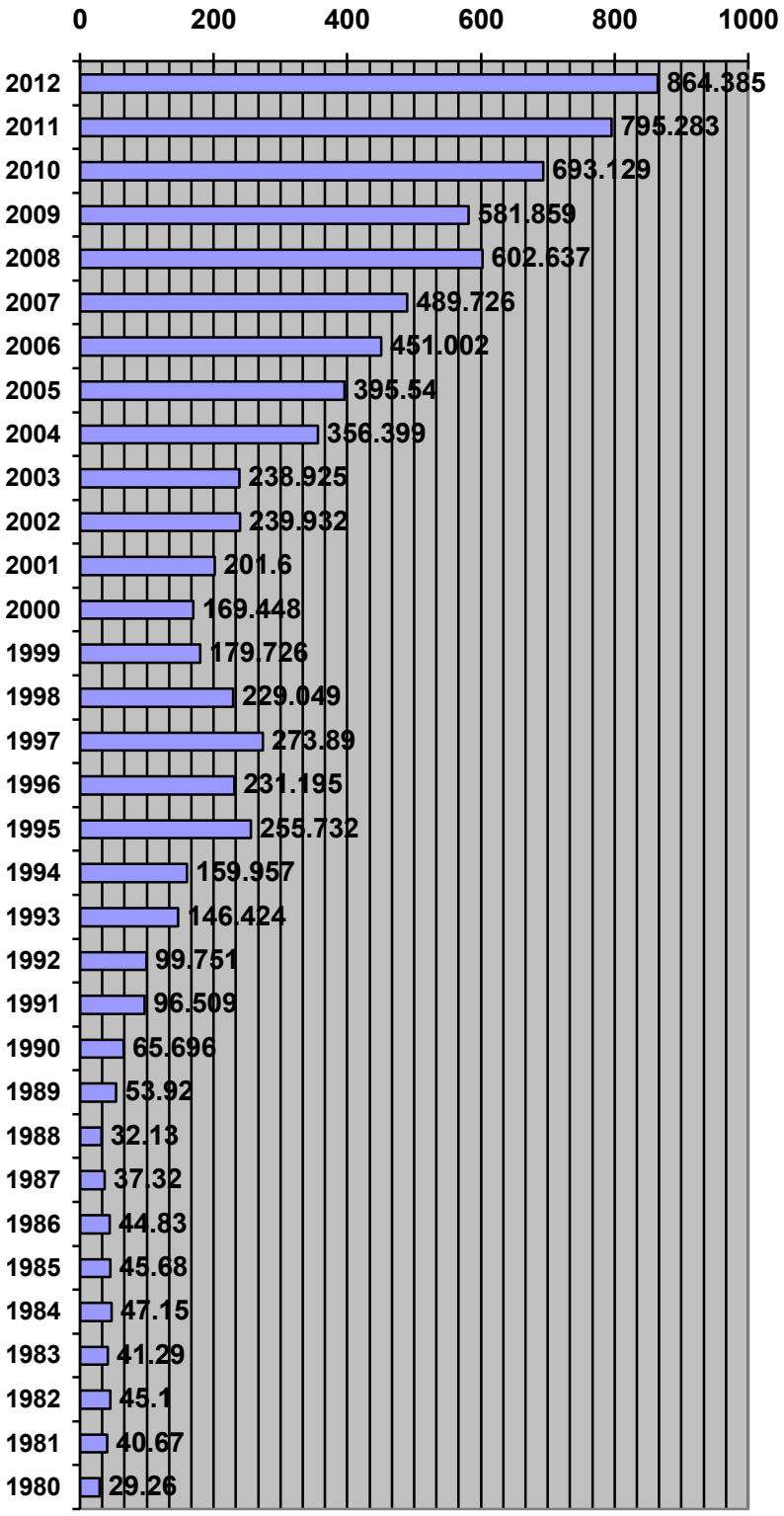

الشكل رقم (٣-٤)

قيمة الصادرات الزراعيّة خلال الفترة من (١٩٨٠-٢٠١٢)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

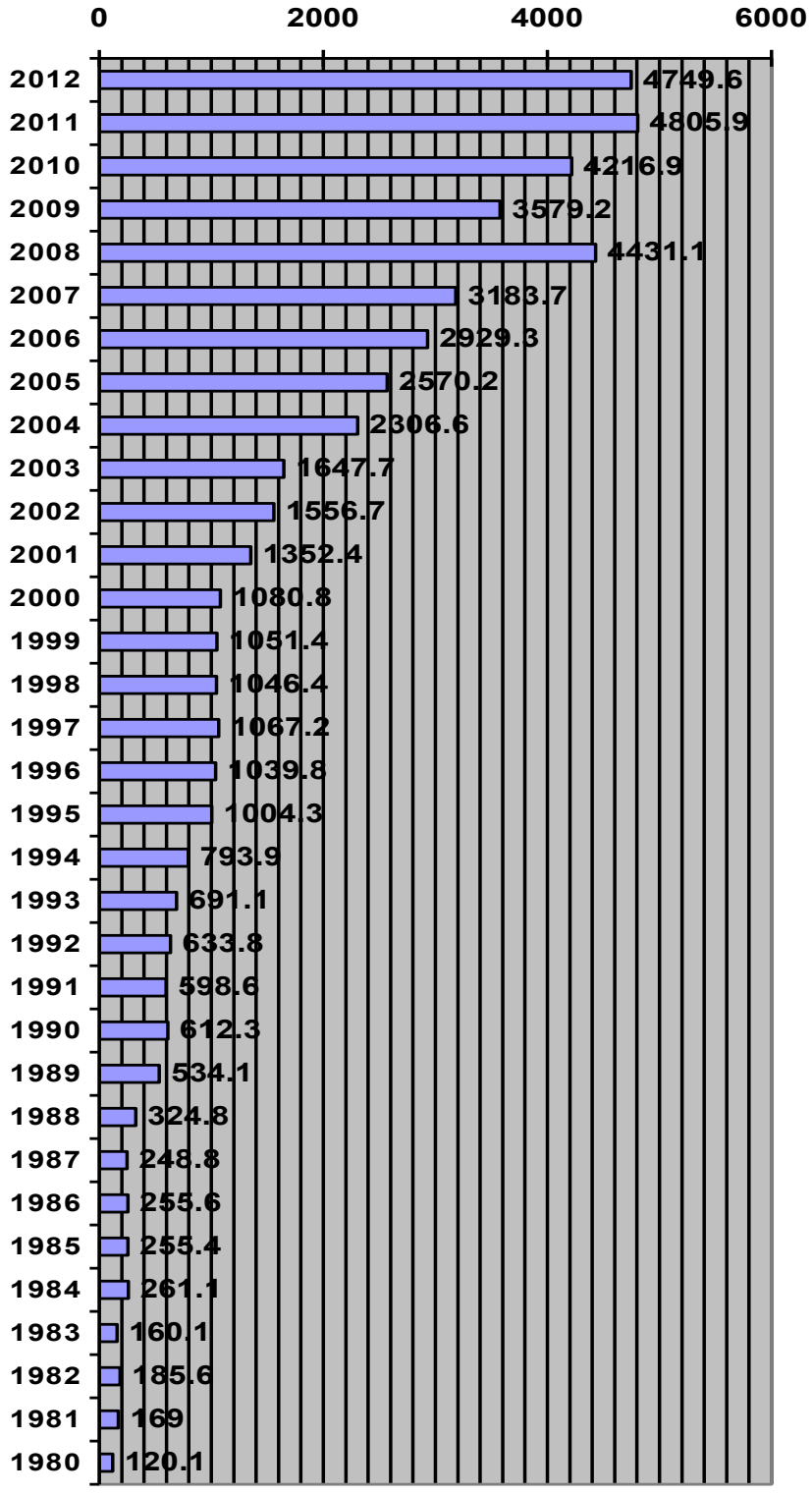

الشكل رقم (٣-٥)

قيمة الصادرات الوطنية خلال الفترة من (١٩٨٠-٢٠١٢)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ب- المستوردات الزراعيّة:

تحتل المستوردات أهميّة كبيرة في الأنشطة الاقتصاديّة الأردنية، كون الأردن بلد صغير والقاعدّة الإنتاجيّة لاقتصاده لا تحقق الحد الأدنى من الاكتفاء الذاتي من السلع، فلجأ إلى الاستيراد على نطاق واسع لسد حاجاته نظراً للطب المتزايد على المواد الغذائيّة والسلع الزراعيّة، ولتحقيق التوازن في السوق المحلية ازداد التوسع في استيرادها، سواء أكان للاستهلاك المباشر أم للتصنيع، لذلك تضاعفت المستوردات من مختلف المواد الغذائيّة والسلع الزراعيّة المصنّعة وغير المصنّعة من المنتجات الزراعيّة.

نلاحظ من الجدول (٣-٤) أن نسبة مستوردات القطاع الزراعي من المستوردات القوميّة الكليّة بلغت كحد أعلى عام ١٩٩٦م، إذ بلغت ما يقارب (٢٥.٩٧٤%) وكحد أدنى عام ٢٠٠٥م، إذ بلغت ما يقارب (١٣.٨٧٥%).

كما يتبّين لنا من خلال الجدول (٣-٤) أن المستوردات الزراعيّة ونسبتها من المستوردات الوطنيّة كانت خلال الفترة (١٩٨٠م-١٩٨٩م)، أي ما يقارب (١٦.٨٧٩%) من المستوردات الوطنيّة وبلغت في الفترة (١٩٩٠م-١٩٩٩م) ما يقارب نسبته (٢١.٨٨%) من المستوردات الوطنيّة وفي الفترة (٢٠٠٠م-٢٠١٢م) ما يقارب نسبته (١٦.٩٩٨%) من المستوردات الوطنيّة.

حيث يتبّين أن نسبة المستوردات الزراعيّة من المستوردات الوطنيّة الكليّة متقاربة جداً في الفترة (١٩٨٠م-١٩٩٩م)، والفترة (٢٠٠٠م-٢٠١٢م)، ومرتفعة إلى حد ما في الفترة (١٩٩٠م-١٩٩٩م) ويعزى هذا الارتفاع في قيمة المستوردات في هذه الفترة إلى ارتفاع الأسعار الناجم عن انخفاض سعر صرف الدينار الأردني، والى الزيادة السكّانية المفاجئة التي حصلت في أعقاب حرب الخليج الثانية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول (٣-٤) يبين قيمة المستوردات الوطنيّة والمستوردات الزراعيّة ونسبة مساهمة المستوردات الزراعيّة من المستوردات الوطنيّة (١٩٨٠-٢٠١٢)

السنة	المستوردات الوطنيّة بالمليون دينار	مستوردات القطاع الزراعي بالمليون دينار	نسبة مساهمة القطاع من المستوردات الوطنيّة (%)
١٩٨٠	١٧٦.٠	١١٨.٨	١٦.٦
١٩٨١	١٠٤.٥	١٦٧.٩	١٦.٠
١٩٨٢	١١٤٢.٣	١٩١.٩	١٦.٨
١٩٨٣	١١٠٣.٣	١٨٠.٤	١٦.٤
١٩٨٤	١٠٧١.٣	١٨٤.٣	١٧.٢
١٩٨٥	١٠٧٤.٥	١٧٥.٨	١٦.٤
١٩٨٦	٨٥٠.٢	١٦٥.٦	١٩.٥
١٩٨٧	٩١٥.٦	١٥٥.٧	١٧.٠
١٩٨٨	١٠٢٢.٥	١٧٢.٩	١٦.٩
١٩٨٩	١٢٣٠.٠	١٩٧.٦	١٦.١
١٩٩٠	١٧٢٥.٨	٤٠٣.٩	٢٣.٤
١٩٩١	١٧١٠.٥	٤١٧.٧	٢٤.٤
١٩٩٢	٢٢١٤.٠	٤١٦.٠	١٨.٨
١٩٩٣	٢٤٥٣.٦	٤٣٥.٢	١٧.٧
١٩٩٤	٢٣٦٢.٦	٤٠٩.٧	١٧.٣
١٩٩٥	٢٥٩٠.٣	٤١٩.٢	١٦.٢
١٩٩٦	٣٠٤٣.٦	٧٩٠.٥	٢٦.٠
١٩٩٧	٢٩٠٨.١	٦٧١.٦	٢٣.١
١٩٩٨	٢٧١٤.٤	٦٣٣.٧	٢٣.٣
١٩٩٩	٢٦٣٥.٢	٥٧٦.٦	٢١.٩
٢٠٠٠	٣٢٥٩.٤	٦٢٣.٩	١٩.١
٢٠٠١	٣٥٤٧	٦١٦.٢	١٧.٨
٢٠٠٢	٣٥٩٩.٢	٦٥٠.٥	١٨.١
٢٠٠٣	٤٠٧٢.٠	٧٨١.٦	١٩.٢
٢٠٠٤	٥٧٩٩.٢	٩٩٩.٥	١٧.٢
٢٠٠٥	٧٤٤٢.٩	١٠٣٢.٧	١٣.٩
٢٠٠٦	٨١٨٧.٧	١١٤٠.٢	١٣.٩
٢٠٠٧	٩٧٢٢.٢	١٥٣٥.٠	١٥.٨
٢٠٠٨	١٢٠٦٠.٩	٢٠٥٤.٨	١٧.٠
٢٠٠٩	١٠١٠٧.٧	١٧٦١.٧	١٧.٤
٢٠١٠	١١٠٥٠.١	١٩٢٧.٦	١٧.٤
٢٠١١	١٣٤٤٠.٢	٢٣٦٩.١٦	١٧.٦
٢٠١٢	١٤٧٣٣.٧	٢٥٨٧.٥٢	١٧.٦

المصدر: البنك المركزي الأردني

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

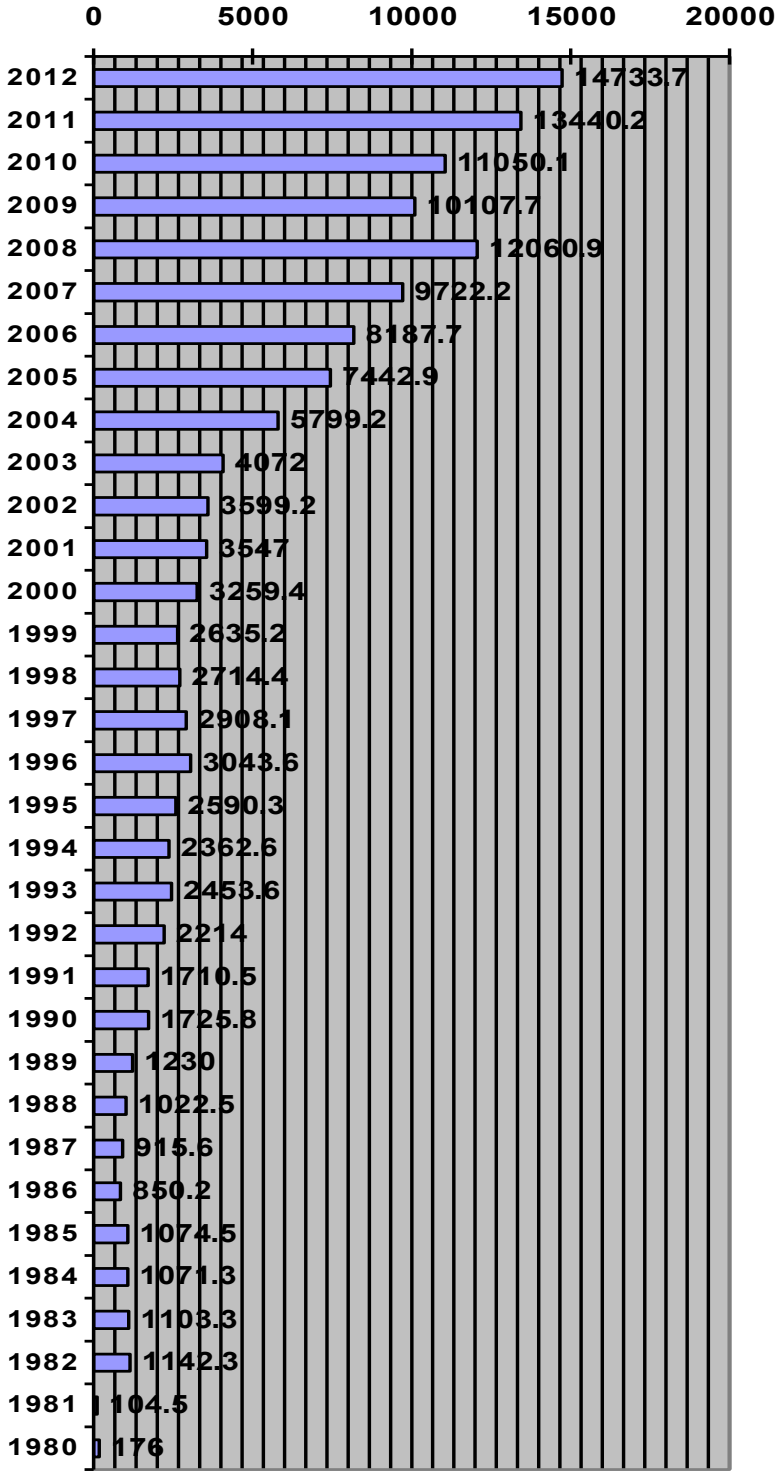

الشكل رقم (٣-٦)

قيمة المستوردات الوطنية خلال الفترة (١٩٨٠-٢٠١٢)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

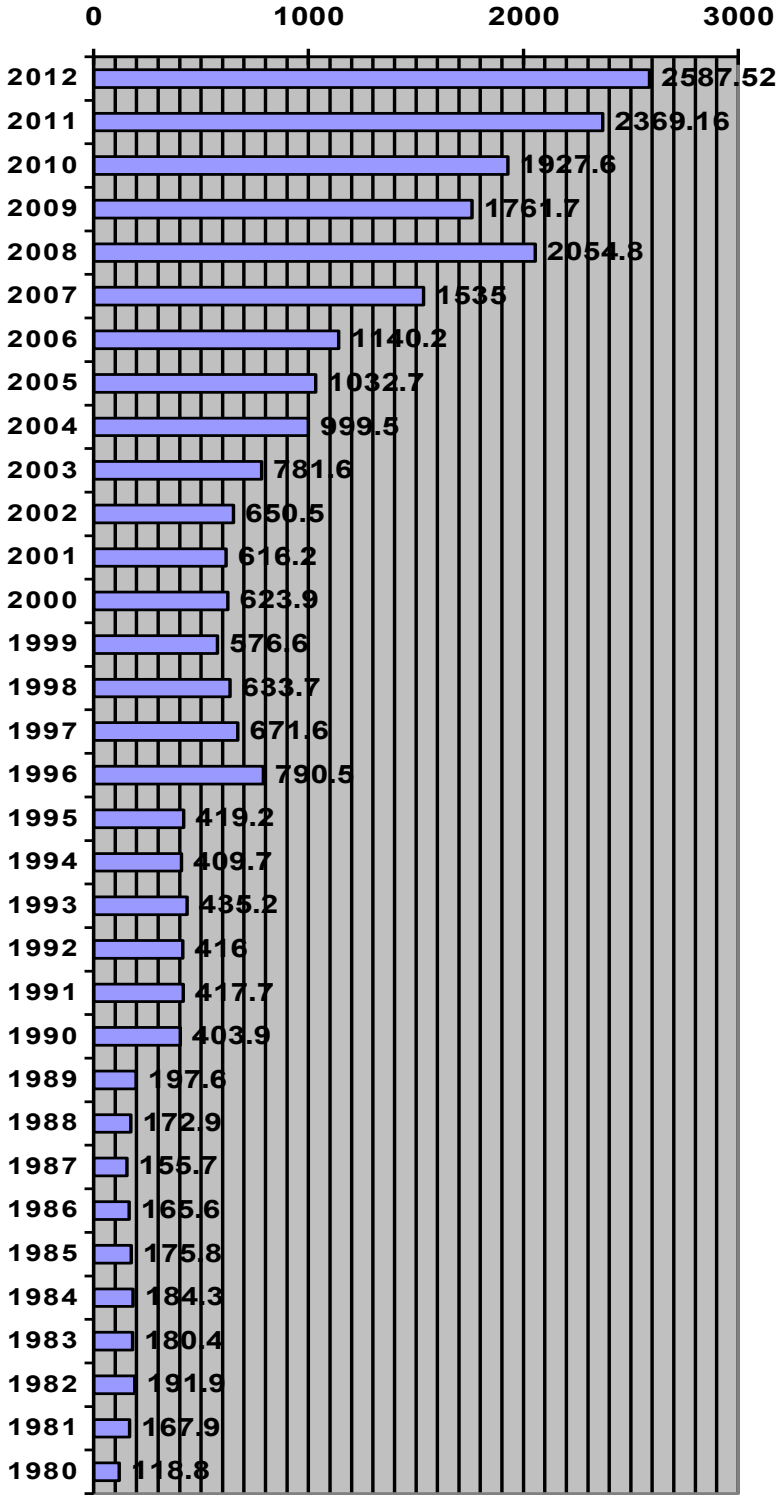

الشكل رقم (٣-٧)

قيمة المستوردات الزراعيّة خلال الفترة (١٩٨٠-٢٠١٢)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ج- الميزان التجاري الزراعي

تنبثق أهميّة الميزان التجاري من حيث أن نتائجه تعكس بصورة مباشرة قدرة الاقتصاد الوطني على المستويين في آن واحد، فهي انعكاس لطاقة الاقتصاد والإنتاجيّة، ممثلة بالصادرات والحاجة إلى الاستيراد، ومن ناحية أخرى؛ فإن الميزان التجاري يعبر عن طاقة الاقتصاد الإنتاجيّة ممثلة باستيراد السلع الاستهلاكيّة والوسيطة والاستثماريّة التي تستخدم في الإنتاج المحلي، وهنا تظهر درجة اعتماد الاقتصاد على الخارج، لهذا السبب ترتبط مكوّنات الميزان التجاري (الصادرات – المستوردات) بصورة مباشرة بالناتج المحلي؛ لأنها واحدة من العوامل الأساسيّة التي تظهر مستوى تركيبة القطاع الزراعي (العبود، ١٩٧٢).

يُعَدُّ الميزان التجاري مؤشراً يعتمد عليه في تخطيط التجارة الخارجيّة والاطلاع على إمكانات الدولة وطاقتها الإنتاجيّة ويلاحظ من الجدول (٣-٥) حالة العجز الدائم، حيث أن حجم المستوردات الزراعيّة دائما تزيد عن حجم الصادرات الزراعيّة، مما يدل على أن القطاع الزراعي يعيش في حالة عجز عن تلبية الاحتياجات من السلع الزراعيّة، وبالتالي عدم تحقيق الأمن الغذائي والذي بدوره يشكّل الأساس في الأمن السياسي والاجتماعي، حيث يلاحظ أن العجز في الميزان التجاري الزراعي (الفجوة الغذائيّة) قد شهد زيادة كبيرة خلال فترة الدراسة.

إن استمرار هذا العجز في الميزان التجاري الزراعي يخالف خطط التنمية التي تسعى إلى رفع الإنتاج الزراعي لتغطية الطلب المحلي وتصدير الفائض إلى الخارج، فضلاً عمّا يؤديه ذلك العجز من تبعيّة وارتباط القرار السياسي للدولة -في بعض الأحيان- بالوضع الغذائي المحلي (مؤسسة تشجيع الاستثمار، ٢٠١١).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجدول رقم (٣-٥) يبيّن العجز في الميزان التجاري الزراعي

وصافي التدفّقات والتكوين الرأسمالي

القيم بالمليون دينار أردني

السنة	العجز في الميزان التجاري الزراعي	صافي التدفّقات	التكوين الرأسمالي
١٩٨٠	٩٥.٣-	٥٩٥.٩	٧٧١٣.٦
١٩٨١	١٣٤.٩-	٨٧٨.٥	٨٠٣٥.٦
١٩٨٢	١٥٢.٨-	٩٥٦.٩	٨٥٤٧.٠
١٩٨٣	١٤٤.١-	٩٤٣.٢	٩٠١٦.٤
١٩٨٤	١٤٢.٥-	٨١٠.٢	٩٣٧٣.٧
١٩٨٥	١٣٢.٢-	٨١٩.١	٩٧٠١.١
١٩٨٦	١٢٣.٧-	٥٩٤.٦	٩٨٧٩.٤
١٩٨٧	١٢١.٩-	٦٦٦.٨	١٠٠٩.٥
١٩٨٨	١٤٢.٩-	٦٩٧.٧	١٠٣٣٦.٩
١٩٨٩	١٤٩.٠-	٦٩٥.٩	١٠٦٢٩.٥
١٩٩٠	٣٤٤.١-	١١١٣.٥	١٠٩٤٥.٩
١٩٩١	٣٣١.٧-	١١١١.٩	١١٤٠٦.٦
١٩٩٢	٣٢٤.٠-	١٥٨٠.٢	١١٧٨٢.١
١٩٩٣	٢٩٥.٢-	١٧٦٢.٣	١٢٥٠٧.٦
١٩٩٤	٣١٨.٥-	١٥٦٨.٧	١٣٤٥٨.٩
١٩٩٥	٣١٩.٧-	١٥٨٦.٠	١٤٤٦٠.٠
١٩٩٦	٥٥٩.٤-	٢٠٠٣.٨	١٥٤٢١.٥
١٩٩٧	٣٩٧.٧-	١٨٤٠.٩	١٦٣٧١.٩
١٩٩٨	٤٠٤.٧-	١٦٦٨.٠	١٧١٣٢.٤
١٩٩٩	٣٩٦.٩-	١٥٨٣.٩	١٧٧٠٣.٧
٢٠٠٠	٤٥٤.٤-	٢١٧٨.٦	١٨٣٨٠.٦
٢٠٠١	٤١٤.٦-	٢١٠١.٤	١٨٩٧٣.٧
٢٠٠٢	٤١٠.٦-	٢٠٤٢.٤	١٩٥٠٩.٢
٢٠٠٣	٥٤٢.٧-	٢٤٢٤.٣	٢٠٠٦٨.٣
٢٠٠٤	٦٤٣.١-	٣٤٩٢.٦	٢٠٧٩٢.٠
٢٠٠٥	٦٣٧.٢-	٤٨٧٢.٦	٢١٩٦٢.٠
٢٠٠٦	٦٨٩.٢-	٥٢٥٨.٤	٢٣٧٧١.٤
٢٠٠٧	١٠٤٥.٣-	٦٥٣٨.٥	٢٥٤٨٤.٧
٢٠٠٨	١٤٥٢.١-	٧٦٢٩.٨	٢٧٦٦١.٠
٢٠٠٩	١١٧٩.٨-	٦٥٢٨.٥	٣٠٨٤٠.٦
٢٠١٠	١٢٣٤.٥-	٦٨٣٣.٢	٣٣٨٧٩.٧
٢٠١١	١٤٧٣.٩١-	٨٦٣٤.٣	٣٥٦٠٦.١
٢٠١٢	١٦٠٨.٠٦-	٩٩٨٤.١	٣٦٦٦١.١

المصدر: البنك المركزي الأردني.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

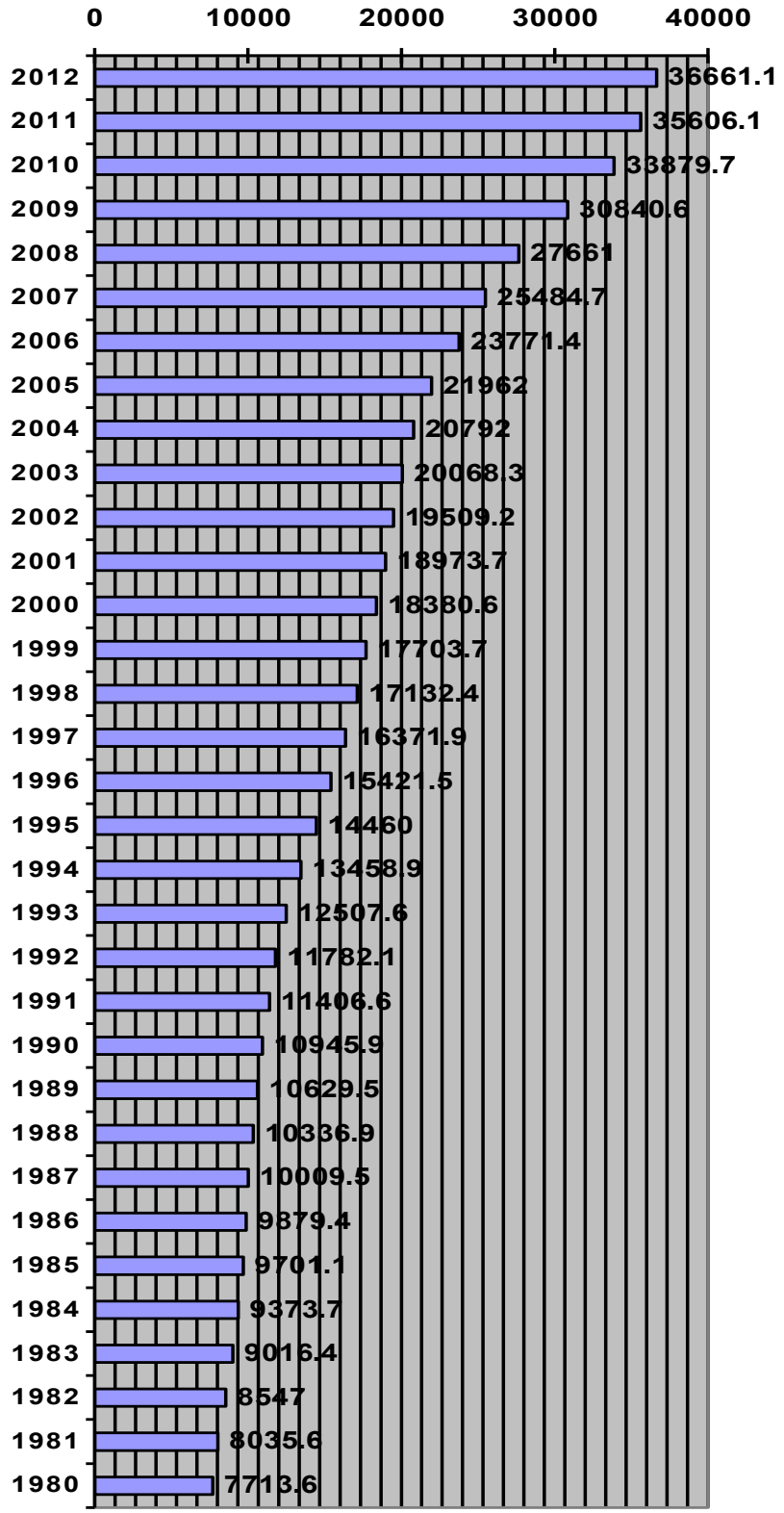

الشكل رقم (٣-٨)

قيمة صافي التكوين الرأسمالي خلال الفترة (١٩٨٠-٢٠١٢)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

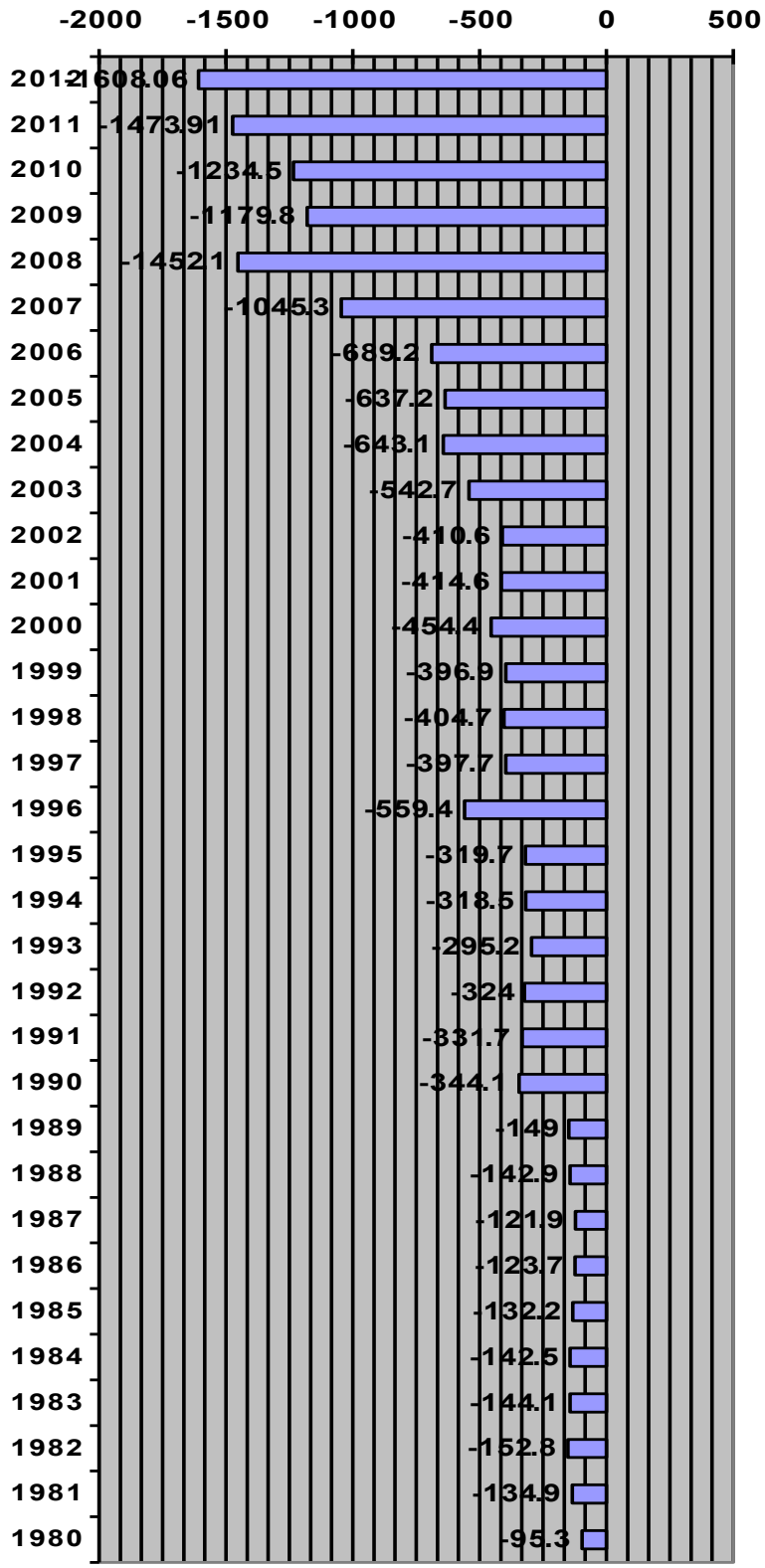

الشكل رقم (٣-٩)

العجز في الميزان التجاري الزراعي خلال الفترة (١٩٨٠-٢٠١٢)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثالثا: القوى العاملة في القطاع الزراعي

للقطاع الزراعي دور كبير في توفير فرص العمل وتقليص نسب البطالة وبالأخص في المناطق الريفيّة، وقد أدّت الزيادة في أعداد السكّان داخل الأردن ودخول أعداد كبيرة من الأطفال من عمر ١٥ عاما إلى سوق العمل وانخراطهم في الأعمال المختلفة؛ إلى الزيادة في أعداد القوى العاملة. ونتيجة لما لحق بالقطاع الزراعي من تراجع؛ فقد قام العديد من أبناء المزارعين الأوائل بالهجرة والرغبة في التحصيل العلمي المهني في مجالات غير المجال الزراعي، حيث اعتبر هؤلاء أن العمل في القطاع الزراعي متعب ومتدني الأجور وقليل الجدوى، ولا يحتاج إلا إلى مهارات متواضعة يمكن تأمينها من خلال العمالة الوافدة (الإمارة، ١٩٨٨).

إن من أهم ما تستهدفه التنمية الاقتصاديّة هو توفير فرص عمل ووظائف قادرة على امتصاص الأعداد المتزايدة من الأيدي العاملة، في حين ترمي تنمية القوى العاملة إلى توفير الخبرات والمهارات اللازمة لكي تتناسب مع متطلبات المشروعات والوحدات الإنتاجيّة والخدميّة ضمن إطار خطة التنمية الاقتصاديّة والاجتماعيّة.

ولهذا يجب أن يكون هناك الترابط الوثيق والمتبادل بين التنمية الاقتصاديّة وتنمية القوى العاملة، حيث تهدف تنمية القوى العاملة إلى تطوير هيكل العمالة في الاقتصاد، لكي يتناسب مع هيكل الاقتصاد الذي تسعى التنمية الاقتصاديّة إلى تحقيقه، ويتحدّد حجم القوى العاملة بحجم السكّان الإجمالي وتركيبه العمري والجنسي.

ومن أسباب الانخفاض في أعداد العاملين في القطاع الزراعي استخدام المعدّات والآلات الزراعيّة المتطوّرة تكنولوجياً، مما أدّى إلى الهجرات الداخليّة من الريف إلى المدن، فضلاً عن شح الأمطار الذي يؤدّي إلى انخفاض الإنتاجيّة لدى المزارع، وبالتالي انخفاض دخله؛ مما يجعله يفكّر في ترك العمل في الزراعة والاتجاه إلى العمل في القطاعات الاقتصاديّة الأخرى، كما يعود ذلك إلى وجود العمالة الوافدة التي اعتمد القطاع الزراعي عليه بشكل كبير.

إن التغيّرات الحاصلة في القطاع الزراعي، وانخفاض نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي وفي مجالات النمو في القيمة المضافة لهذا القطاع أثّرت سلباً على العمالة الزراعيّة. حيث نلاحظ من بيانات جدول رقم (٣- ٦) أن نسبة متوسط حجم القوى العاملة في القطاع الزراعي الأردني في الفترة ما بين عامي (١٩٨٠م – ١٩٨٩م) قد بلغت (٨.٠٣٨ %) من مجموع القوى العاملة الكليّة في الاقتصاد الأردني، وفي الفترة (١٩٩٠م – ١٩٩٩م) قد بلغت (٧.٠٠٦%)، وفي الفترة (٢٠٠٠م-٢٠١٢ م) قد بلغت (٥.٢٠٤ %) (وزارة العمل، دائرة الإحصاءات العامة، أعداد مختلفة).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يتبيّن من جدول رقم (٣-٦) أن نسبة العمالة الزراعيّة من العمالة الكليّة بلغت كحد أعلى (١٠.٢١٥%) في عام ١٩٨٠م، وبلغت كحد أدنى (٢%) عام ٢٠١٠م، وهذا يؤكد الدور الهام الذي لعبه قطاع الزراعة في توفير فرص العمل، إلا أن هذا الدور أخذ بالتراجع خاصّة في الفترة الواقعة ما بين عامي (٢٠٠٠م – ٢٠١٢م).

جدول رقم (٣-٦)

توزيع العمالة الأردنية حسب النشاط الاقتصادي ١٩٨٠-٢٠١٢

السنة	القطاع الزراعي		القطاع الصناعي		الإنشاءات		قطاع الخدمات		العمالة الكليّة
	ألف عامل	%	ألف عامل	%	ألف عامل	%	ألف عامل	%	ألف عامل
١٩٨٠	٤١.٤	١٠.٢١٥	٣٨.٦	٩.٥٢٤	٥٠.٩	١٢.٥٥٩	٢٧٤.٤	٦٧.٧٠٣	٤٠٥.٣٠
١٩٨١	٣٩.٢	٩.٣٦٩	٤٢.٢	١٠.٠٨٦	٥٢.٥	١٢.٥٤٨	٢٨٤.٥	٦٧.٩٩٧	٤١٨.٤٠
١٩٨٢	٣٦	٨.٣٣٧	٤٥.٥	١٠.٥٣٧	٥٢.٦	١٢.١٨٢	٢٩٧.٧	٦٨.٩٤٤	٤٣١.٨٠
١٩٨٣	٣٢.٨	٧.٣٦٦	٤٨.٧	١٠.٩٣٦	٥٢.٧	١١.٨٣٥	٣١١.١	٦٩.٨٦٣	٤٤٥.٣٠
١٩٨٤	٣٤.٩	٧.٦١٢	٥٢	١١.٣٤١	٥٢.٧	١١.٤٩٤	٣١٨.٩	٦٩.٥٥٣	٤٥٨.٥٠
١٩٨٥	٣٦.٨	٧.٧٩٢	٥٥.١	١١.٦٦٦	٥١.٩	١٠.٩٨٩	٣٢٨.٥	٦٩.٥٥٣	٤٧٢.٣٠
١٩٨٦	٣٧.٤	٧.٥٩٤	٥٨.١	١١.٧٩٧	٥٤.٢	١١.٠٠٥	٣٤٢.٨	٦٩.٦٠٤	٤٩٢.٥٠
١٩٨٧	٣٧.٦	٧.٣٨٣	٦٢.١	١٢.١٩٣	٥٣.٤	١٠.٤٨٥	٣٥٦.٢	٦٩.٩٣٩	٥٠٩.٣٠
١٩٨٨	٤٠	٧.٦٦٦	٦٢.٢	١١.٩٢٠	٥٢.٦	١٠.٠٨٠	٣٦٧	٧٠.٣٣٣	٥٢١.٨٠
١٩٨٩	٣٦.٩	٧.٠٤٩	٦١.٨	١١.٨٠٥	٥١.٨	٩.٨٩٥	٣٧٣	٧١.٢٥١	٥٢٣.٥٠
١٩٩٠	٣٨.٢	٧.٢٨٧	٦٠.٣	١١.٥٠٣	٥١.٩	٩.٩٠١	٣٧٣.٨	٧١.٣٠٩	٥٢٤.٢٠
١٩٩١	٤٠.٧	٧.٣٧٣	٦٤.٣	١١.٦٤٩	٥٤	٩.٧٨٣	٣٩٣	٧١.١٩٦	٥٢٥.٠٠
١٩٩٢	٣٤.٦	٥.٧٦٧	٦٨.٤	١١.٤٠٠	٦٠	١٠.٠٠٠	٤٣٧	٧٢.٨٣٣	٦٠٠.٠٠
١٩٩٣	٤٢.١	٦.٤٠٦	٧٤.٣	١١.٣٠٦	٤٦	٦.٩٩٩	٤٩٤.٨	٧٥.٢٨٩	٦٥٧.٠٠
١٩٩٤	٥٤.٢	٦.٤٩٦	٩٧.٧	١١.٧٠٩	٧٩.٣	٩.٥٠٤	٦٠٣.٦	٧٢.٣٣٩	٨٣٤.٨٠
١٩٩٥	٥٧.٨	٦.٩١٢	١٠٧	١٢.٧٩٦	٨٣.٦	٩.٩٩٨	٥٨٧.٨	٧٠.٢٩٤	٨٣٦.٢٠
١٩٩٦	٨٢.٣	٩.٤٠٩	١٠٠.٦	١١.٥٠١	٨٤.٨	٩.٦٩٥	٦٠٧	٧٦.٢٨٩	٨٧٤.٧٠
١٩٩٧	٦٨.١	٧.٧٠٤	١٤١.٤	١٥.٩٩٥	٨٤	٩.٥٠٢	٥٩٠.٥	٦٦.٧٩٩	٨٨٤.٠٠
١٩٩٨	٦٣.١	٦.٦٠٨	١٥٤.١	١٦.١٣٨	٧٦.٧	٨.٠٣٢	٦٦١	٦٩.٢٢٢	٩٠٣.٠٠
١٩٩٩	٦٢.٤	٦.١٠٠	١٥٣.٢	١٤.٩٧٧	٧٣.١	٧.١٤٦	٧٣٤.٢	٧٧.٢٨٩	٩٥٥.٥٠
٢٠٠٠	٤٩.٣	٤.٧٠٧	١٦٢.٣	١٥.٤٩٧	٦٨.١	٦.٥٠٢	٧٦٧.٦	٧٣.٢٩٣	٩٨٩.٢٠
٢٠٠١	٣١	٤.٣٣١	١٤٤.٨	٢٠.٢٢٩	٢٥	٣.٤٩٣	٥١٥	٧١.٩٤٧	١٠٠٢.٩٠
٢٠٠٢	٤٨.١	٦.٤٩٩	١٣٧.٣	١٨.٥٥٢	٢٥.٩	٣.٥٠٠	٥٢٨.٨	٧٨.٢٨٩	١٠٣٠.٦٠
٢٠٠٣	٤٩.١	٦.٠٦٢	١٥٩.٩	١٩.٧٤١	٢١.١	٢.٦٠٥	٥٧٩.٩	٧١.٥٩٣	١٠٤٩.٠٠
٢٠٠٤	٣٩.١	٤.٣٨٩	١٨٧.٩	٢١.٠٩١	٢٤.٦	٢.٧٦١	٦٣٩.٣	٧١.٧٥٩	١٠٩٤.٠٠
٢٠٠٥	٤٤	٤.٨٣٥	١٩٨.٦	٢١.٨٢٢	٢٩.٤	٣.٢٣٠	٦٣٨.١	٧٩.٢٨٩	١٠٧٣.٣٠
٢٠٠٦	٤٣.٢	٤.٧١٧	١٩٠.١	٢٠.٧٥٨	٢٧.٥	٣.٠٠٣	٦٥٥	٧١.٥٢٢	١٠٥٥.٨٠
٢٠٠٧	٤٩.٩	٣.٤١٩	١٩١.٨	٢٠.٨٢٧	٣٠	٣.٢٥٨	٦٤٩.٢	٧٠.٤٩٦	١١٤٠.٤٠
٢٠٠٨	٥٠.٩	٣.٢٢١	٢٠٠	٢٠.٥١٥	٣٤	٣.٤٨٨	٦٩٠	٨٠.٢٨٩	١١٧٢.٧٠
٢٠٠٩	٥٥	٣.٤٢٤	٢١٠	٢٠.٧١٠	٣٩	٣.٨٤٦	٧١٠	٧.٠٢٠	١٢٢٠.٥٠
٢٠١٠	٦١	٣.٠٣٨	٢٤٠	٢٢.١٨١	٤١	٣.٧٨٩	٧٤٠	٦٨.٣٩٢	١٢٣٥.٩٠
٢٠١١	٤٨	٢.٤٨٢	٢٦٧	٢٣.٩	٤٣	٤.٦٥	٧٦٩	٦٩.٦٤١	١٢٧١.٨٠
٢٠١٢	٥٢	٢.٥٤٨	٢٧٥	٢٣.٩	٤٧	٥.١	٨٤٢	٧٠.٣٨٤	١٢٩٨.٣٠

المصدر: - دائرة الإحصاءات العامة
- البنك المركزي الأردني

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

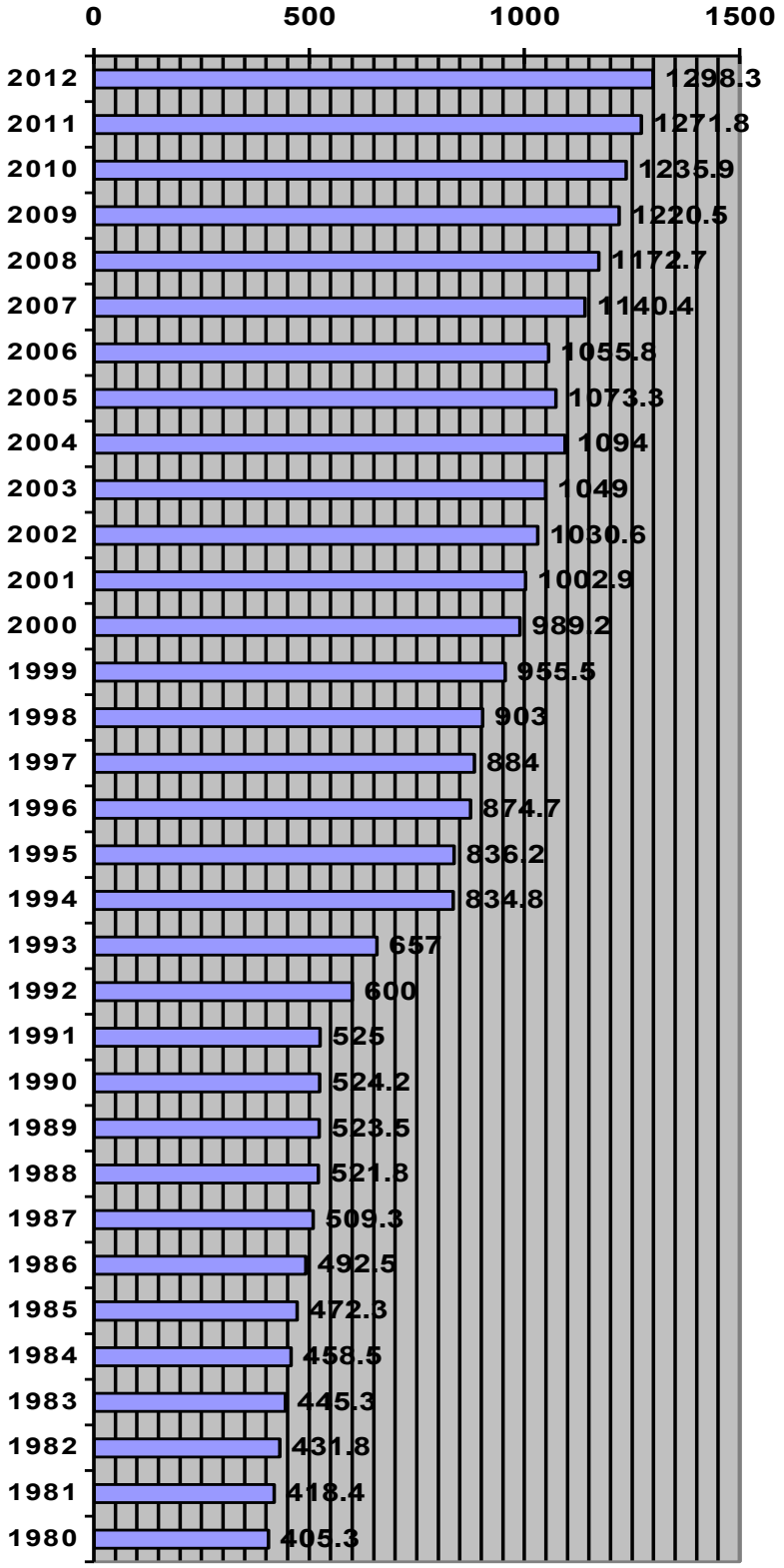

الشكل رقم (٣-١٠)

توزيع العمالة الكلية للفترة من عام (١٩٨٠-٢٠١٢)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

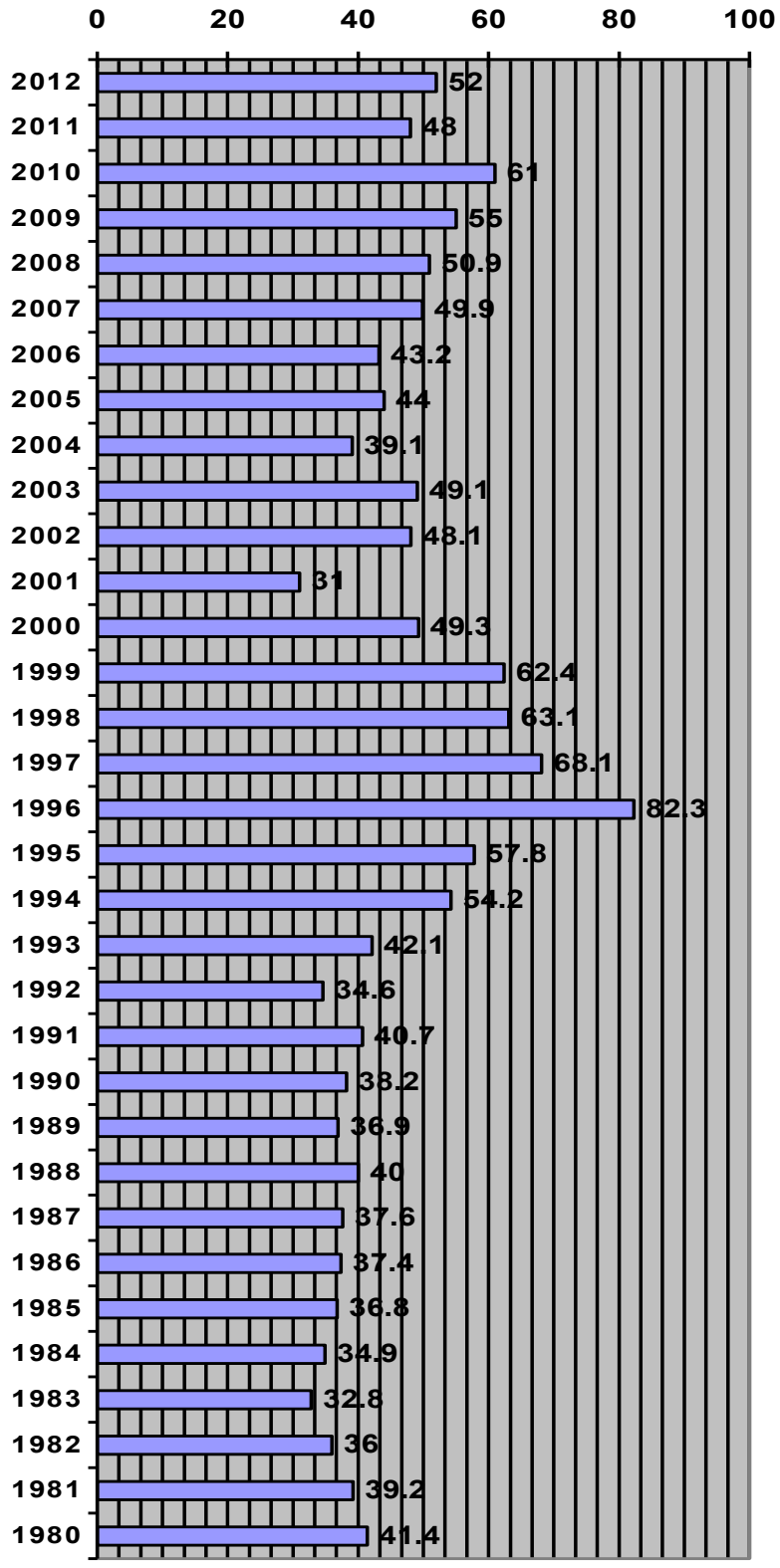

الشكل رقم (٣-١١)

توزيع العمالة الزراعيّة خلال الفترة من عام (١٩٨٠-٢٠١٢)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

رابعاً: العمالة الوافدة في القطاع الزراعي الأردني

اعتمد القطاع الزراعي الأردني على العمالة الوافدة منذ السبعينات، وجاء ذلك بسبب هجرة الكثير من العمالة الأردنية المدرّبة إلى الخليج العربي، ومع تزايد العمالة الوافدة ازدادت معها معدل البطالة في الأردن، ويلاحظ أن العمالة الوافدة ذات مستويات محدودة المهارة ويفسر ذلك أن العمالة الوافدة تتركز بشكل كبير في قطاعين اقتصاديين، هما: قطاع الزراعة والإنشاءات، وبالتالي فإن إمكانيّة إحلال جزء كبير منها بالعمالة المحلية يُعَدُّ أمراً ميسوراً (عيسى، ١٩٨٩).

وبناء على بيانات وزارة العمل، فإن عدد الأردنيين الباحثين عن العمل في القطاع الزراعي أقل من عدد العاملين الوافدين في نفس القطاع، ويستنتج من ذلك أن هناك إمكانيّة الإحلال بين العمال الأردنيين والعمال الوافدين من غير أن يتأثر القطاع الزراعي.

إن العمالة الوافدة أخذت بالازدياد المتسارع منذ أوائل السبعينات حتى وقتنا الحاضر، فالسوق الأردني مرسل ومستقبل للعمالة، فهو يصدر قوى عاملة ذات تعليم مرتفع ويستورد عمالة من ذوي التعليم والمهارات المتواضعة للعمل في بعض القطاعات، مما أسهم في ازدياد معدلات البطالة في الأردن وخاصّة في بعض الفئات المهنيّة، والمهارات التي يتوافر منها فائض من الأردنيين في سوق العمل الأردني (الوثيقة الزراعيّة، ٢٠٠٩).

فبحسب تقارير وزارة العمل ودائرة الإحصاءات العامة، فقد ارتفعت العمالة الوافدة بشكل مطرد ابتداءً من عام ١٩٧٤ حيث قدّر حجم العمالة الوافدة حوالي ٥١٩ عاملاً، منهم ٤٦ عاملاً يعملون في القطاع الزراعي وبنسبة تقدر بـ ٩٠% من مجموع العمالة الوافدة، لتصل إلى ٤٢.٢٧٥ عاملاً في عام ١٩٩٤، حيث كان يعمل منهم ١٢.٠٢٥ عاملاً في القطاع الزراعي، أي ما نسبته ٢٨.٤% من العمالة الوافدة الكليّة، لتصل في عام ٢٠٠٩ إلى ٣٣٥.٧٠٨ عاملاً، منهم ٩٢.٢٠١٢ في القطاع الزراعي، أي بنسبة ٢٧.٥% من مجمل العمالة الوافدة، أما بالنسبة لعام ٢٠١٢ فقد كان مجموع العمالة الوافدة ٢٧٩٧٩٨ عاملاً، منهم ٨٥٨٨٠ في القطاع الزراعي وبنسبة تصل ٣٠.٧% من مجمل العمالة الوافدة (وزارة العمل، دائرة الإحصاءات العامة، أعداد مختلفة).

وفي إحدى الدراسات عن دور العمالة الوافدة في الاقتصاد الأردني؛ توصّلت الدراسة إلى أن هناك فرقاً كبيراً بين إنتاجيّة الدينار الواحد المنفق على العامل الأردني والدينار المنفق على العامل الوافد، حيث ازدادت إنتاجيّة الدينار المنفق على العامل الأردني، وأوصت الدراسة إلى أنه يجب إحلال العمال الأردنيين بدلاً من العمال الوافدين، وذلك لزيادة الإنتاج المحلي الإجمالي بالإضافة إلى تخفيض معدل البطالة (طلافحة، ١٩٨٩).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني : الإنتاج الزراعي الأردني

تُعَدُّ الزراعة في جميع الدول ركيزة أساسية للتنمية بأبعادها الاقتصاديّة والاجتماعيّة، وفي العقود الثلاثة الماضية تقدّمت لتصبح ركيزة للتنمية ببعدها البيئي أيضاً، ويُعَدُّ الإنتاج الزراعي الأردني عنصراً مهماً من عناصر الناتج المحلي الإجمالي ويتحقق من خلاله الأمن الغذائي، لذلك لا بدَّ من العمل على تطوير وزيادة إنتاجيّة هذه القطاع من خلال التوسع الرأسي باستخدام الطرق والأساليب الحديثة بالزراعة، واستخدام البذور المحسّنة في سائر العمليّات الزراعيّة. ويمكن تقسيم الإنتاج الزراعي في الأردن إلى قسمين: الإنتاج النباتي، والإنتاج الحيواني.

أولا: الإنتاج النباتي

تطوّر الإنتاج النباتي خلال الفترة الأخيرة من القرن الماضي وبداية القرن الحالي، حيث تضاعف الإنتاج النباتي بنسب كبيرة، وقد تحقّق هذا الإنجاز بشكل رئيس بسبب التطوّر في أنظمة الرّي، والتوسع في استخدام البيوت البلاستيكيّة والبذور الهجينّة ذات الإنتاجيّة العالية، وكانت الاستجابة للتوسع في الطلب المحلي والدولي على المنتجات الزراعيّة الأردنية أحد أسباب الزيادة في الإنتاج.

ومن الناحية الزراعيّة يقسم الإنتاج النباتي إلى أربعة مجموعات، أهمها المحاصيل الحقلية مثل القمح، والشعير، والذرة، وغيرها، كونها تعتبر الغذاء الرئيس للمواطن كالخبز، والغذاء الرئيس للحيوان كالأعلاف، ثم تأتي محاصيل الخضروات مثل: البندورة، والبصل، وغيرها، ثم المحاصيل الزيتيّة مثل: الزيتون، وبذور السمسم، وفول الصويا، وغيرها، ثم محاصيل الفواكه مثل البرتقال، والليمون، والموز، والتفاح، وغيرها (إحصاءات الإنتاج النباتي، ٢٠١٣).

حيث يلاحظ من الجدول (٣-٧) تطوّر الإنتاج النباتي خلال العقد الأخير وبشكل واضح مع وجود بعض التذبذب في بعض الأعوام بالنسبة لإنتاج الأشجار المثمرة والمحاصيل الحقليّة، وهذا يُعزى -في بعض الأحيان- إلى تذبذب سقوط الأمطار والى الوسائل المستخدمة في زراعة تلك المجموعات من الإنتاج النباتي.

وبسبب اعتمادها على أنظمة الرّي الحديثة كالرّي بالتنقيط؛ ولان زراعتها تتم في بعض المناطق داخل البيوت البلاستيكيّة بعيداً عن الظروف الجويّة المضطربّة التي تؤدّي -في بعض الأحيان- إلى فقدان الكثير من كميّات المحاصيل الزراعيّة؛ فإن مجموعة الخضراوات تشكل النسبة الأكبر من الإنتاج النباتي مقارنة مع المجموعات الأخرى، كونها لا تعتمد على مياه الأمطار، أضف إلى ذلك توجه كثير من المزارعين إلى زراعة أراضيهم بالخضراوات لربحيتها العالية إذا ما قورنت بالمحاصيل الحقليّة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويبين الجدول (٣-٧) إلى أن إنتاج الخضروات يشكّل الحصّة الأكبر من الإنتاج الكلي لمعظم السنوات، وأن إنتاج الخضروات كان متذبذباً؛ إلا أنه أقل تذبذباً من باقي المنتجات النباتيّة الأخرى.

ويلاحظ أيضاً أن هناك تراجع كبير في إنتاج الحبوب، حيث بلغ في عام ٢٠٠٢م حوالي ١١٤٦٠٠ طن بينما انخفض انخفاضاً كبيراً عام ٢٠١٠م إلى أن وصل إلى حوالي ٦١٧٩٠ طن، وما زال الإنتاج لا يسد حاجة المملكة، مما يؤدّي إلى استيراد كميّات كبيرة جداً من الخارج، أما باقي الإنتاج من المحاصيل النباتيّة الأخرى فهو بين الارتفاع والانخفاض؛ ولكن في تباين قليل إلى حد بعيد.

جدول رقم (٣-٧)

كميات الإنتاج النباتي (طن)

السنة	الحبوب	الخضروات	الفواكه
٢٠٠٢	٦٠٠.١١٤	١.٧٩٥.٠٠٤	٨٠٤.١٩٢
٢٠٠٣	٩٠٠.٧	٨٢٥.٨٨٩	٢٤٨.١٨١
٢٠٠٤	٩٤٦.٤٨	١.٠٣٣.١٧٦	٤٠٩.١٩٤
٢٠٠٥	٩٣٩.٩٦	٢٩٦.٢٣١.١	٠٩٨.٢٠٩
٢٠٠٦	٨١٨.٥٥	٧٤٢.١٢٢.١	٢٤٦.٢١٨
٢٠٠٧	٢٩٦.٥٢٠	١.٢٣٣.١٥٠	٤٨٤.١٦٥
٢٠٠٨	٩٩٨.٢٥٠	١.٣١٧.١٢٦	٨٥٨.١٧٣
٢٠٠٩	٣٠٠.٤٩٠	١.٥١٢.٢٤٤	٩٦٦.١٨٧
٢٠١٠	٧٩٠.٦١٠	١.٢٥٩.٣٩٤	١٨٩.١٩١
٢٠١١	٨٧٩.٧١٤	١.٩٢٨.٣٠٤	٣٤٨.٧٨٨
٢٠١٢	٨٤٢.٧٥٤	٢.١١٦.٧٠٠	٢٧٥.٤٦٠

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة.

أما الجدول (٣-٨) فيوضّح مجموع مساحة الأراضي المرويّة والبعليّة المزروعة بالمجموعات النباتية للخضراوات والمحاصيل الحقليّة والأشجار المثمرة:

الجدول (٣-٨)

المساحات الكليّة (المرويّة والبعليّة) لمجموعات الإنتاج النباتي في الأردن خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٢) بالدونم

السنة	الخضراوات	الأشجار المثمرة	المحاصيل الحقلية
١٩٨٠	٥٦١	٤١٣	٢٤٩٩
١٩٨١	٤٢٨	٤٢١	١٧٠٠
١٩٨٢	٤٨١	٤٣٢	١٢٠٢

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١٩٨٣	٥٧١	٤٥٤	١٧٥٥
١٩٨٤	٤٨٢	٤٦٤	٦٦١
١٩٨٥	٤٦٩	٤٨٠	١٤٤٨
١٩٨٦	٣٣٧	٤٩٢	٧٨٨
١٩٨٧	٣٣٦	٥٠٧	٢٠٤١
١٩٨٨	٣٧٣	٥١٩	٢٠١٣
١٩٨٩	٢٩٧	٥٣٠	١٤٧٤
١٩٩٠	٢٨٨	٥٤٥	١٢٨٩
١٩٩١	٢٨٩	٥٤٩	١٣١٤
١٩٩٢	١٣١	٥٧٣	١٣٠٣
١٩٩٣	٢٧٣	٥٧٠	١٨٠١
١٩٩٤	٣١٣	٦٩٥	١١٧٧
١٩٩٥	٤٢٩	٧٠٧	١٤٩٩
١٩٩٦	٢٧١	٧١٨	١٢١١
١٩٩٧	٣٠٢	٨٣١	١٦٠٨
١٩٩٨	٣٣٧	٨٤٦	١٧١٩
١٩٩٩	٣٥٧	٨٥٧	١٨٣٩
٢٠٠٠	٣٢٨	٨٦٩	١١٥٥
٢٠٠١	٣٠٥	٨٧٣	١٣٨١
٢٠٠٢	٣٤٢	٨٨٣	١٣٨٠
٢٠٠٣	٣٤٤	٨٥٧	١١٨٤
٢٠٠٤	٣٦٩	٨٦٠	١٤٧٩
٢٠٠٥	٤٠١	٨٦٠	١٢١١
٢٠٠٦	٤٢٣	٨٦٣	١٢٣٥
٢٠٠٧	٣٣٤	٨١٣	٧٢٤
٢٠٠٨	٤١٨	٨١٨	١٠٧٦
٢٠٠٩	٤١١	٨٢٢	١٠٠٧
٢٠١٠	٤٨٠	٨٢٧	١٢٨٥
٢٠١١	٤٢٨	٨٥٠	١١٢٩
٢٠١٢	٤٢٢	٨٥٨	١١٥٥

المصدر: الإحصاءات العامة بيانات سنوية

من خلال الجدول (٣-٨) يمكن ملاحظة أن المحاصيل الحقليّة تشكل المساحة الأكبر من المساحات المزروعة، ثم تأتي الأشجار المثمرة، ثم الخضراوات. ويعود سبب ارتفاع مساحات المناطق المزروعة بالمحاصيل الحقليّة إلى اعتمادها على مياه الأمطار، أي أنها أرض بعليّة كما أنها تزرع في مناطق ذات مساحات شاسعة كالمفرق، ومعان، أضف إلى ذلك إلى أن الحكومة تشجع على زيادة المساحات المزروعة بتلك المحاصيل بسبب الزيادة في المستوردات منها.

أما بالنسبة للأشجار المثمرة فتزرع في المناطق الجبليّة التي تعتمد على مياه الأمطار والرّي معا كإربد والبلقاء وغيرها من المناطق، أما بالنسبة للخضراوات فهي محاصيل مرويّة أي لا تعتمد على مياه الأمطار، وتزرع في مناطق وادي الأردن، أو في البيوت البلاستيكيّة، مما يجعلها أقل عرضة للظروف الجويّة المتقلّبة (نشرات وزارة الزراعة، أعداد مختلفة).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانياً: الإنتاج الحيواني

تُعَدُّ الثروة الحيوانيّة مكوناً رئيساً من مكوّنات القطاع الزراعي، حيث يشكّل مصدر دخل رئيس لنحو ربع مليون من السكّان، وتتفاوت نسبة مساهمة قطاعات الثروة الحيوانيّة المختلفة في الناتج الزراعي، حيث يحتلّ قطاع تربية الدواجن المرتبة الأولى، يليه قطاع تربية الأبقار، فقطاع تربية الأغنام (الضان والماعز)، إلا أن هنالك أهميّة خاصّة لقطاع الأغنام تتعلق بالبعد الاجتماعي لهذا القطاع، حيث يعتمد عليه نحو ٤٨% من التجمّعات السكّانيّة الرعويّة في البادية في معيشتهم، فقد قدّرت إنتاجيّة الثروة الحيوانيّة بحوالي ٨٢٠ مليون دينار سنويًا وفق التقرير السنوي لوزارة الزراعة لعام ٢٠١١م، ويسهم هذا القطاع في إنتاج بما لا يقل عن ٦٩.٤% من إجمالي الناتج المحلي من اللحوم الحمراء والتي حققت وفق نفس التقرير اكتفاءً ذاتياً قدّر بحوالي ٢٧.٦% (وزارة الزراعة، ٢٠١٢).

من خلال جدول (٣-٩) نلاحظ أن هناك تطوّراً إيجابيّاً من عام إلى أخر في إنتاج لحوم الدجاج والحليب الطازج والبيض وبارتفاع مستمر، بينما في إنتاج لحوم الحيوانات ومنتجاتها فكان متذبذباً من عام إلى أخر، وذلك يعود إلى محدوديّة موارد الأردن الطبيعيّة مثل المراعي والمياه، ويعود لعدم توافر العلف الجيّد والسلالات الحيوانيّة الجيّدة، ونزوح أغلب سكّان القرى والأرياف والبادية إلى المدن من أجل العمل في القطاعات المتنوّعة الأخرى.

من ناحية تطوّر إنتاج لحوم الحيوانات ومنتجاتها؛ فيبيّن جدول (٣–٩) أنه في عام ٢٠٠٢م بلغ حوالي ١٦١٦٧ طن بينما ارتفع إلى حوالي ٢٦٩٧٩ طن عام ٢٠٠٩م ثم انخفض إلى حوالي ١٣٧٤٢ طن عام ٢٠١٠م، وشهد إنتاج لحوم الدواجن تطوّراً ملحوظاً، حيث بلغت كمية الإنتاج عام ٢٠٠٢م حوالي ١١٧٧٠٧ طن وارتفعت إلى حوالي ١٩٠.٤٨٣ طن عام ٢٠١٢م، وهذا يعود إلى التوسّع الكبير في إنشاء مزارع الدواجن واستخدام الطرق المناسبة في عمليّة الإنتاج.

وأيضاً شهد إنتاج الحليب الطازج تطوّراً ملحوظاً، حيث بلغت كميّة الإنتاج عام ٢٠٠٢م حوالي ٢٣٤٦٩٠ طن وارتفعت لتصل إلى ٣٠٦.٩٣٦ طن عام ٢٠١٢م، وهذه الزيادة كانت نتيجة التقدّم في تربية الأبقار ذات السلالات العالميّة جيدة الإنتاج وأيضا بسبب الاهتمام بتغذية الحيوانات.

كما شهد إنتاج البيض تطوّراً ملحوظاً، حيث بلغ عام ٢٠٠٢م حوالي ٤٤٦٩٧ طن وارتفع إلى حوالي ٥١.٧٣٣ طن عام ٢٠١٢م، وهذه الزيادة في كميّة الإنتاج تُعزى إلى الزيادة في إنشاء المزارع واستخدام التكنولوجيا الحديثة كالفقاسات المتطوّرة.(إحصاءات الإنتاج الحيواني٢٠١٣).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (٣-٩)

كميات الإنتاج الحيواني (طن)

السنة	لحوم الحيوانات	لحوم الدواجن	الحليب الطازج	البيض
٢٠٠٢	١٦٧.١٦	١١٧٧٠٧.	٦٩٠.٢٣٤	٤٤.٦٩٧
٢٠٠٣	٣٥٢.١٣	١٢٧٣٦٧.	٨٥٥.٢٥٨	٤٣.٦٠١
٢٠٠٤	٥٧٢.١٣	١٢٦٦٥٩.	٤٤٥.٢٨٧	٤٦.٧٥٣
٢٠٠٥	٦٧٠.١٣	١٣٢٦٣٨.	٨٨٠.٢٩٧	٤٠.٦١٤
٢٠٠٦	٨٦٥.١٦	١١٥٨١٥.	٨٨.٣٠٩	٤٤.٦٨٠
٢٠٠٧	٥٩٠.٢٣	١٣٣٨١٢.	١٢٠.٣٤٥	٣٨.٧٧٤
٢٠٠٨	٥٩٥.٢٦	١٤٠٤٥٩.	٤٨٦.٤٦٤	٦٣.٧١٦
٢٠٠٩	٩٧٩.٢٦	١٥٢٨١٤.	٤٤٠.٣١٩	٦٢.٨٩١
٢٠١٠	٧٤٢.١٣	١٨٧٤٧٢.	٣٧٠.١٨٧	٦٩ .٨٧٤
٢٠١١	٨٧٥,٤٨	٢٥٦,٦١٦	٣١٦،٩٣٦	٦٩.٨٦٢
٢٠١٢	٩٨٦,٧٤	٣٢٥,٩٨٨	٣٠٩,٦٥١	٧١.٩٨٤

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثالث : المشكلات والمعوّقات التي تواجه القطاع الزراعي

إن تصنيف أهم التحديات والمعوّقات والمشكلات التي تواجه القطاع الزراعي بشقيه الإنتاج النباتي والإنتاج الحيواني لم تزل قائمة، ويمكن تقسيمها على شكل مجموعات وتلخيصها فيما يأتي:

أ- مجموعة المعوّقات والمشكلات ذات العلاقة بالموارد الطبيعيّة والبيئيّة:

إن إجمالي المساحة الكليّة للأردن تبلغ حوالي (٨٩.٣) ألف كيلو متر مربع وتمثل الأراضي الزراعيّة الصالحة للزراعة حوالي (٩.٩٦%) فقط، أي حوالي (٨.٩) مليون دونم وهي أراضي لا تستغل بالكامل، إذ تبلغ نسبة المستغل منها زراعيّاً حوالي (٤.٦%)، أي ما يقارب (٤.٢٥٥) مليون دونم لا تزرع جميعها سنوياً، والأراضي المزروعة سنوياً، لا تتجاوز (٤٢.٦٩٦%)، أي ما يعادل تقريباً (٣.٨) مليون دونم من مساحة المملكة التي تعتمد حوالي (٩٠%) منها على الأمطار، والتي بدورها تمتاز بتذبذب كميّات سقوطها وانعكاسات ذلك على حجم الإنتاج وتذبذبه من سنة إلى سنة أخرى.(وزارة الزراعة ٢٠٠٩)

كما أن للتربة وتدهور خواصها وتدني إنتاجيتها بسبب الاستغلال الجائر وعدم راحة الأرض وهي تعاني من الملوحة والانجراف والتعرية والظروف البيئيّة مثل الصقيع، والانجماد والرياح، ووعورة التضاريس، والزحف العمراني والحضري، والتوسع العشوائي في الإنشاءات على حساب الأراضي الزراعيّة، وتذبذب كميّات الأمطار، وتدني كمية مياه الرّي، أثر سلبيّ على القطاع الزراعي.

ب- مجموعة المعوّقات والمشكلات الهيكليّة والفنيّة:

إن من أبرز المعوّقات والمشكلات الهيكليّة والفنيّة التي تواجه القطاع الزراعي تتمثل بضعف البنية التحتيّة الضروريّة، خاصّة فيما يتعلق بالطرق الزراعيّة، وضعف البنية التحتيّة الخاصّة بقطاع التسويق الزراعي، وضعف أنشطة التصنيع الزراعي والغذائي، وإغلاق بعض المصانع الضروريّة، مما أدّى إلى فائض بالإنتاج لبعض السلع، وخسارة صغار المزارعين، وتدني الإنتاج الحيواني، وتدني جودة بعض مستلزمات الإنتاج، وضعف القدرة التنافسيّة للمنتجات الزراعيّة الوطنيّة، وغياب المواءمة بين احتياجات الأسواق والإنتاج، وضعف التنسيق بين الإنتاج الحيواني والإنتاج النباتي، وضعف استخدام التكنولوجيا الحديثة، وضعف اتحاد المزارعين، واتساع الفجوة السعريّة بين المنتج والمستهلك بسبب تعدد حلقات البيع والتوزيع، وارتفاع المخاطرة السعريّة، وارتفاع نسبة التالف والفاقد، وضيق السوق المحلية، والضعف في افتتاح أسواق خارجيّة جديدة، فضلاً عن الضعف في الزراعات التعاقديّة. (الاستراتيجيّة الوطنيّة٢٠٠٩)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ج- مجموعة المعوّقات والمشكلات ذات الطابع الاجتماعيّ والاقتصاديّ:

إن من أبرز هذه المشكلات هي تراجع مساحة الأراضي المزروعة وتنامي ظاهرة البناء على حساب الأراضي الزراعيّة وتفتت الملكيّات الزراعيّة، وما يمكن أن تشعله هذه المشكلة من معيقات أمام صغار المزارعين تجعلهم غير قادرين على مواجهة التحديات ومعالجة مشكلاتهم وسوء استغلال الأراضي الزراعيّة وتدمير غطائها النباتي والرعي الجائر واستنزاف الأحواض الجوفية والتعدي على الأراضي الحرجية وضعف التأهيل الفني للعمال الزراعيين. وصغر الحيازات الزراعيّة وتشتتها، وظاهرة الهجرة إلى المدينة، مما ترتب عليه تقلّص في نسبة العمل العائلي في الزراعة، وما يترتّب على ذلك من صعوبة الاستغلال الاقتصادي الأمثل وقلّة الإنتاجيّة وارتفاع كلفة الإنتاج الزراعي، مما أدّى إلى عزوف الكثيرين عن العمل في هذا القطاع والاعتماد على العمالة الوافدة، بالإضافة إلى قلة الاستثمارات الزراعيّة (الوثيقة الزراعيّة، ٢٠٠٩).

د- مجموعة المشكلات والمعوّقات المؤسسيّة والتشريعيّة:

إن من أبرز المشكلات والمعوّقات التشريعيّة والمؤسسيّة التي تواجه القطاع الزراعي تلك الخاصّة بالتعاون والإرشاد الزراعي والتمويل والإقراض الزراعي والمعوّقات الخاصّة بالبحث العلمي والتقنية الزراعيّة، وعدم توفير نظام للمراقبة على الجودة وتدني جودة البنى التحتيّة للتسويق من مشاغل تعبئة وتدريج وعمليّات الترويج والنقل وغيرها، وغياب الخطط الحكومية الشموليّة للقطاع، وغياب التخطيط الاستراتيجي، وضعف مشاركة القطاع الخاص في التخطيط، وضعف التعاون بين المؤسسات الحكوميّة، وضعف الموارد اللازمة للتنمية الزراعيّة، وضعف بنية أنظمة المعلومات الزراعيّة، وضعف البحوث الزراعيّة، وضعف التدريب والتأهيل، وتعدد الأجهزة والمؤسسات الحكوميّة، وتداخل صلاحياتها، وضعف التنسيق فيما بينها؛ كل ذلك جعل القرار الزراعي ضعيفاً ومتناقضاً في بعض الأحيان (تقرير حالة القطاع الزراعي، ٢٠٠٦).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الرابع
المنـهجيّة والتحليـل القياســي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مقدمة

يستخدم معدل الدخل الفردي الحقيقي بشكل عام كمؤشر للنمو الاقتصادي الذي يُعَدُّ المحدد الرئيس للتغيّرات الهيكليّة، ويعكس حجم السكّان أثر اقتصاديّات الحجم، حيث أن زيادة عدد السكّان تزيد من الطلب الكلي على جميع السلع والخدمات محلياً؛ الأمر الذي يؤدّي إلى التوسع في الإنتاج لتغطية الطلب الكلي في كافة القطاعات، ويؤثر حجم السكّان على العرض، حيث أن زيادة السكّان تؤدّي إلى زيادة عرض القوى العاملة، وهذا يساعد على انخفاض معدلات الأجور، وبالتالي انخفاض تكاليف الإنتاج، مما يؤثر على التركيبة القطاعيّة للناتج المحلي الإجمالي، ويعتبر صافي التدفق من عوامل الإنتاج الذي يمكن قياسه بالفرق بين المستوردات والصادرات أحد المحددات للتغييرات الهيكليّة والذي يؤثر في جانب العرض، حيث أن الاستيراد يُعَدُّ تدفقاً لرأس المال، وهذا يؤثر على حجم السوق، كونه يمثل الطلب الخارجي على الإنتاج المحلي (طلافحه، ١٩٩٣).

أجريت الدراسة على سبعة متغيرات اقتصاديّة هي: معدل دخل الفرد (y)، ومساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي (AGQ)، ونسبة العمالة الزراعيّة إلى العمالة الكليّة (AGE)، وعدد السكّان (POP)، وتدفّق الموارد الإنتاجيّة مقاساً بالمستوردات – الصادرات (F)، والعمالة الكليّة (L)، كما أن الدراسة غطّت الفترة المحددة من ١٩٨٠م إلى عام ٢٠١٢م باستخدام بيانات سنويّة (٣٣ مشاهدة).

١- النموذج القياسي:

لتحقيق أهداف الدراسة، ولاختيار فرضياتها؛ تم استخدام اسلوب الانحدار لقياس أثر كل من نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي ونسبة العمالة الزراعيّة إلى العمالة الكليّة على النمو الاقتصادي، كما تم استخدام هذا النموذج لقياس أثر التغيّرات الهيكليّة على مساهمة القطاع الزراعي بالناتج المحلي الإجمالي، وعلى نسبة مساهمة العمالة الزراعيّة إلى العمالة الكليّة، وذلك خلال الفترة (١٩٨٠-٢٠١٢).

أ- دالة معدل دخل الفرد (Y).

تشير النظريّة الاقتصاديّة إلى أن حجم الإنتاج (Q) يتحدّد بمتغيري العمالة (L) ورأس المال (K) (Mckinnon,١٩٧٣; IMF, ١٩٨٣).

$$Q = F (K.L) \ldots\ldots\ldots\ldots (٤-١)$$

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وذلك استناداً إلى دالة كوب – دوغلاس (Cobb- Douglas) للإنتاج، التي تعتبر من أشهر أشكال دوال الإنتاج ذات الاستخدام الشائع والتي استخدمها الاقتصاديون كمثال لدلالة الإنتاج المتجانسة وتأخذ هذه الدالّة الصيغة الآتية:

$$Q = A L^{a}K^{B} \text{ .....(٤ -٢)}$$

ويرى Chenery-Syrguin أن هناك علاقة سببيّة ما بين التغيّرات الهيكليّة والنمو الاقتصادي، حيث أن نسبة مساهمة أيّ قطاع اقتصاديّ في كل من الإنتاج والتشغيل تؤثر في نمو الناتج المحلي الكلي والعكس صحيح؛ فإن النمو الاقتصادي يُعَدُّ واحداً من مصادر التغيّرات الهيكليّة في الاقتصاد.

من هنا، يمكن إعادة صياغة المعادلة رقم (٤- ١) على النحو الآتي:

$$Y = F (L.K.AGQ.AGE)\text{.....(٤-٣)}$$

ولغاية تقدير المرونات في دالّة معدل دخل الفرد (Y)، تم تحويلها إلى الصيغة اللوغاريتميّة، فتصبح الدالّة على النحو الآتي:

$$Logy_t=\log \alpha_o + \alpha_1 \log L_t + \alpha_2 \log K_t + \alpha_3 \log AGQ_t + \alpha_4 \log AGE_t + \varepsilon_1 \text{ .....(٤-٤)}$$

حيث أن:
Yt: معدّل دخل الفرد في السنة (t).
Lt: حجم القوى العاملة في الاقتصاد الأردني في السنة (t).
Kt: حجم رأس المال في السنة (t).
AGQt: نسبة مساهمة القطاع الزراعي بالناتج المحلي الإجمالي في السنة (t).
AGEt: نسبة مساهمة العمالة في القطاع الزراعي إلى العمالة الكليّة في السنة (t).
ε١: متغيّر الخطأ العشوائي.
α١ α٢ α٣ α٤: تمثل المرونات المقدّرة لكل من عنصر العمل، ورأس المال، ونسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي، ونسبة العمالة الزراعيّة إلى العمالة الكليّة على التوالي.

ب- دالّة نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي (AGQ_t)

تعتمد نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي (AGQ_t) على معدل دخل الفرد (Y_t) وعلى صافي التدفّقات (F_t)، إضافة إلى عدد السكّان (pop)، ويمكن تمثيل هذه المعادلة على النحو الآتي:

$$\text{Log } AGQ_t = \text{Log } \beta o + \beta_1 \text{ Log } Y_t + \beta_2 \text{ Log } F_t + \beta_3 \text{ Log pop}_t + \varepsilon_2 \text{...(٤-٥)}$$

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

حيث أن:
AGQt: نسبة مساهمة القطاع الزراعي بالناتج المحلي الإجمالي في السنة (t).
Yt: الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي على مستوى الفرد في السنة (t).
Ft: صافي التدفّقات في السنة (t).
popt: عدد السكّان في السنة (t).
β١ β٢ β٣ .β٤: المرونات المقدّرة لكل من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي على مستوى الفرد وصافي التدفّقات وعدد السكّان.
ε ٢: متغيّر الخطأ العشوائي.

ج- دالّة نسبة مساهمة العمالة في القطاع الزراعي إلى العمالة الكليّة (AGE_t)

تعتمد نسبة مساهمة العمالة في القطاع الزراعي إلى العمالة الكليّة (AGE_t) على معدل دخل الفرد (y)، وعلى صافي التدفّقات (Ft)، إضافة إلى عدد السكّان (pop)، ويمكن تمثيل هذه المعادلة على النحو الآتي:

$$\textbf{Log } AGE_t = \textbf{Log } \delta_0 + \delta_1 \textbf{ Log } y_t + \delta_2 \textbf{ Log } F_t + \delta_3 \textbf{ Log pop }_t + \varepsilon_3 \quad \text{.....(٤-٦)}$$

حيث أن:
AGEt: نسبة العمالة في القطاع الزراعي إلى العمالة الكليّة في السنة (t).
yt: معدّل دخل الفرد في السنة (t).
Ft: معدّل دخل الفرد في السنة (t).
POPt: عدد السكّان في السنة (t).
δ٣، δ٢، δ١: المرونات المقدرة لكل من الأجور الحقيقيّة والطلب على عمالة الإناث لفترة سابقة والدخل الحقيقي على الترتيب.
ε٣: متغيّر الخطأ العشوائي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢ـ تقدير رأس المال في الاقتصاد

وقد تم احتساب رأس المال في الاقتصاد الأردني باستخدام طريقة نسبة رأس المال إلى الإنتاج (Incremental Capital – Output Ratio) المعروفة بـ (ICOR)، وتحسب هذه النسبة بقسمة مجموع صافي التكوين الرأسمالي الإجمالي الحقيقي خلال فترة الدراسة على الفرق في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بين السنة الأخيرة للدراسة وبين سنتها الأولى، ومن ثم ضرب هذه النسبة في الناتج المحلي الإجمالي للسنة الأولى؛ فينتج رأس المال المقدّر في الاقتصاد لها، وبإضافة صافي التكوين الرأسمالي لأيّة سنه إلى رأسمالها المقدر ينتج رأس المال المقدّر في السنة اللاحقة وهكذا (Hammad, ١٩٨٩).

ويمكن تمثيلها بالمعادلة الآتية:

$$ICOR = \frac{\sum_{r}^{n} NI}{GDPn - GDPr} \quad \text{.....(٤-٧)}$$

حيث أن :
ICOR: الإضافة في نسبة رأس المال إلى الإنتاج.
NI: صافي التكوين الرأسمالي في السنة (t).
GDP: الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.
n، r: بداية ونهاية الفترة على التوالي.

وباستخدام المعادلة رقم (٧-٤)؛ يمكن تقدير نسبة رأس المال في الإنتاج للسنوات (١٩٨٠-٢٠١٢) كما يأتي:

$$ICOR = \frac{\sum_{1980}^{2012} NI}{GDP2012 - GDP1980} \quad \text{.....(٤-٨)}$$

وعليه؛ فإن رأس المال لسنة ١٩٨٠ يساوي حاصل ضرب (٢.٢٥) في الناتج المحلي الإجمالي لعام ١٩٨٠، وبإضافة صافي التكوين الرأسمالي الحقيقي، يمكن حساب رأس المال لبقيّة السنوات حتى عام ٢٠١٢.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣- متغيّرات الدراسة:

السنة	العمالة الكليّة	العمالة الزراعيّة	صافي التدفقات	التكوين الرأسمالي
١٩٨٠	٤٠٥.٣٠	٤١.٤	٥٩٥.٩	٧٧١٣.٦
١٩٨١	٤١٨.٤٠	٣٩.٢	٨٧٨.٥	٨٠٣٥.٦
١٩٨٢	٤٣١.٨٠	٣٦	٩٥٦.٩	٨٥٤٧.٠
١٩٨٣	٤٤٥.٣٠	٣٢.٨	٩٤٣.٢	٩٠١٦.٤
١٩٨٤	٤٥٨.٥٠	٣٤.٩	٨١٠.٢	٩٣٧٣.٧
١٩٨٥	٤٧٢.٣٠	٣٦.٨	٨١٩.١	٩٧٠١.١
١٩٨٦	٤٩٢.٥٠	٣٧.٤	٥٩٤.٦	٩٨٧٩.٤
١٩٨٧	٥٠٩.٣٠	٣٧.٦	٦٦٦.٨	١٠٠٩.٥
١٩٨٨	٥٢١.٨٠	٤٠	٦٩٧.٧	١٠٣٣٦.٩
١٩٨٩	٥٢٣.٥٠	٣٦.٩	٦٩٥.٩	١٠٦٢٩.٥
١٩٩٠	٥٢٤.٢٠	٣٨.٢	١١١٣.٥	١٠٩٤٥.٩
١٩٩١	٥٢٥.٠٠	٤٠.٧	١١١١.٩	١١٤٠٦.٦
١٩٩٢	٦٠٠.٠٠	٣٤.٦	١٥٨٠.٢	١١٧٨٢.١
١٩٩٣	٦٥٧.٠٠	٤٢.١	١٧٦٢.٣	١٢٥٠٧.٦
١٩٩٤	٨٣٤.٨٠	٥٤.٢	١٥٦٨.٧	١٣٤٥٨.٩
١٩٩٥	٨٣٦.٢٠	٥٧.٨	١٥٨٦.٠	١٤٤٦٠.٠
١٩٩٦	٨٧٤.٧٠	٨٢.٣	٢٠٠٣.٨	١٥٤٢١.٥
١٩٩٧	٨٨٤.٠٠	٦٨.١	١٨٤٠.٩	١٦٣٧١.٩
١٩٩٨	٩٠٣.٠٠	٦٣.١	١٦٦٨.٠	١٧١٣٢.٤
١٩٩٩	٩٥٥.٥٠	٦٢.٤	١٥٨٣.٩	١٧٧٠٣.٧
٢٠٠٠	٩٨٩.٢٠	٤٩.٣	٢١٧٨.٦	١٨٣٨٠.٦
٢٠٠١	١٠٠٢.٩٠	٣١	٢١٠١.٤	١٨٩٧٣.٧
٢٠٠٢	١٠٣٠.٦٠	٤٨.١	٢٠٤٢.٤	١٩٥٠٩.٢
٢٠٠٣	١٠٤٩.٠٠	٤٩.١	٢٤٢٤.٣	٢٠٠٦٨.٣
٢٠٠٤	١٠٩٤.٠٠	٣٩.١	٣٤٩٢.٦	٢٠٧٩٢.٠
٢٠٠٥	١٠٧٣.٣٠	٤٤	٤٨٧٢.٦	٢١٩٦٢.٠
٢٠٠٦	١٠٥٥.٨٠	٤٣.٢	٥٢٥٨.٤	٢٣٧٧١.٤
٢٠٠٧	١١٤٠.٤٠	٤٩.٩	٦٥٣٨.٥	٢٥٤٨٤.٧
٢٠٠٨	١١٧٢.٧٠	٥٠.٩	٧٦٢٩.٨	٢٧٦٦١.٠
٢٠٠٩	١٢٢٠.٥٠	٥٥	٦٥٢٨.٥	٣٠٨٤٠.٦
٢٠١٠	١٢٣٥.٩٠	٦١	٦٨٣٣.٢	٣٣٨٧٩.٧
٢٠١١	١٢٧١.٨٠	٤٨	٨٦٣٤.٣	٣٥٦٠٦.١
٢٠١٢	١٢٩٨.٣٠	٥٢	٩٩٨٤.١	٣٦٦٦١.١

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

السنة	نسبة مساهمه القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي		الناتج المحلي الإجمالي	عدد السكّان	الناتج المحلي على مستوى الفرد
	مليون دينار	%	مليون دينار	مليون	مليون
١٩٨٠	٨٣.٢	٧.١٤٣	١١٤٦.٨	٢.٢٣٣	٥٢١.٦٣٠
١٩٨١	٧٩.٨	٥.٥٠٨	١٤٤٨.٧	٢.٣١٩	٦٢٤.٧٠٩
١٩٨٢	٩٢.٩	٥.٦١٣	١٦٤٩.٩	٢.٤٠٩	٦٨٤.٨٩٠
١٩٨٣	٩١.٩	٦.١٥١	١٧٨٦.٦	٢.٥٠٢	٧١٤.٠٦٩
١٩٨٤	٩٧.٧	٥.١١٦	١٩٠٩.٧	٢.٥٩٩	٧٣٤.٧٨٣
١٩٨٥	٩٦.٦	٤.٩١٧	١٩٧٠.٦	٢.٧	٧٢٩.٨٥٢
١٩٨٦	١١٤.٣	٥.١٠٢	٢٢٤٠.٥	٢.٨٠٥	٧٩٨.٧٥٢
١٩٨٧	١٣٤.٧	٥.٨١٩	٢٢٨٦.٧	٢.٩١٤	٧٨٤.٧٢٩
١٩٨٨	١٣٧.٦	٥.٨٥٦	٢٣٤٩.٦	٣.٠٢٧	٧٧٦.٢١٤
١٩٨٩	١٣٢.٧	٥.٤٧١	٢٤٢٥.٤	٣.١٤٤	٧٧١.٤٣٨
١٩٩٠	١٩٠	٦.٨٨٢	٢٧٦٠.٩	٣.٧٠١	٧٩٦.١٠٧
١٩٩١	٢١٤.٣	٧.٢٤٥	٢٩٥٨	٣.٨٤٤	٧٩٩.٢٤٣
١٩٩٢	٢٤٧	٦.٨١٤	٣٦١٠.٥	٣.٩٩٣	٩٣٩.٢٥٦
١٩٩٣	١٩٩.٢	٥.١٢٨	٣٨٨٤.٣	٤.١٣٩	٩٧٢.٧٧٧
١٩٩٤	١٩٢.٩	٤.٤٢٦	٤٣٥٨.٣	٤.٢٦٤	١٠٥٢.٩٨٤
١٩٩٥	١٧٣.٧	٣.٦٨٤	٤٧١٤.٦	٤.٣٨٣	١١٠٥.٦٧٥
١٩٩٦	١٥٨.٦	٣.٢٢٩	٤٩١٢.٢	٤.٥٠٦	١١٢٠.٧٣٩
١٩٩٧	١٤٨.٣	٢.٨٨٧	٥١٣٧.٥	٤.٦٢٣	١١٤٠.١٤٦
١٩٩٨	١٤٤.٧	٢.٥٧٩	٥٦٠٩.٨	٤.٧٣٨	١٢١٣.٤٥٤
١٩٩٩	١١٥.٩	٢.٠٠٦	٥٧٧٨.١	٤.٨٥٧	١٢١٩.٥٢٣
٢٠٠٠	١٢٠.٩	٢.٠١٥	٥٩٩٨.٨	٤.٩٧٨	١٢٣٥.٠٨٣
٢٠٠١	١٢٤.٣	١.٩٣٥	٦٣٦٣.٨	٥.٠٩٨	١٢٧٨.٣٨٥
٢٠٠٢	١٤٨.٩	٢.١٩٢	٦٧٤٩	٥.٢٣	١٣٣٢.٦٧٩
٢٠٠٣	١٧٨.٣	٢.٤٦٧	٧٢٢٨.٧	٥.٢٣	١٣٨٢.١٦١
٢٠٠٤	٢٠٢.١	٢.٤٩٨	٨٠٩٠.٨	٥.٣٥	١٥١٢.٢٩٩
٢٠٠٥	٢٤٦.٢	٢.٧٥٨	٨٩٢٥.٤	٥.٤٧٣	١٦٣٠.٨٠٦
٢٠٠٦	٢٧٥.٨	٢.٦٥٨	١٠٣٧٧.٨	٥.٦	١٨٥٣.١٧٩
٢٠٠٧	٣١٨.٨	٢.٤٦٦	١٢٠٥٦.٩	٥.٧٢٣	٢١٠٦.٧٤٥
٢٠٠٨	٣٨٩.٩	٢.٥٥٠	١٥٠٥٦	٥.٨٥	٢٥٧٣.٦٧٥
٢٠٠٩	٤٧٦.١	٢.٩٢٧	١٦٢٦٦	٥.٩٨	٢٧٢٠.٠٦٧
٢٠١٠	٣٧٥.٢٤	٢.٠٠٠	١٨٧٦٢	٦.١١٣	٣٠٦٩.١٩٧
٢٠١١	٥١١.٣	٢.٩٠١	٢٠٤٧٦.٦	٦.٢٤٩	٣٢٧٦.٧٨٠
٢٠١٢	٥٠٦.٤	٢.٧٤٦	٢١٩٦٥.٥	٦.٣٨٨	٣٤٣٨.٥٥٦

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١- التحليل القياسي:

أ- تقدير دالة الناتج المحلي الإجمالي على مستوى الفرد (y)

جدول رقم (٤-١)

تقدير دالة الإنتاج المحلي الإجمالي على مستوى الفرد (y)

المتغير التابع	الثابت α_0	معامل Log L	معامل Log K	معامل Log AGE	معامل Log AGQ	معامل التحديد RSquared	نسبة ف F- Ratio
Y	-٦.٤٧٤	-.٣٢٣	١.٤١٣	-.٠٥٣	١٢٤.	.٩٨٤	٤٨٠.١٤١
Sig	٠٠٠	٠٦٩.	٠٠٠	.٤٨٢	.٠٦٩		

يبيّن الجدول (٤-١) نتائج تقدير دالّة الناتج المحلي الإجمالي ويتبيّن من خلال الجدول وجود أثر إيجابيّ لنسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي على النمو الاقتصادي متمثلاً بالناتج المحلي الإجمالي الحقيقيّ على مستوى الفرد.

حيث بلغت قيمة البيتا (١٢٤.) وبمعنوية (٠٦٩.) وبالتالي نقبل فرضيّة العدم التي تنص على وجود أثر إيجابيّ لنسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي على النمو الاقتصادي متمثلا بالناتج المحلي الإجمالي الحقيقي على مستوى الفرد.

وكان لنسبة مساهمة العمالة الزراعيّة إلى العمالة الكليّة (AGE) تأثير سلبيّ على الناتج المحلي الإجمالي، حيث بلغت قيمة بيتا (-٠.٠٥٣) وبمعنوية (٠.٤٨٢)، وبالتالي نقبل الفرضية العدميّة التي تنص على وجود أثر سلبيّ لنسبه مساهمة العمالة الزراعيّة إلى العمالة الكليّة على الناتج المحلي الإجمالي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ب- تقدير دالّة نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي (AGQ).

جدول رقم (٤-٢)

تقدير دالة نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي (AGQ)

المتغير التابع	الثابت βo	معامل Log Y	معامل Log POP	معامل Log F	معامل التحديد RSquared	نسبة ف F-Ratio
AGQ	٨.٦١٧	-.٠٦٠	-١.٣٠٤	١١٩،	.٦٦٥	٢٢.١٧
Sig	.٠٠٨	.٨٧٣	.٠٠١	.٥٧٦		

يتبيّن من الجدول (٤-٢) أن جميع المعلّمات المقدرة كانت ذات دلالة إحصائية باستثناء معامل عدد السكّان (pop)، وعليه فإن التغيّرات في نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي تحدد بواسطة صافي التدفّقات (F) والناتج المحلي الإجمالي على مستوى الفرد (Y) ولا يوجد تأثر لعدد السكّان (POP) على نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي (AGQ).

ويتبيّن من الجدول (٤-٢) وجود أثر إيجابيّ لمتغير صافي التدفّقات على نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي، حيث بلغت قيمة البيتا (٠.١١٩) بمعنويّة (٠.٥٧٦)، أي أن زيادة التدفّقات بنسبة (١%) تؤدّي إلى زيادة نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة (٠.١١٩) مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة، وبالتالي نقبل فرضيّة العدم التي تنصّ على وجود أثر إيجابيّ لمتغير صافي التدفّقات على نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي، كذلك يتبيّن من الجدول (٤-٢) وجود أثر سلبيّ لمتغير الناتج المحلي على مستوى الفرد على نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي، حيث بلغت قيمة بيتا (-٠.٠٦) أي أن زيادة الناتج المحلي على مستوى الفرد بمقدار ١% مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة يؤدّي إلى انخفاض نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة (٠.٠٦)، وقد بلغت قيمة المعنويّة (٠.٨٧٣)، وبالتالي نقبل فرضيّة العدم بوجود أثر سلبيّ لمتغير الناتج المحلي على مستوى الفرد على نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي، أما متغير عدد السكّان فقد بلغت قيمة المعنويّة (٠.٠٠١) وبالتالي نقبل الفرضيّة البديلة التي تنصّ على عدم وجود أثر لمتغير عدد السكّان على نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي.

ج- تقدير دالّة نسبة العمالة الزراعيّة إلى العمالة الكليّة (AGE).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (٤-٣)

تقدير دالة نسبة العمالة الزراعيّة إلى العمالة الكليّة (AGE)

المتغير التابع	الثابت δ٠	معامل Log Y	معامل Log POP	معامل Log F	معامل التحديد RSquared	نسبة ف F- Ratio
AGE	-١.٧٧٥	-.٧٦٥	.٠٨٧	-.٠٩٥	.٨٦٨	٧١.١٣٥
Sig	.٤٠٦	.٠٠٦	.٧١٤	.٥٢٠		

يتبيّن من الجدول (٤-٣) وجود أثر معنوي لكل من صافي التدفّقات وعدد السكّان وعدم وجود أثر للناتج المحلي على مستوى الفرد على نسبة مساهمة العمالة الزراعيّة إلى العمالة الكليّة.

حيث بلغت قيمة البيتا بالنسبة لصافي التدفّقات (-٠.٠٩٥) وبالتالي فإن زيادة التدفّقات بمقدار (١%) تؤدّي إلى انخفاض نسبة مساهمة العمالة الزراعيّة إلى العمالة الكليّة على الناتج المحلي الإجمالي مع بقاء العوامل الأخرى ثابته، كما بلغت قيمة المعنويّة (٠.٥٢٠) وبالتالي نقبل فرضيّة العدم التي تنصّ على وجود أثر سلبيّ لمتغيّر صافي التدفّقات على نسبة مساهمة العمالة الزراعيّة إلى العمالة الكليّة على الناتج المحلي الإجمالي، أما معامل متغيّر عدد السكّان فقد بلغت فيه البيتا (٠.٠٨٧) وبالتالي فإن زيادة عدد السكّان بمقدار (١%) يؤدي إلى زيادة نسبة مساهمة العمالة الزراعيّة إلى العمالة الكليّة على الناتج المحلي الإجمالي بمقدار (٠.٠٨٧) مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة، كما بيّنت النتائج في الجدول عدم وجود أثر لمتغير الناتج المحلي على مستوى الفرد على نسبة مساهمة العمالة الزراعيّة إلى العمالة الكليّة على الناتج المحلي الإجمالي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الخامس
النتائج والتوصيات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أولاً: نتائج الدراسة

١- دلَّت النتائج على جود أثر إيجابيّ لنسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي على النمو الاقتصادي متمثلا بالناتج المحلي الحقيقي على مستوى الفرد (القيمة المضافة). وهذا يعني أن نسبة مساهمة القطاع الزراعي بالناتج المحلي بنسبة (١%) مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة يؤدّي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي بنسبة (٠.١٢٤%) وهذا يدل على أن للقيمة المضافة للقطاع الزراعي دوراً مهماً في التنمية الاقتصاديّة.

٢- دلَّت النتائج على جود أثر سلبيّ لنسبة مساهمة العمالة الزراعيّة إلى العمالة الكليّة على النمو الاقتصادي متمثلا بالناتج المحلي الإجمالي الحقيقي على مستوى الفرد. وهذا يعني أن أيّة زيادة في عدد العمالة الزراعيّة تحدث انخفاض في النمو الاقتصادي المتمثل بالناتج المحلي الإجمالي الحقيقي على مستوى الفرد.

٣- دلَّت النتائج على جود أثر سلبيّ ما بين الناتج المحلي الإجمالي على مستوى الفرد على نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج الإجمالي. وهذا يعني أن الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي على مستوى الفرد مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة تنخفض نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي.

٤- دلَّت النتائج على جود أثر إيجابيّ ما بين صافي التدفّقات على نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي وهذا يعني أن أيّة زيادة في صافي التدفّقات مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة يحدث زيادة في القيمة المضاعفة للقطاع الزراعي.

٥- دلَّت النتائج على جود أثر سلبيّ لصافي التدفّقات على نسبة مساهمة العمالة الزراعيّة إلى العمالة الكليّة وهذا يعني أن الزيادة في صافي التدفّقات تؤدّي إلى انخفاض في نسبة مساهمة العمالة الزراعي إلى العمالة الكليّة.

٦- دلَّت النتائج على جود أثر إيجابيّ لعدد السكّان على نسبة مساهمة العمالة الزراعيّة إلى العمالة الكليّة وهذا يعني أن أيّة زيادة في عدد السكّان مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة تزداد نسبة مساهمة العمالة الزراعيّة إلى العمالة الكليّة.

٧- تراجع دور قطاع الزراعة في الاقتصاد الأردني، إذ انخفضت مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي من (٧.١٤٣%) في عام ١٩٨٠م إلى (٢.٧٠٠%) في عام ٢٠١٢، وهذا متفق مع مقولة علماء التنمية الخاصّة بالعلاقة العكسيّة بين مساهمة الإنتاج الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي وبين مستوى التنمية الاقتصاديّة مقاساً بتطوّر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٨- انخفضت نسبة العمالة الزراعيّة إلى العمالة الكليّة من (١٠.٢ %) في ١٩٨٠ إلى (٢.٥%) في عام ٢٠١٢، كما تراجعت أهميّة الصادرات الزراعيّة في الصادرات الوطنيّة، ففي الوقت الذي كانت تشكل الصادرات من المنتجات الزراعيّة ما نسبته (١٩.٥ %) في عام ١٩٨٠ من إجمالي الصادرات الوطنيّة؛ انخفضت النسبة لتصل إلى (١٦.٤ %) في عام ٢٠١٢، وهذا يثبت أن العجز المزمن في الميزان التجاري الزراعي لا يزال يشكّل نسبة مرتفعة من العجز الكلي في الميزان التجاري الأردني.

٩- أظهرت الدراسة أن خطورة التراجع في دور القطاع الزراعي لا تقاس بمقياس الاقتصاد فقط رغم أن الاقتصاد له أهميّة كبيرة في تنمية الريف والبوادي بصفته السبب الرئيس لخلق فرص العمل والدخل فيهما، فهناك دوران لا يقلان أهميّة من الدور الاقتصادي، دوره في وقف الهجرة من الريف إلى المدن وما ينشأ عنها من تجمعات للبطالة، والدور الثاني ومصدره ضرورة استغلال الموارد الاقتصاديّة الطبيعيّة من أرض ومياه من أجل منع تدهور خصائصها في حال لم تستغل الاستغلال الأمثل.

١٠- أظهرت الدراسة وجود فجوة غذائيّة حادّة في المملكة وخاصّة في إنتاج الحبوب كالقمح والشعير.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانياً: التوصيات

١- ضرورة التقليل من العمالة الزراعيّة الوافدة والتركيز على العمالة المحلية وتدريبهم ودعم أجورهم وتشجيع المزارعين على زراعة الحبوب، لما لهذه المادة من أهميّة كبيرة في تخفيف مشكلة الفجوة الغذائيّة.

٢- ضرورة إنشاء صندوق للمخاطر وذلك لحماية المشاريع الزراعيّة من أخطار تهددها لا تتدخل فيها إرادة البشر، كالفيضانات، والصقيع، والسيول، والانجرافات، والحرائق، والجراد، وغيرها.

٣- وضع إستراتيجيّة زراعيّة متكاملة يتم تحقيقها بتبني خطط اقتصاديّة زراعيّة مستندة إلى نهج اقتصادي واضح، وذلك من أجل تنمية القطاع الزراعي.

٤- تحقيق العدالة في الاهتمام الحكومي وتوزيع الاستثمارات وإعطاء المناطق الريفيّة الزراعيّة (الأقل حظاً) نصيبا أكبر من ذي قبل، وذلك لتحقيق التوازن في التنمية الزراعيّة فهناك قطاع زراعي مروي متقدم في وادي الأردن، وأخر مطري تقليدي في بقيّة المناطق.

٥- ضرورة عمل دراسات تفصيليّة تهدف إلى التعرّف على الآثار الإيجابيّة والسلبيّة للترتيبات التجاريـة والاقتصـاديّة العالميّـة الجديـدة علـى الزراعـة الأردنيـة وذلـك لاتخـاذ الإجـراءات والتدابير اللازمة لتنمية وتأهيل المنتجات الزراعيّة الوطنيّة للإستفادة من إيجابيات إجراءات التحرير والتنظيم الجديد لتجارة المنتجات الزراعيّة، ولتجنب الانعكاسات السلبيّة التي يمكن أن تنجم عن ذلك.

٦- توفير التمويل اللازم للبرامج والمشاريع الزراعيّة وإيجاد التنسيق والتعاون بين القطاعين العام والخاص في تنفيذ هذه المشاريع وضمان عدم تداخلها مع القطاعات الأخرى.

٧- تخفيض تكاليف الإنتاج من خلال برامج البحث والإرشاد، وتوجيه المزارعين نحو الطرق السليمة للإنتاج، إضافة إلى قيام الحكومة بتأمين مدخلات الإنتاج الزراعي، ودعم أسعارها. وتخفيض تكاليف التسويق من خلال توجيه المنتجين الزراعيين نحو الطرق السليمة للتسويق، مع التأكيد على ضرورة إزالة مظاهر الاختلالات التسويقيّة و أهمها ارتفاع الهوامش التسويقيّة وتدهور نصيب المنتج الزراعي من الأسعار السوقيّة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٨- ضرورة تولي الدولة اهتماماً أكبر بالاستثمار الزراعي في التخطيط للتنمية بزيادة حصّة استثمارات هذا القطاع من إجمالي أنشطة القطاعات الإنتاجيّة للحيلولة دون تعميق الاختلالات الواضحة في التوزيع القطاعي للإنتاج.

٩- تخطيط الإنتاج الزراعي النباتي والحيواني بما يتناسب مع التمايز المناخي (الطبيعي) والاقتصادي للزراعة الأردنية، مما يؤدّي إلى إعطاء المنتجات الأردنية ميزة نسبيّة في الأسعار والنوعيّة، فتعزّز القدرة التنافسيّة لها في الأسواق الخارجيّة.

١٠- تنمية الصادرات الزراعيّة بزيادة القوة التصديريّة للإنتاج الزراعي من خلال إعادة هيكلة وتحديث حوافز التصدير وتحسينها، وتحسين رفع الجودة للمنتجات الزراعيّة بما يتناسب ومتطلبات التصدير، وتبني وتشجيع المزيد من الصناعات الغذائيّة المختلفة، لما لهذه الأنشطة من أهميّة في علاج الاختلافات التسويقيّة واستيعاب الفوائض الإنتاجيّة في بعض المنتجات الزراعيّة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمـة المراجـع

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أولاً- المراجع باللغة العربية

١. أبو فوده، عمر(١٩٩٧)، **دور القطاع الزراعي في التنمية الاقتصاديّة في الأردن (١٩٧٤ - ١٩٩٤)**. رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، الأردن.

٢. إسماعيل، عبيد حمادي (١٩٨١)، مضامين الأمن الغذائي ومستلزمات تحقيقه. **مجلة النفط والتنمية**، السنة السابعة (٤١)، العراق.

٣. الامارة، صدام سفيان (١٩٨٨)، **جهود التنمية في العراق في تعديل الهيكل الاقتصادي (١٩٦٥-١٩٨٥)**. رسالة ماجستير، جامعة البصرة، العراق.

٤. البنك المركزي الأردني. **قاعدّة البيانات الإلكترونية**، الموقع الإلكتروني www.cbj.gov.jo.

٥. بكري، كامل (١٩٨٨)، **التنمية الاقتصاديّة**، بيروت: الدار الجامعية.

٦. الجالودي، جميل (١٩٩٧)، القطاع الزراعي في الأردن وآلية الإنتاج ومصادر النمو (١٩٦٨-١٩٩٣). **دراسات العلوم الأردنية**، ٢٤(١).

٧. الحلاق، وسيم ورحاحلة، نسيم (١٩٩٩)، النمو الاقتصادي للقطاع الزراعي في الأردن، دراسة تحليليّة قياسية ١٩٦٨-١٩٩٣. **أبحاث اليرموك**، الأردن، ١٥(٢).

٨. دائرة الإحصاءات العامة الأردنية، **أعداد مختلفة** (دوريات وتقارير شهرية).

٩. الدوري، محمد أحمد (١٩٨٧)، **التخلف الاقتصادي**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

١٠. الريموني، أحمد والعزي، إبراهيم (١٩٩٨)، القطاع الزراعي الأردني المحددات ومصادر النمو. **جرش للبحوث والدراسات**، الأردن، ٢(٢).

١١. زيتون، برجس (١٩٩٧)، **دور قطاع الزراعة في الاقتصاد الأردني القيمة المضافة وروابط الجذب الأمامية والخلفية**. رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، الأردن.

١٢. سلامة، رمزي علي (١٩٩١)، **اقتصاديات التنمية**، مصر: جامعة الإسكندرية.

١٣. طلافحه، حسين (١٩٩٣)، التغيّرات الهيكلية في القطاع الزراعي وعلاقته الهيكلية مع القطاعات الاقتصاديّة الأخرى. **مؤته للبحوث والدراسات**، الأردن، ٨(٥).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١٤. طلافحه، حسين (١٩٨٩)، دور العمالة الوافدة في الاقتصاد الأردني. **مجلة أبحاث اليرموك، سلسلة العلوم الانسانية والاجتماعيّة**، ٥(١).

١٥. عبد السلام، محمد السيد (١٩٨٢)، **التكنولوجيا الحديثة والتنمية الزراعيّة في الوطن العربي**، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.

١٦. العبود، عبد الأمير (١٩٧٢)، ما هي علاقة الفروق الاقتصاديّة مع الدول الأخرى؟. **مجلة النفط والتنمية**، بغداد، (١٢).

١٧. عجمية، محمد عبدالعزيز والليثي، محمد علي (٢٠٠٣)، **التنمية الاقتصاديّة ومفهومها، نظريّاتها، سياساتها**، الإسكندرية: الدار الجامعية.

١٨. عزايزة، سفيان (١٩٩٨)، **تقدير دوال الإنتاج والطلب والفجوة الغذائيّة للسلع الزراعيّة النباتية في الأردن**. رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، الأردن.

١٩. القاضي، عبد الحميد محمد (١٩٧٥)، **التنمية والتخطيط الاقتصادي**، دار الجامعات المصرية.

٢٠. كوزنتس، سيمون (١٩٦٦)، **النمو الاقتصادي الحديث**، ترجمة لجنة من الأساتذة الجامعيين، بيروت: دار الآفاق الجديدة.

٢١. منصور، حبيب حسين (١٩٩٣)، **تنمية الثروة البشرية**، القاهرة، مصر: مكتب الوعي العربي.

٢٢. النجفي، سالم توفيق (١٩٩٤)، النمو والتغير الهيكلي في الاقتصاد الزراعي العراقي (١٩٦٠-١٩٩٠). **مجلة مؤتة للبحوث والدراسات**، مؤتة، الأردن، ٩(٥).

٢٣. النجفي، سالم والقريشي، محمد (١٩٨٨)، **مقدمة في اقتصاد التنمية**، الموصل، العراق: دار الكتب للطباعة والنشر.

٢٤. **وزارة الزراعة الأردنية، الموقع الإلكتروني، www.moa.gov.jo**

٢٥. نبيل، محمد (٢٠١٠)، **علم الاجتماع الريفيي والتنمية الريفيّة**، الإسكندرية، مصر: دار الجامعة الجديدة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢٦. الخطيب، حازم (٢٠٠٦)، أهميّة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في التنمية الاقتصاديّة ودورها في دعم المشاريع الصغيرة حالة الأردن. **مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا**، (٤)، ٩٣-١٢٤.

٢٧. البنك المركزي الأردني. **قاعدّة البيانات الإلكترونية**، الموقع الإلكتروني www.cbj.gov.jo.

٢٨. دائرة الإحصاءات العامة (٢٠١٣)، **إحصاءات الإنتاج الحيواني**، عمان، الأردن.

٢٩. دائرة الإحصاءات العامة (٢٠١٣)، **إحصاءات الإنتاج النباتي**، عمان، الأردن.

٣٠. مؤسسة تشجيع الاستثمار،(٢٠١١)، **نظرة عامة على قطاع الزراعة في الأردن**، عمان، الأردن.

٣١. وزارة الزراعة الأردنية (٢٠٠٩)، **الوثيقة الزراعيّة**، عمان، الأردن.

٣٢. وزارة الزراعة الأردنية (٢٠١٢)، **وزارة الزراعة والتعاون الدولي**، عمان، الأردن.

٣٣. وزارة المياه والري (٢٠١٠)، **السياسات المائية – سياسة إدارة المياه الجوفية**، عمان، الأردن.

٣٤. وزارة الزراعة الأردنية، (٢٠٠٦)، **تقرير حالة القطاع الزراعي**، عمان، الأردن.

٣٥. وزارة الزراعة (٢٠١٢). **الاستثمار في القطاع الزراعي الأردني**، مديرية السياسات والدراسات، قسم الدراسات.

٣٦. منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (٢٠١٣). **تقرير حالة الأغذية والزراعة**.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانياً- المراجع باللغة الإنجليزية

١. Arnon, I. (١٩٨١). **Modernization of Agriculture in Developing Countries**, New York: John Wiley and Sons.

٢. Ercaker, Mehmet H., Mehmet, Tasci Mustafa, Cem. Kirankabes (٢٠١٢). The Role and Importance of Agriculture in Turkey's Development. **European Jo Ace re to Economic Growth,** ٣٠(٣), ٤٧٤-٤٨٣.

٣. ERH-Cheng Hwa (١٩٨٨). The Contribution of Agriculture to Empirical Growth some Evidence**. J. of World Development,** (١٦)**.**

٤. Gillis, Dwight Perkins, Poemer, Michael and Snodgrass Donald E. (١٩٩٢). **Economics OF Development**, New York.

٥. Hammad, Kalil (١٩٨٦). An Aggregate Production Function for Jordan. **METU Studies in Development,** ١٣(٣&٤), ٢٨٧-٢٩٨.

٦. Janick, J. (٢٠٠٢). Tropical Horticulture Agriculture and Economic Development. **Purdue University USA**, Reading ٩.

٧. Matahir, Hylmee (٢٠١٢)**.** The Empirical Investigation of Nexus Between Agricultural and Industrial Sectors in Malaysia. **International Journal Business and Social Science**, (٨).

٨. O'Sullivan، A. and Sheffrin، S. M. (٢٠٠٣). **Economics: Principles in action,** Upper River, New Jersey: Pearson Prentice Hall.

٩. Schumpeter, Backhaus (٢٠٠٣). **The Theory of Economic Development**. In Joseph Alois Schumpeter.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com